يوتوبيا التعايش

الدولة الواحدة في فلسطين:
الحال والمآل

سلسلة أوراق الجزيرة رقم 34

يوتوبيا التعايش

الدولة الواحدة في فلسطين: الحال والمآل

محمود محمد الحرثاني







الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014 م

ردمك 978-614-01-1185-1




الدوحة – قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: (1-961+) 785107 - 785108 - 786233

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: (1-961+) 786230 - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مقدمة:
الاحتفاء يتجدد

يأتي هذا الكتاب في لحظة فارقة في تاريخ القضية الفلسطينية، تشهد اضمحلال الدور الرسمي الذي يزداد ضعفًا يومًا بعد يوم، لأسباب عديدة ليس أولها صلف الاحتلال الإسرائيلي ورفضه كل ما يمكن أن يؤدي إلى تطبيق القرارات الدولية، وليس آخرها نفاد معظم أوراق القيادة الفلسطينية في مفاوضاتها مع الإسرائيليين. هذه اللحظة نفسها تشهد زيادة تأثير الدور الفلسطيني غير الرسمي؛ إذ الفلسطينيون أكثر انتشارًا في أصقاع الأرض، وأقدر على التبشير بقضيتهم وأكثر فهمًا لديناميات التحرر والمناورة والتفاعل مع البدائل؛ وذلك في ضوء تجربتهم متعددة الأشكال ومتنوعة المناحي في نضالهم ضد المحتل، حتى باتت إسرائيل تشعر بالحصار على الجبهة الأخلاقية العالمية نتيجة للحملات المتواصلة لنزع الشرعية عن إسرائيل في المحافل والأكاديميات الغربية على وجه التحديد. وتصاحب حملة نزع الشرعية عن إسرائيل بروز فكرة الدولة الواحدة من جديد على السطح بعد أن طُرحت آخر مرة في نهاية الستينيات من القرن العشرين.

وما ذلك إلا لفشل كاسح في التعامل الرسمي مع القضية خاصة بعد مرور ما يقارب القرن من بروز المسألة الفلسطينية وبعد مرور

عشرين عامًا على اتفاقية أوسلو: عشرات اللجان الدولية وعدد من الكتب البيضاء، وعدد أكبر من الوثائق السوداء، عدة حروب وعشرات المجازر وانتفاضتان وأكثر من ثمانية وستين قرارًا أمميًا ضد إسرائيل، ومفاوضات طال أمدها حتى أصبح التفاوض من أجل التفاوض أمرًا محتملاً في قاموس السياسة الفلسطينية. كل هذا ولا نتائج ملموسة سوى مزيد من التغول الصهيوني على الأرض وسكانها، في ظل عجز دولي يتجلى، باستمرار وعلى أحسن الأحوال، في تعبير بعض الدول عن استيائها من تصرف إسرائيل.

في ضوء ذلك، نهض حل الدولة الواحدة كفكرة لها أنصارها من الفلسطينيين والنشطاء المناصرين لقضية فلسطين في أنحاء مختلفة من العالم. ويتبنى تلك الفكرة مجموعة مثقفين فلسطينيين، وخاصة أولئك المقيمين في الغرب ويكتبون باللغة الإنجليزية، مثل: علي أبونعمة ونصير عاروري وغادة الكرمي وقبلهم جميعًا إدوارد سعيد الذي نادى بفكرة: فلسطين دولة لكل مواطنيها، بعد أن رأى بعينيه فشل أوسلو وعبثية حل الدولتين. ولئن أثار إدوارد سعيد القضية في الغرب، فقد كان عزمي بشارة من أوائل من أثاروها في فلسطين بعد أن خمدت لعقود، كما سنرى.

ويقف إلى جانب هؤلاء عدد من الشخصيات البارزة في كل أنحاء العالم مثل البروفيسورة فريجينيا تلي من الولايات المتحدة، وريتشارد فولك، مقرر الأمم المتحدة السابق لحقوق الإنسان في فلسطين، إضافة إلى عدد من الناشطين اليهود منهم إيلان بابه، المؤرخ البارز بجامعة إكستر البريطانية، والكاتب الإسرائيلي ميكو بيليد من الولايات المتحدة، وإبراهام بورغ، الرئيس السابق للكنيست الإسرائيلي، وغيرهم؛ حتى أصبحت مجموعة الدولة الواحدة تمتد في

القارات الست ولها فعاليات مؤثرة وبرامج متصلة، لا تقل أهمية عن أي مشروع مقاومة وتفكيك للاستعمار؛ ففي 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2003 كتب المفكر الإسرائيلي ميرون بنفنستي في صحيفة هآرتس الإسرائيلية أنه في ضوء التصريحات التي تحيي فكرة الدولة الواحدة فإن السياسيين الإسرائيليين على اختلاف أطيافهم من عامي أيالون إلى إيهود أولمرت يرون هذا الحراك "نذيرًا بنهاية الدولة اليهودية"[1].

هذا النذير الذي وثّقه بنفنستي جاء بعد حوالي أربع سنوات من عودة حل الدولة الواحدة إلى المشهد، أي في وقت مبكر. أما الآن (عام 2013)؛ فقد كثُر أنصار الفكرة وانتشرت بشكل أكبر فعُقد لها مؤتمرات وصار لها مواقع إلكترونية باسمها، كما لها أدبيات خاصة بها كوثيقة مدريد ومقترح مسودة قرار للأمم المتحدة، كما كُتب عنها عشرات المقالات باللغات المختلفة وخاصة اللغة الإنجليزية والعربية. وصدر إلى الآن عدد من الكتب التي تنادي بالفكرة منها كتاب علي أبونعمة، الكاتب والناشط الفلسطيني المقيم في الولايات المتحدة، الذي أصدره باللغة الإنجليزية وعنوانه: **دولة واحدة، مقترح جريء لحل النزاع**. وكذلك نادى ميكو بيليد، الكاتب الإسرائيلي المقيم في أميركا بالفكرة في كتابه: **ابن الجنرال**، كما نادت غادة الكرمي، الفلسطينية المقيمة في بريطانيا في كتابها المنشور باللغة الإنجليزية أيضًا، وعنوانه: **متزوجة من رجل آخر**، بحل الدولة الواحدة.

---

1 http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/which-kind-of-binational-state-1.106273 (آخر زيارة 14 سبتمبر/ أيلول 2013).

وفي هذا السياق، أصدر أخيرًا مركز دراسات الوحدة العربية بيروت كتابا تحت عنوان: **حل الدولة الواحدة للصراع العربي- الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه،** شارك فيه 21 باحثًا من كبار الباحثين والناشطين من عرب ويهود وأجانب، ومعظمهم يعملون في الجامعات الغربية، ويبلغ عدد صفحات الكتاب 496 صفحة. مما يُلاحَظ أن الكتاب قد خُصص بالكلية للدعوة إلى فكرة الدولة الواحدة وذلك بالتركيز على وجاهتها من جهة وتبيين الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الحلم. ولكن، هل حل الدولة الواحدة اختراع جديد؟ هذا ما تحاول هذه السطور استكشافه.

كانت هناك دائمًا فكرتان محوريتان لحل المعضلة الفلسطينية: حل الدولة الواحدة وحل الدولتين. وقد لا يعرف الكثير أن فكرة الدولة الواحدة سبقت فكرة الدولتين القائمة على قرار التقسيم عام 1947. وكان الذي تقدم بها أول مرة أطراف فلسطينية، على عكس ما هو شائع من أن الفكرة تبلورت لدى اليسار الصهيوني في بدايات القرن العشرين؛ فقد طُرحت أصول فكرة الدولة الواحدة للمرة الأولى في شكل رسائل فلسطينية في نهاية العشرينيات من القرن الماضي ثم تبنت بريطانيا الفكرة رسميًا كما هو واضح في الكتاب الأبيض الصادر على إثر ثورة عام 1939؛ أما فكرة حل الدولتين فقد وردت للمرة الأولى في تقرير لجنة بيل التي شُكلت للتحقيق في ثورة العام 1936، كما سيتضح لاحقًا. وأكثر من ذلك، فإن فكرة دولة واحدة في فلسطين ظهرت بقوة في مداولات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين عام 1947 جنبًا إلى جنب مع فكرة الدولتين، بل إنها حظيت بقبول دولي وكادت

تُمرَّرْ في الأمم المتحدة لولا الضغط الأميركي الذي حول الكفة لصالح التقسيم[1].

ومع ذلك ظلت فكرة الدولة الواحدة حاضرة في المشهد السياسي الفلسطيني، وإن بشكل متقطع، فقد تبنتها حركة فتح بعد معركة الكرامة عام 1968 وظلت تنادي بها طوال عقدين إلى أن تخلت عنها في إعلان الاستقلال عام 1988 وذلك بقبولها حل الدولتين. كانت تلك لحظة فارقة مرة أخرى في تاريخ الصراع؛ إذ قبلت منظمة التحرير للمرة الأولى فكرة دولتين لشعبين بناء على قرار 242 الذي كانت ترفضه منذ صدر في عام 1967. حل الدولتين تم تبنيه رسميًا من كل الأطراف المعنية في اتفاقيات أوسلو 1993؛ وكان من المفترض حسب تلك الاتفاقيات أن تقوم دولة فلسطينية بعد خمس سنوات سُمِّيت فترة انتقالية. ولكن التعنت الإسرائيلي وإمعانه في الحصول على تنازلات من الرئيس الراحل ياسر عرفات، جعل من تطبيق بنود الاتفاق أمرًا مستحيلاً؛ الأمر الذي كان واضحًا لدى الإسرائيليين، فضلاً عن الفلسطينيين؛ إذ ندد الناشط السياسي والجنرال السابق في الجيش الإسرائيلي ماتي بيليد بسياسة إسرائيل في حينه وكتب مقالة بعنوان "رابين لا يريد السلام"[2].

بدا مشروع حل الدولتين عاريًا عندما تم إنزاله على الواقع وبدأ يُنظر إليه في أوساط كبار المفكرين الفلسطينيين على أنه ليس

---

1 إيلان بابه، "مخطط عمل لبناء حركة لحل الدولة الواحدة: مسيرة تاريخ مضطربَ" في حل الدولة الواحدة للصراع العربي الإسرائيلي بلد واحد لكل مواطنيه، تحرير: هاني أحمد فارس (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 369.

2 سيما كادمون، "رابين لا يريد السلام،" معاريف، 16 أغسطس/آب 1993.

فقط يضر بالقضية الفلسطينية مرحليًا، بل اعتُبر خطوة في طريق إنهاء الحلم الفلسطيني بتحقيق مصيره وعودة اللاجئين. كتب المفكر الفلسطيني المعروف منير شفيق مقالاً نشرته الجزيرة (14 مايو/أيار 2009) تحت عنوان: "حل الدولتين حل تصفوي.. لماذا؟". يؤكد شفيق في هذه المقالة على أن حل الدولتين يعني "التنازل عن 80% من فلسطين"، وعن حق العودة: "إن كل من يظن أن حل الدولتين الذي يُطرح اليوم باعتباره الحل النهائي لا يتضمن إلغاء حق العودة، أو التنازل الفلسطيني والعربي عن حق العودة يكون واهمًا ويحاول ذر الرماد في العيون".

مع مرور الزمن وبعد حوالي ست سنوات من اتفاق أوسلو، بدأ الفلسطينيون يعيدون النظر في مشروع حل الدولتين، وكان من أوائل من فكّر في هذا الأمر عزمي بشارة الذي نبّه في مقالة له نشرها في **مجلة الدراسات الفلسطينية** (مجلد 28، عدد 2، شتاء 1999) استخلص في نهايتها أن حل الدولة الواحدة لجميع مواطنيها يمكن أن يكون خيارًا فلسطينيًا بعدما لاح في الأفق فشل أوسلو. وكما تمت الإشارة من قبل فلم تكن فكرة الدولة الواحدة في حالة غياب تام عن الوعي السياسي الفلسطيني. ومن هنا، بدأت علامات التحول في هذا الاتجاه تظهر في بقع مختلفة من العالم حتى أصبحت اليوم موجة تصل كل مكان وإن لم تكن كاسحة.

في السنوات الخمس الأخيرة تمتعت فكرة الدولة الواحدة بتأييد متزايد لدى ناشطين من خارج فلسطين ومن داخلها، فاحتلت حيزًا في المجال السياسي الفلسطيني، وأصبحت مطروحة على الساحة الفلسطينية والدولية بقوة؛ فقَلّ أن يمر أسبوع دون أن تصدر مقالة أو تصريح حول هذه الفكرة، سلبًا أو إيجابًا سواء داخل فلسطين أو

خارجها. كما أن هناك مجموعات تلتقط الفكـــرة مـــن آن لآخـــر وتتبناها في فلسطين وخارجها؛ فقد نشرت وكالة معًـــا الإخباريـــة الفلسطينية يوم 17 مايو/أيـــار 2012 أن عـــددًا مـــن الأكـــاديميين الفلسطينيين قاموا بتأسيس مجموعة أطلقوا عليها: "الحركة الشـــعبية للدولة الديمقراطية الواحدة على فلسطين التاريخية"، وأصدروا وثيقـــة وقّع عليها أكثر من عشرين أكاديميًا وناشطًا ومهنيًا[1]، تدعو إلى قيام دولة واحدة في فلسطين.

بل إن العدوى وصلت إلى واحدٍ من مهندسي أوسلو الكبـــار، هو أحمد قريع. ذكرت صحيفة **الفلسطينية** في عددها الصادر يـــوم (17 مارس/آذار 2012) أن أحمد قريع يرى أن الفلســـطينيين ربمـــا يذهبون باتجاه حل الدولة الواحدة إذا لم تستجب إسرائيل وتطبـــق حل الدولتين. ربما يستخدم قريع هذه الفكرة كفزاعة لإســـرائيل أو كعقوبة لها كما يتبدّى في ثنايا كلامه؛ فهو يرى أنه برغم كـــل مـــا يشوب حل الدولة الواحدة "من مسائل خلافية وإشكاليات لا حصر لها" فقد يكون "واحدًا من الحلول التي يحسن بنا إثراؤه... قبل وضعه على المائدة كخيار ورميه على إسرائيل كجمرة نار"[2].

ولقد أصبح سؤال الدولة الواحدة من الأهمية بمكان لدرجة أنـــه يُطرح على الطاولة مع الشخصيات الرسمية (فلسطينية أو إســـرائيلية) في كل مكان من الغرب تحل فيه؛ ففي مقابلة حصرية أجرتها صحيفة الجارديان (31 يناير/كانون الثاني 2010) مع الرئيس الفلسطيني محمود

---

1 http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=596522 (آخر زيارة 28 سبتمبر/أيلول 2013).

2 http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=215841 (آخر زيارة 29 يونيو/حزيران 2013).

عباس، يصرّح الأخير بأن التمدد الاستيطاني في الضفة الغربية "سيقود إلى حل الدولة الواحدة"؛ وهذا هو العنوان الذي نشرت تحته المقابلة. وفي يوم 27 يونيو/حزيران 2013، نشرت وسائل الإعلام خبرًا عنوانه: "بيرس ونتنياهو يُجمعان على رفض الدولة ثنائية القومية"[1]. وكان يوسي بيلين، السياسي الإسرائيلي، في زيارة لأميركا في شهر يونيو/حزيران 2013، ليجد نفسه بشكل صارم أمام سؤال جاد من وسائل الإعلام حول فكرة الدولة الواحدة. عبّر عن ذلك في مقال نشره في صحيفة **إسرائيل اليوم** (26 يونيو/حزيران 2013) بعنوان "الدولة الواحدة: حل اليأس"، رغم ما لمسه من نقاش متزايد بشأن الفكرة أثناء رحلته[2].

إن الفكرة كانت قد انتشرت في الغرب ومهدت الطريق لمثل هذه الأسئلة وإثارتها، وربما كان للوثيقة التي صدرت ووُقّعت في مدريد ولندن عام 2007 أثر في ذلك. هذه الوثيقة كان قد أعدها الناشط والكاتب الفلسطيني الأميركي علي أبونعمة والمؤرخ الإسرائيلي إيلان بابه بالإضافة إلى عدد من الأكاديميين الفلسطينيين المقيمين في أوروبا وأميركا ووقّع عليها عدد آخر من الأكاديميين والناشطين لأجل فلسطين[3].

لعل كثرة الأسماء لهذه الفكرة دليل على حيويتها، ولكن ربما تكون أيضًا دليل ارتباك؛ الأمر الذي قد لا يمنحها قدرة على تفسير

1 http://samanews.com/index.php?act=Show&id=162933 (آخر زيارة 29 يونيو/حزيران 2013).

2 http://samanews.com/index.php?act=Show&id=162899 (آخر زيارة 29 يونيو/حزيران 2013).

3 http://electronicintifada.net/content/one-state-declaration/793 (آخر زيارة 12 يونيو/حزيران 2013).

الواقع وتفكيكه فضلاً عن تركيبه من جديد؛ فهناك فكـــرة "دولـــة فلسطين الديمقراطية"، وهناك "الدولة الديمقراطية الواحدة"، وثالثة هي "دولة لجميع مواطنيها"، ورابعة "الدولة ثنائية القومية"، وهـــذا مـــا سيناقشه الفصل الأول بالإضافة إلى تاريخ موجز للفكـــرة. وتعـــدد الأسماء هذا، بل والمسميات، قضية قديمة؛ وقد يظن البعض أن الصبغة العلمانية المنتشرة في أدبيات المنادين بالدولة الواحـــدة الآن أو حـــتى الصبغة الديمقراطية حديثة عهد وأنها نتاج للأزمة المستعصية التي تعاني منها القضية الفلسطينية أو الصراع العربي-الإسرائيلي كمـــا يحلـــو للكثير، وخاصة في الغرب، أن يسموه. إن الفكرة قديمة وكان أيضًـــا المصطلح الذي أثبته الكيالي (1985: 719/2)[1] في موســـوعته تحـــت مدخل "الدولة الفلسطينية الديمقراطية" وألحقها بمفردة (العلمانيـــة)، هكذا بين قوسين في عنوان المدخل.

يعالج الفصل الثاني أصول فكرة التعايش وصـــورها في الفكـــر السياسي الفلسطيني على اختلاف توجهاته، وكيف بدأت الفكـــرة تتبلور ومراحل تطورها عبر الزمان والمكان، والحركات والشخصيات الاعتبارية التي لعبت دورًا بارزًا في الحركة الوطنية الفلسطينية. أمـــا الفصل الثالث فيناقش موضوع التعايش في الـــوعي الصـــهيوني ولا أقول: فكرة الدولة الواحدة؛ فإن أقصى ما توصل له الفكر الصهيوني هو فكرة دولة ثنائية القومية يكون لليهود فيها كيانهم الخاص بهم. ثم يستعرض الفصل الثالث ردود فعل المستوى الرسمي الإسرائيلي لفكرة الدولة الواحدة في نسختها الجديدة بالإضافة إلى موقف الرأي العـــام الإسرائيلي من الفكرة. أما الفصل الرابع فيستعرض تجربـــة الحركـــة

---

1 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية (بيروت، مؤسسة الدراســـات الفلسطينية، 1985)، ج2، ص 719.

الوطنية في جنوب إفريقيا وأثرها في فكر أنصار الدولة الواحدة، كما يفحص الاستراتيجيات التي استثمرتها حركة مناهضة العنصرية في جنوب إفريقيا، ويرى فيها أنصار الدولة الواحدة الآن أدوات تؤثر لصالحهم على الساحة الدولية.

ويظل الفصل الخامس موقعًا للأسئلة الصعبة: ما هي رؤية أنصار الدولة الواحدة للثوابت الفلسطينية التي نهضت في كل مرحلة شاهدًا على صلف الاحتلال وتصميمه على تجاوزها لصالحه كما كانت شاهدًا على عجز المجتمع الدولي عن تنفيذ قراراتٍ اتخذها بشأن هذه الثوابت بعضها أو كلها؟

في ضوء ذلك ينتهي الكتاب بالفصل السادس الذي يستشرف مستقبل فكرة التعايش العربي-الإسرائيلي في ثوب الدولة الواحدة.

كلمة في الختام لابد منها عن دوافع مَنْ تبنّى فكرة الدولة الواحدة من الفلسطينيين عبر الزمن. تتعدد الدوافع ويُعزى تعددها لتنوع الخلفيات القادم منها المناصرون للفكرة؛ إذ منهم (1) من يُلهمه البُعد الإنساني الذي يتجلى بوضوح في أدبيات أنصار الدولة الواحدة في الوقت الراهن، خاصة أولئك المقيمين في الغرب أو تعلموا فيه؛ ومنهم (2) من يؤمن بالمشروع وجدواه من الناحية التاريخية؛ ومنهم (3) من يعتنق الفكرة لما يرى فيها من قدرة على إحراج إسرائيل على الساحة الدولية؛ ومنهم (4) من ينحاز للفكرة بدافع اليأس من كل الحلول. وربما كان هناك من يؤمن بهذه الدوافع كلها أو بعضها. غير أنه ليس من قبيل المبالغة القول بأن حل الدولة الواحدة تاريخيًا يتم الاحتفاء به فلسطينيًا كلما فشل حل آخر أو عقب هزيمة يُمنى بها الجانب الفلسطيني والعربي؛ فقد تم طرحه في العشرينيات بعد وعد بلفور، ولجأت إليه فتح بعد هزيمة عام 1967

(وإن تم الانتظار حتى عام 1968)، والآن يُستخرج من قيـــده بعـــد سلسلة من الفشل المتواصل منذ أوسلو. وكأن معظم المنـــادين بـــه يقولون: إنه حل اليأس لا حل الأمل، وإن كان عدد لا بأس به منهم يبشرون به من باب الأمل والنظر إلى المستقبل بنوع من الفأل.

---

* ملاحظة: كل الاقتباسات الواردة في الكتاب من مراجع باللغة الإنجليزية، من ترجمة المؤلف، إلا إذا أُشير إلى غير ذلك.

الفصل الأول

الدولة الواحدة:
أصول فكر التعايش

البدايات فلسطينية

ليس من الصعب القول إن فكرة دولة واحدة في فلسطين تضم كل أطياف المجتمع الفلسطيني: يهودًا ومسيحيين ومسلمين تحت علم واحد ودستور واحد وبرلمان واحد كانت من أوليات الأفكار التي تم تداولها على الساحة الفلسطينية؛ ذلك أن بذورها ظهرت في أشكال مختلفة في أوائل العشرينيات من القرن الماضي. فمنذ أن قرر الفلسطينيون رفض الوطن القومي لليهود، كان عليهم أن يقدموا البديل، وكان ذلك البديل هو المطالبة بدولة لجميع مواطنيها مع قبول الفلسطينيين بمشاركة اليهود في الدولة الفلسطينية "انطلاقًا من فهم مركب لمعطيات الواقع الفلسطيني الوطنية والسكانية والتاريخية"[1]. وكما تتم بعض المحاولات اليوم من قبل من ينادون بالدولة الواحدة؛ فقد كان التركيز وقتها على المفهوم العلماني للدولة وفكرة المواطنة فيها؛ فقد جاء في عريضة قدمتها الجمعية الإسلامية-المسيحية في

1 عصام سخنيني، فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني (نيقوسيا، مركز الأبحاث الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، 1985)، ص 107-109.

فلسطين إلى مؤتمر السلم أن "فلسطين كانت بلدًا عربيًا قبل المسلمين والمسيحيين واليهود"[1]؛ مما يدلل على أن الفلسطينيين كانوا يقبلـون باليهود كسكان لدولة عربية بعيدًا عن الانتماءات الدينية.

ومن الملاحظ أن تلك الفكرة ما زالت تظهر وتختفـي ثم تعـود للظهور؛ فمرة يتم تبنيها من مستويات رسمية وأخرى مـن مسـتويات شعبية ناشطة، وإن كانت كل مرة تظهر في ثوب جديـد وتفاصـيل مختلفة. على المستوى الرسمي أصدرت الحكومة البريطانيـة عـام 1939 "الكتاب الأبيض" الذي تضمن إقامة دولة واحدة يعيش فيهـا العـرب واليهود جنبًا إلى جنب. ربما يكون ذلك الكتاب أول وثيقة رسمية دعت إلى دولة واحدة، يعيش فيها الفلسطينيون جنبًا إلى جنب مـع اليهـود ولكلٍّ من الحكم والنفوذ حسب نسبته، وإن لم يُطلِق عليها اسمًا معينًـا، وإنما ذكر في إحدى مواد الكتاب أنها "دولة" عندما نص على أن "الدولة المستقلة يجب أن تكون دولة يساهم العرب واليهود في حكومتها علـى وجه يضمن صيانة المصالح الأساسية لكل من الفريقين"[2].

ولكن على عادة البريطانيين في لفِّ مواثيقهم بـالغموض، فقـد ورد في التقرير مفردة "حكومة" أيضًا بجوار كلمة "دولة"؛ مما يعني أنها ربما تكون حكومة تحت الانتداب وليست دولة بالمعنى السيادي. فقـد وردت مفردة الـ "دولة" في مادة من مواد الكتاب، ووردت مفـردة "حكومة" في مادة أخرى قبلها: "إن الهدف الذي ترمي إليه حكومـة جلالته هو أن تشكّل خلال عشر سنوات **حكومة** فلسطينية مستقلة".

---

1 عصام سخنيني، فلسطين الدولة، ص 107-109.

2 ملف وثائق فلسطين: مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، الجزء الأول (637-1949)، ص 720، من منشورات وزارة الإرشـاد القومي: الهيئة العامة للاستعلامات 1969.

وكما أن تقرير لجنة بيل (عام 1937) أول من نادى بتقسيم فلسطين فإن الكتاب الأبيض كان أول من نادى بالدولة الواحدة. فيما يتعلق بالكتاب الأبيض ودعوته إلى فكرة "الدولة الواحدة"، فقد كاد الفلسطينيون أن يقبلوا بالفكرة، لولا إصرار الحاج أمين الحسيني على رفضه، حسب ما يبين بعض الباحثين[1].

فقد رأى عدد من القيادات العربية في الكتاب الأبيض إنجازًا تاريخيًا ولكن الحاج أمين الحسيني وقف ضد رأي معظم الأربعة عشر عضوًا في اللجنة العربية الذين قبلوا الكتاب الأبيض[2]. وإنما رفض الحاج أمين الكتاب لوجود فجوات فيه وغموض وخاصة فيما يتعلق بفترة السنوات العشر الانتقالية. كما كان للحاج أمين مخاوف بخصوص الوطن القومي لليهود، وقد رأى حينها أعضاء اللجنة العربية العليا أن رفض الحاج أمين الحسيني للكتاب الأبيض، يشكّل ضررًا بالحركة الوطنية وأنه يخدم المشروع الصهيوني وإن لم يدْرِ. غير أن هناك سببًا آخر لرفض الحاج أمين الحسيني للفكرة كما يبين الزعيم الفلسطيني أحمد الشقيري؛ فقد أشار الشقيري إلى أن الحاج أمين الحسيني قد رفض الكتاب الأبيض لأن بريطانيا تجاوزته إلى جمال الحسيني الذي قررت بريطانيا الحديث معه دون الحاج أمين؛ مما زاد غضبه وأضعفه "أمام نوازعه الشخصية، فازداد عداءً للكتاب الأبيض"[3].

أما الشقيري نفسه، فقد كان من مؤيدي الكتاب الأبيض، وأعدّ دراسة "وافية عن الكتاب الأبيض ما له وما عليه، ورجحت

---

1 فيصل حوراني، جذور الرفض الفلسطيني: 1918-1948 (رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003)، ص 367.

2 فيصل حوراني، جذور الرفض الفلسطيني، ص 367.

3 أحمد الشقيري، الأعمال الكاملة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1969/2006)، ج2، ص 326.

بالنهاية قبول الكتاب الأبيض"[1]. وإذا كان الكتاب الأبيض قد لقـــي قبولاً من أنصار الحاج أمين الحسيني وزملائه في اللجنة العربية العليا؛ فقد لقي أشد الترحاب من عائلة النشاشيبـــي التي "أعلنت أنها على استعداد للتعاون مع بريطانيا لفرض الكتاب الأبيض"[2]. ربما كانـــت موافقة من وافق من الفلسطينيين عائدة إلى إدراكهم المبكر أن هـــذه الحال أفضل مما لو تمت الأمور على ما هي عليه في ضوء تنامي قـــوة الصهيونية على الأرض.

لابد من ملاحظة أن سردية رفض الحاج أمين الحسيني للكتاب الأبيض السائدة في الأدبيات الفلسطينية ليست من الحقيقة في شـــيء حسب ما يبيّن بشير نافع. وربما يعود ذلك لتأثر بعـــض البـــاحثين الفلسطينيين بالكتابات الإسرائيلية في هذا الشأن التي حاولت رســـم صورة مختلفة عن الواقع. وهنا يؤكد بشير نافع أن معارضـــة الحـــاج أمين الحسيني للكتاب الأبيض لم تكن شاملة ولا قاطعة، وكـــل مـــا كان يبتغيه الحاج أمين هو بعض الإيضاحات حول الطرح البريطـــاني الذي تضمنه الكتاب الأبيض، بل إن الحاج أمين عرض تأييد بريطانيا في الحرب العالمية الثانية. وإنما تعطل العمل بمقتضى الكتاب بســـبب موقف ونستون تشرشل الذي خلـــف تشـــامبرلين في الـــوزارة في مايو/أيار 1940؛ حيث لم يكن تشرشل على قناعة بمضمون الكتاب فتنكر له وأبطل العمل به[3].

---

1 أحمد الشقيري، الأعمال الكاملة، ج2، 326.

2 Hirst, David. *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East* (New York: Nation Books, 1977/2003), 220.

3 Nafi, Basheer M. *Arabism, Islamism and the Palestine Question*, 1908 - 1941 (Reading: Ithaca Press, 1998), 309 - 310 and 345 - 348.

على الجانب الصهيوني تم رفض الكتاب بل وتظاهر الصهاينة ضده على أساس أنه فرض قيودًا على الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وبرغم رفض طرفي الصراع لما جاء في الكتاب فقد أصرت بريطانيا في عهد تشامبرلين على تنفيذ ما فيه، ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية ومجيء تشرشل للوزارة أوقف المشروع. انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945 بهزيمة الألمان الذين راهن على انتصارهم الحاج أمين الحسيني عندما رفض الكتاب الأبيض. وبرغم أن بريطانيا قد أصرت على تطبيق بنود الكتاب الأبيض حين أصدرته (قبل الحرب)، فإنها لم تنفذ ذلك بعد أن انتصرت.

من الواضح أن الفكرتين: حل الدولتين وحل الدولة الواحدة كانتا دائمًا محل نقاش دائم في الأوساط السياسية الفاعلة على الساحة الدولية في تلك الأيام؛ ففي مداولات لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP) من العام 1947، تم طرح الفكرتين كحلين مقترحين للمعضلة؛ فقد تم طرح التقسيم، الذي أوصت به لجنة بيل قبل عشر سنوات، كما تم طرح فكرة "الدولة الواحدة" التي أوصى بها الكتاب الأبيض قبل ثماني سنوات.

تمخض النقاش في المنبر الدولي عن تمرير فكرة التقسيم وذلك في شكل قرار عُرف في التاريخ بقرار التقسيم أو قرار 181. كان ذلك في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1947، ورغم أن فكرة الدولة الواحدة كانت حاضرة في مداولات الأمم المتحدة تلك، فإنها خضعت فيما يبدو للتهميش من قبل الدول الكبرى؛ إذ يؤكد إيلان بابِه أن هذه المداولات كانت "فصلاً من التاريخ لا يعلم بوجوده إلا القليل"، ويضيف: "في نقطة ما من مسار المحادثات والتداولات التي دارت في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP) (بين فبراير/شباط

ونوفمبر/تشرين الثاني 1947)، رأى بعض الدول الأعضاء قليلة العدد في الأمم المتحدة، التي لم تقع تحت النفوذ الأميركي أو الروسي، أن فكرة إقامة دولة واحدة في فلسطين هي الأنسب لحل النزاع، وحددت معالمها على أنها دولة موحدة ديمقراطية يتساوى فيها المواطنون من دون تمييز على أساس عرقي أو قومي"[1].

تم الالتفاف على مشروع الدولة الواحدة من أميركا وحلفائها كما يبيّن إيلان بابه، وتم تمرير قرار التقسيم، وفي العام التالي أعلن اليهود عن تأسيس دولة لهم في فلسطين، ولم يكن هناك مجال للتعايش خاصة بعد أن طردت العصابات الصهيونية أكثر من 700 ألف فلسطيني من بيوتهم. لم يعد هناك مجال لفكرة التعايش أو الدولة الواحدة وظل التركيز على أن ما أُخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، حتى جاءت حرب يونيو/حزيران 1967 التي كانت نتائجها شديدة الوطأة على الشعوب العربية عامة وعلى الشعب الفلسطيني على وجه الخصوص. ولم يُتَح لأحد أن يتحدث عن أي مشروع غير مشروع التحرير الكامل استنادًا إلى نظرية الكفاح المسلح والكفاح المسلح فقط.

خمدت إذن نار فكرة "الدولة الواحدة"، ولم تجر مناقشتها من جديد إذ كان الكل مشغولاً فيما بين العام 1948 والعام 1967 بجدلية المقاومة والتحرير، وظلت الفكرة طي الأدراج إلى أن جاءت معركة الكرامة (1968) فأرجعت للروح الفلسطينية معناها

1 إيلان بابه، "مخطط عمل لبناء حركة لحل الدولة الواحدة: مسيرة تاريخ مضطربَ"، في هاني فارس، حل الدولة الواحدة للصراع العربي–الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 369.

وأصبح أي عرض تعرضه القوى الفلسطينية يتم من موقــع قــوة وليس من موقع ضعف. وبدا لبعض المفكرين والمناضلين أن تلك الفكرة لها جاذبية خاصة لدى الغرب الديمقراطي الداعم لإسرائيل فتضافرت الظروف ووجدت حركة التحرير الوطني الفلســطيني، فتح، نفسها في موقع يؤهلها لطرح المبادرات فبدأت تردد فكــرة الدولة الواحدة أو ما عُرف حينــها بــــ "الدولــة الفلســطينية الديمقراطية (العلمانية)"[1] في أروقة منظمة التحرير، الــتي كانــت تقودها فتح.

وقد تبين من الكتاب الذي نشره مركز الأبحاث التابع لمنظمــة التحرير وعنوانه: "نحو فلسطين ديمقراطية"، أهمية الفكرة لدى منظمة التحرير على وجه العموم وفتح على وجه الخصوص والــتي كانــت تقود المشروع الوطني في حينه. وهذا الكتاب يحتوي وجهة نظر فتح فيما يجب أن تكون عليه فلسطين بيهودها ومســلميها ومســيحييها كما سيتضح في الفصل الثاني. في مقال نشره في صحيفة النــهار (1 فبراير/شباط 1997)، يذكر القيادي البارز بمنظمة التحريــر المفكــر شفيق الحوت أن المنظمة قد بدأت تهتم بوســائل مختلفــة للنضــال وخاصة بعد طرد الفلسطينيين من بيروت. ويرى أن الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني شهدت بدايات التحول السياســي مــن استراتيجية "وحدانية الكفاح المسلح" إلى مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة[2].

---

1 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية (بيروت، المؤسســة العربيــة للدراسات والنشر، 1981)، ج2، ص 720.

2 http://shafiqalhout.info/seventeen/?p=1074 (آخر زيارة 10 مايو/أيار 2013).

ثم تعدت الفكرة الأروقة الفلسطينية لتجد طريقها إلى المحافل الدولية؛ ففي مؤتمر لدول عدم الانحياز انعقد في بلغراد، أشار خالد اليشرطي، ممثل منظمة التحرير، إلى أن الفلسطينيين يناضلون من أجل "إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم: مسلمون ومسيحيون ويهود"[1]. وبعد ذلك ظلت الفكرة عالقة في سماء السياسة تنتظر من ينـزلها إلى الأرض، ولكنها مكثت لمدة من الوقت دون حراك هذه المرة.

فمع هبوب رياح 1973 وما صاحبها من تحولات جذرية على الساحة الفلسطينية والعربية على حد سواء تمثلت تلك التحولات في حرب أكتوبر/تشرين الأول وما تبعها من عملية سلام وقّعها الرئيس السادات أذهبت بريحها الشديدة فكرة الدولة الواحدة أدراج الرياح مرة أخرى. ثم جاء عام 1988 الذي أعلنت فيه منظمة التحرير قبولها بالقرار 242 القاضي بإنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، ثم وقّع الرئيس ياسر عرفات اتفاقية أوسلو وعاد إلى فلسطين للمرة الأولى بعد أن خرج هو وأهله منها عام 1948 ليؤسس لدولة فلسطينية تعيش جنبًا إلى جنب مع "دولة إسرائيل"، بموجب القرار 242.

إدوارد سعيد ودولة المواطنين

فشل مشروع أوسلو وشعر كثير من المفكرين الفلسطينيين الذين أيدوا المفاوضات مع إسرائيل أملاً بالحصول على حل الدولتين، شعروا بالغبن مما حل بالقضية سواء على الورق أو على أرض الواقع

1 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج2، ص 720.

الذي أثبت أنه أسوأ حتى مما حوته الوثائق. وكان من بين هؤلاء إدوارد سعيد الذي كان من أوائل من فتحوا خطوط اتصال بين الولايات المتحدة الأميركية وبين منظمة التحرير[1]، كما كان من أوائل من أيدوا حل الدولتين[2] والاعتراف بإسرائيل. ثم ما لبث إدوارد سعيد أن أدرك أن أوسلو كانت فخًا استراتيجيًا أوقع الفلسطينيين في عنت لم يحصل لهم طوال تاريخهم النضالي؛ ذلك أن التنازلات الفلسطينية وأهمها الاعتراف بإسرائيل لم تقابَل بما تستحق من الطرف الثاني، إسرائيل.

وبعد سبع سنوات من اتفاق أوسلو غيّر إدوارد سعيد رأيه ونشره في مقالة[3] له يؤكد فيها أن حلول أوسلو أصبحت غير نافذة ولا سارية، وبالتالي لابد للفلسطينيين أن تكون لديهم القدرة على طرح مبادرات تتميز بالقدرة على المفاجأة، وكان هذه المرة ينادي بدولة واحدة تكون لجميع مواطنيها، أي تقوم على أساس المواطنة في تلك الدولة للجميع تحت دستور واحد وبرلمان واحد. وشرعت فكرة الدولة الواحدة تزحف من جديد لتجد طريقها إلى المجال

1 Said, Edward. *The Politics of Dispossession: The Struggle for Palestinian Self-Determination: 1969-1994* (New York: Vintage,1994) , 21.

2 Shlaim, Avi. "Edward Said and the Palestinian Question" in Adel Ikandar and Hakem Rustom, *Edward Said and the Legacy of Emancipation and Representation* (Los Angles and London: University of California Press), 283.

3 نُشرت المقالة تحت عنوان: "الولاية الأخرى" بالإنجليزية في صحيفة الأهرام ويكلي الناطقة باللغة الإنجليزية يوم (4 يونيو/حزيران 1998)، كما نشرتها في نفس اليوم بالعربية، صحيفة الحياة اللندنية، ثم أتبعها بمقالة أخرى تحت عنوان: "كسر الجمود"، نُشرت في الصحيفتين يوم (30 يونيو/حزيران 1998).

السياسي الدولي غير الرسمي؛ إذ ما لبث عدد من المثقفين والمفكرين الفلسطينيين والعرب المقيمين في الخارج وخاصة في الغرب وأميركا أن تبنَّوا الفكرة والدعوة إليها[1].

التقط هذه الفكرة مجموعة من الناشطين الفلسطينيين وبدؤوا يبثونها في الغرب أولاً، وبالتحديد في أوروبا وبريطانيا ومن ثم في الولايات المتحدة الأميركية؛ فتم عقد فعاليات ونشاطات تنادي بالفكرة وتوسع دوائر النقاش بشأنها. من هذه الفعاليات عدة مؤتمرات تم عقدها في مناطق مختلفة، الأول: هو مؤتمر مدريد الذي عُقد في 2–6 يوليو/تموز 2007 تحت عنوان: "إسرائيل–فلسطين: بلد واحد، دولة واحدة". ناقش الحاضرون في هذا المؤتمر فكرة الدولة الواحدة، واستخلص الحاضرون والمناقشون أن أهم شيء في فكرة الدولة الواحدة هو قوتها الأخلاقية. المؤتمر الثاني: كان مقره لندن في الفترة 17–18 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، وكان عنوانه: "تحدي التخوم: دولة واحدة في فلسطين/إسرائيل". وقد كان تنظيم المؤتمر بمبادرة من مجموعة لندن للدولة الواحدة. شارك في المؤتمر 21 متحدثًا من جنسيات مختلفة.

أما في أميركا فقد تم عقد مؤتمر بوسطن بتاريخ 28–29 مارس/آذار 2009، وعنوانه: "دولة واحدة لفلسطين وإسرائيل: بلد لكل مواطنيه"، وقد كان ذلك المؤتمر إضافة نوعية إلى مؤتمري مدريد

1 جدير بالذكر أن الدكتور عبد الوهاب المسيري أشار إلى وجاهة حل الدولة الواحدة في نفس الوقت الذي أصدر فيه إدوارد سعيد مقالاته عن الموضوع؛ وذلك في نهاية موسوعته عن اليهود واليهودية والصهيونية (1999). وقد بيَّن فكرته تحت عنوان: "نزع الصبغة الصهيونية عن الدولة الصهيونية"، ج7، ص 347).

ولندن، فقد كانت آثاره أوسع انتشارًا، كما أنـــه نـــاقش الآليـــات العملية لتحقيق فكـــرة الدولـــة الواحـــدة. أمـــا المـــؤتمر الرابـــع: "إسرائيل/فلسطين: استكشاف نماذج حالة الدولة ومسارات السلام" فقد عُقد بتاريخ 22–24 يونيو/حزيران 2009 في جامعة يـــورك في كندا. وقد دعا إلى ذلك المؤتمر كلية حقوق أوسغود هـــول بجامعـــة يورك وكلية الحقوق بجامعة كوين. وقد رعت تلك الكليتـــان هـــذا المؤتمر بالتعاون مع مجلس كندا للعلوم الاجتماعية والبحوث الإنسانية. لم يكن المؤتمر عن الدولة الواحدة بقدر ما كان يناقش البدائل المتخيلة لحل الصراع وكان من بينها حل الدولة الواحدة.

المؤتمر الخامس كان في حيفا، فلسطين، في 20–21 يونيو/حزيـــران 2008 تحت عنوان "مؤتمر حيفا لحق العودة والدولة العلمانية الديمقراطية في فلسطين". ويختلف هذا المؤتمر عن البقية من قبلـــه في أنـــه عُقـــد في فلسطين ثم إنه امتد ليشمل غير الأكاديميين؛ فقد شارك فيـــه ناشـــطون فلسطينيون من شتى ألوان الطيف الفلسطيني من فلسطينيي 48. وبهـــذا يمكن فهم الازدياد الحاصل، وإن كان نسبيًّا، في أوســـاط الفلســـطينيين باتجاه الدولة الواحدة؛ الأمر الذي يجسده استطلاع أجراه مركز القـــدس للإعلام والاتصالات أكد فيه أن نسبة المؤيدين لحل الدولة الواحـــدة في فلسطين عام 2010 أصبحت 34% بعد أن كانت 18.3% عام 2001.

وفي هذا السياق، كتب الرئيس الأميركي السابق جيمـــي كـــارتر مقالاً نشرته واشنطن بوست بتاريخ 6 سبتمبر/أيلول 2009، أكد فيه أن "البديل الأكثر احتمالاً للكارثة الحالية هو دولة واحدة... وغالبية القادة[1]

---

1 ولعل ذلك تفاؤل من كارتر أكثر منه حقائق؛ فالقادة الفلسطينيون الرسميون لا يحبذون حل الدولة الواحدة ولا يقبلون بغير الدولتين كما صرح الرئيس أبومازن ووزير خارجيته رياض المالكي، وغيرهم من قيادات السلطة.

الفلسطينيين الذين التقيتهم يدرسون بشكل جدي قبول الدولة الواحدة، بين نهر الأردن والبحر المتوسط"[1]. وامتدت آثار الفكرة إلى أن وجدت طريقها إلى مؤتمر عُقد في جامعة ماساتشوستس بالولايات المتحدة، وشارك فيه 35 باحثًا وناشطًا قدموا أوراقًا تناقش فكرة الدولة الواحدة، وكان الحضور 500 شخص جاؤوا من مناطق مختلفة لأجل هذا الهدف.

الدال والمدلول

برزت تسميات عدة لفكرة التعايش العربي-اليهودي في فلسطين، وقد مر ذلك الموضوع بتلون عَكَس في جزء منه ارتباكًا في الاصطلاح كان بدوره نتيجة منطقية للارتباك الحاصل في المجال السياسي العام؛ ففي المرة الأولى التي ظهرت فيها الفكرة بدايات القرن العشرين، كانت الدولة المرجوة تُسمى من قبل المنادين بها بـ "دولة ثنائية القومية". ولما تبنتها منظمة التحرير في الستينيات من القرن العشرين، أطلقت عليها اسم: "دولة فلسطين الديمقراطية (العلمانية)". أما في العقدين الأخيرين فقد سُميت بـ "الدولة الواحدة" أو "الدولة الديمقراطية الواحدة".

ليس من الصعب فك الاشتباك بين هذه التسميات وإن كان لا يخلو الموضوع من ارتباك بسبب اختلاف الأزمنة التي ظهرت فيها تلك الفكرة وتباعدها، بالإضافة إلى اختلاف مشارب المنادين بها ودوافعهم؛ إذ منهم اليساري ومنهم الليبرالي بل ومنهم اليميني، ومنهم العربي ومنهم اليهودي، ولكل منطلقه. وقد عبّر عن ذلك

---

1 www.washingtonpost.com/wpdyn/content/article/2009/09/04/AR2009090402968.html

أحد دعاة الفكرة الرئيسيون، وهو البروفيسور إيلان بابه بقوله: "إن لحل الدولة الواحدة تاريخًا يمتاز بالاضطراب"[1]. غير أن المحاولة مهمة وذلك عبر النظر في ذلك "التاريخ المضطرب" والخروج بأنساق منسجمة تفكك مكونات الفكرة وتركب مدلولاتها من خلال تتبع تاريخها ومحتواها والدوال التي أُلصقت بها عبر ذلك التاريخ، لدى كل فريق، آخذين بنظر الاعتبار البُعد النظري إزاء موضوع التعايش في أشكاله المختلفة بدءًا بفكرة الدولة ثنائية القومية التي هي أقدم الصيغ، وانتهاءً بفكرة الدولة الواحدة لجميع مواطنيها، وهي أحدث الصيغ.

الدولة ثنائية القومية

تعرّف سوزان رولف الدولة ثنائية القومية بأنها "دولة تتشكل من قوميتين يقر دستورُها كلاً من القوميتين على أنها أمة يمكن أن يكون لها دولة بمفردها، بغض النظر عن حجمها"[2]. ولكن ليس هناك تحديد واضح لطبيعة التعايش؛ إذ كل دولة من الدول التي تعد نموذجًا يمكن احتذاؤه لها نظام ثنائي القومية خاص بها، فبلجيكا مثلاً مملكة ولكنها دولة ثنائية القومية، يعيش فيها الفرنسيون والألمان، ولكن الدمج المجتمعي غير متحقق بالكامل إذ يسكن كل منهم في كانتونات خاصة به، ولكن الناظم لفكرة الثنائية القومية هو أن الجميع يخضعون

---

1 إيلان بابه، "مخطط عمل لبناء حركة لحل الدولة الواحدة: مسيرة تاريخ مضطربَ"، ص 368.

2 Hattis R Susan. "Roundtable-Bi-Nationalism", Jerusalem: Passia (2000). Can be found at http://www.passia.org/meetings/2000/biNation.html (آخر زيارة 14 سبتمبر/أيلول 2013).

لدستور واحد. وتعد سويسرا مثالاً آخر وإن كانت متعددة القوميات وليس فقط ثنائية القومية؛ إذ يعيش فيها الإيطاليون والفرنسيون والألمان.

ولكي تنجح الدولة ثنائية القومية، ينبغي نبذ الكراهية وتقليص الفجوة الاقتصادية بين الجماعتين؛ إذ تشكّل الفجوة الاقتصادية بين الفريقين عقبة كبيرة تحول دون بناء الدولة ثنائية القومية وتحقيق أهدافها. ومن الأمثلة على ذلك تفوق الوالون، المتحدثين بالفرنسية، اقتصاديًا على الفلامنديين في بلجيكا التي تعد مثالاً بارزًا على التعايش، غير أن تفوق الوالون يعكره. وربما كان الاختلاط بين أفراد الجماعتين وتداخلهم عامل استقرار. وفي هذا المجال تعد بروكسل، عاصمة بلجيكا أحد أهم الأمثلة على العلاقات ثنائية القومية المنسجمة، كونها مدينة مختلطة إلى درجة يصعب معها تدهور هيكلية الدولة ثنائية القومية. وعليه، فربما تكون القدس عامل استقرار في حال بناء الدولة ثنائية القومية، والعكس أيضًا وارد؛ إذ ربما تكون مصدرًا للنزاع وذلك بسبب سياسة إبعاد الفلسطينيين عنها مما يقلل فرص التعايش. والواقع أن الاقتصاد الفلسطيني يعد فقيرًا جدًا مقابل الاقتصاد الإسرائيلي، بل إن المقارنة بينهما لا تصح. وما لم يكن هناك جسر لتلك الفجوة فإن موضوع الدولة ثنائية القومية سيظل قيد التنظير البارد لسنوات طويلة.

للدولة ثنائية القومية أشكالٌ عدة، يعد منها الباحث تامار هيرمان خمسة[1]؛ **الشكل الأول**: وهو دولة لها دستور واحد مركزي

1 Hermann, Tamar. "The Bi-national Idea in Israel/Palestine: Past and Present" in *Nations and Nationalism*, 11 (3), (2005): 383-384.

تكون فيها قومية واحدة هي المسيطرة، ولا تسمح للقومية الأخرى بأية حقوق جمعية من الناحية السياسية. لا يمكن لهذا الشكل أن يُسمى دولة ثنائية القومية، إلا مجازًا، وإن كان هناك قوميتان تعيشان على نفس الأرض، وذلك بسبب العنصرية الكامنة في بنية النظام القائم، ولذلك فإن هذا الشكل في معناه العنصري ينطبق على كل من إسرائيل والنظام العنصري البائد في جنوب إفريقيا قبل أن يتم تفكيكه.

الشكل الثاني من الدولة ثنائية القومية: هو نظام سياسي يمنح جماعة إثنية مقدارًا محددًا من الاستقلال الثقافي وربما منح أفراد تلك الجماعة حقوقًا إنسانية ومدنية، ولكنه لا يمنح تلك الجماعة حقوقًا سياسية جمعية، وهي الحقوق التي تحتفظ بها الجماعة المسيطرة لنفسها. بهذا المعنى يمكن القول: إن بعض الدول الأوروبية كبريطانيا مثلاً يمكن أن تكون ثنائية القومية أو حتى متعددة القومية لما فيها من أعراق مختلفة كالهنود والباكستانيين الذين يتمتعون باستقلال ثقافي معقول. كذلك يتمتع أبناء تلك العرقيات بحقوق إنسانية مدنية ولكن تلك العرقيات لا تتمتع بحقوق سياسية جمعية؛ إذ تظل الجماعة المسيطرة وهي الإنجليز محتفظة بالطابع الأنجلوساكسوني للدولة.

الشكل الثالث: وهو الدولة الديمقراطية الليبرالية التقليدية التي يتعايش فيها جماعتان قوميتان وتسير الأمور فيها طبقًا لمبدأ "شخص واحد، صوت واحد"، وليس لأي من الجماعتين القوميتين أية حقوق جمعية. وفي مثل هذه الدولة تكون علاقة الفرد مباشرة مع الدولة، وربما هذا ما قصده إدوارد سعيد كما سيأتي تفصيله.

الشكل الرابع: وهو إطار ثنائي القومية يقوم على التساوي ويحصل فيه كل عضو في كل قومية على حقوق إنسانية ومدنية

متساوية، كما أن لكل من الجماعتين حقوقها الجمعية الخاصة بها دون النظر إلى العدد.

الشكل الخامس: وهو الديمقراطية التوافقية التي تعترف بالحقوق الجمعية الإثنية والوطنية للقوميتين وذلك عن طريق تأمين مناطق خاصة بكل قومية من خلال التوافق الذي يضمن المساواة بين الفئتين عند توزيع السلطات.

ليس من الواضح لدى المنادين بفكرة الدولة الواحدة في فلسطين أي شكل من الأشكال سالفة الذكر يمكن أن يكون إطارًا عامًا يُجمعون عليه ولكن بالتأكيد ليس الأول أو الثاني. ولئن كان إدوارد سعيد ينادي بالشكل الثالث، وهو فكرة أن يكون صوت واحد لكل شخص، فإن من أنصار الدولة الواحدة الآن من يميلون إلى الشكل الخامس وهو ما تنادي به غادة الكرمي، وذلك بأن يكون لكل من اليهود والعرب حقوق جمعية مع حق كل جماعة في اتخاذ أماكن خاصة بها[1]. ولئن ظهرت فكرة التعايش أول مرة لدى أطراف فلسطينية، فإنها لم تتبلور في صيغة "دولة ثنائية القومية" إلا على يد بعض الصهاينة الأوائل ولكن دون تفاصيل.

ثم إن هؤلاء تلاشوا لصالح المشروع الصهيوني الاستيطاني الذي تزعمه بن غوريون، كما سنرى في الفصل الثالث. جدير بالملاحظة أنه على عكس الوضع الحالي، فإن أكثر من 99% ممن نادوا بحل الدولة ثنائية القومية في فلسطين في ذلك الحين كانوا من اليهود وليس من العرب، حسب سوزان رولف[2]. أما الآن فأكثر من ينادي بهذا

---

1 http://israelipalestinian.procon.org/view.answers.php?questionID=000564 (آخر زيارة 14 سبتمبر/أيلول 2013).

2 http://www.passia.org/meetings/2000/biNation.html (آخر زيارة 14 سبتمبر/أيلول 2013).

الحل هم الناشطون الفلسطينيون ومن ناصرهم من الناشطين العـــرب وغير العرب عبر العالم. وينبغي التأكيد هنا على أنـــه لا يمكـــن أن تسمى دولةٌ ما بثنائية القومية إلا إذا كانت القوميتان فيها متساويتين. ولو كانت هناك دولة تحكمها قومية وتعيش فيها قومية أخرى ولهـــا نفس حقوق المواطنة فلا يمكن أن تعد تلك الدولة ثنائيـــة القوميـــة، وهذا ينطبق على معظم دول العالم الآن وخاصة في الغرب؛ فبريطانيا تزخر بالقوميات المختلفة وكذلك أميركا ولكن لا تُسمى أية واحدة منها ثنائية القومية لأن المواطنة هي المعيار وليست القومية.

وعندما أرادت فتح أن تتجه نحو التعايش لم تقبل بصيغة الدولة ثنائية القومية؛ ففي وثيقتها التاريخية، التي أصدرها د. محمد رشـــيد، نفت أن تكون تلك الدولة المتخيلة مرتكزة على ثنائية القومية. يقول "محمد رشيد" بأن الأمر في الأصل قائم على أن المجتمع "الفلســـطيني الجديد لن ينشأ حول ثلاث ديانات للدولة أو حول قوميتين"[1]؛ ذلك أن هدفه هو "تأمين التحرر من الاستعباد الديني لفئة على يـــد فئـــة أخرى"، كما يبشر بالحرية الدينية لكل أصحاب الديانات.

ربما ينسجم هذا التنظير مع **الشكل الثالث** لاسيما وأنه قـــد تم التصريح بهذا المنطق على لسان الرئيس الراحل ياسر عرفات حـــين أكد "أكثر من مرة على أن رئيس فلسطين المحررة يمكنه أن يكـــون يهوديًا أو مسلمًا أو مسيحيًا"؛ وذلك ليس لأنه كذلك بل لأنه كفؤ، كما بينت الوثيقة. وعليه، يصبح مشروع دولة مزدوجة القوميـــة أو دولة تقوم على "الثنائية العربية اليهودية بلا معنى أو أشبه بالأوصاف

---

1 محمد رشيد، نحو فلسطين ديمقراطية: الثورة الفلســـطينية واليهـــود إزاء المجتمع الديمقراطي واللاطائفي في فلسطين الغد (بيروت، مركز الأبحاث الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، 1970)، ص 43.

المريبة في أحسن الحالات". وعليه، يمكن القول: إن فكرة الدولة ثنائية القومية بمعناها الكلاسيكي لم تكن مقبولة لدى فتح عندما نادت بالتعايش، فهل هي مقبولة لدى دعاة التعايش في العصر الحاضر، وهم أصحاب فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة؟

دولة مواطنيها

يمكن القول بأن فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة أو دولة مواطنيها هي أحدث الصيغ التي تم توصل إليها في موضوع التعايش العربي-اليهودي في فلسطين. وهي، كما سبق وأن بيّنّا، تتماشى إلى حد ما مع الشكل الثالث من الأشكال التي طرحها هيرمان. ولأن فكرة الدولة ثنائية القومية تقوم على أن هناك قوميتين فإن اليهودية تظل محل نظر من هذه الزاوية إذ ليس هناك إجماع على أن "اليهودية" قومية، وبالتالي لا حق لأبنائها في تقرير المصير كما هو مسلّم به في القوانين الدولية بالنسبة للفلسطينيين الذين يُعترَف بهم كشعب له سائر الحقوق بما فيها حق تقرير المصير.

وفي هذا الصدد يقول عبد الوهاب المسيري: "إنه لا توجد قومية يهودية أو شعب يهودي"، وإنما وُجِد في التاريخ جماعات يهودية لم تشكّل يومًا كتلة بشرية متماسكة، بل كانت كل جماعة يهودية تعمل كجماعة وظيفية "تحافظ على عزلتها وانفصالها"[1]. وبما أن اليهودية ليست قومية فلا معنى لفكرة الوطن القومي لليهود الذي يفتقر إلى السند التاريخي حسبما يبيّن المسيري: "من الثابت أن أكبر

1 عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (القاهرة، دار الشروق، 1999)، ج6، ص 22.

الهجرات في تواريخ الجماعات اليهودية... اتجهت إلى الولايات المتحدة (ولو كانت فلسطين وطن اليهود القومي لاتجهوا إليها)"[1].

ومن هنا يرفض أنصار الدولة الديمقراطية الواحدة فكرة الدولة ثنائية القومية، على أساس أن اليهودية ديانة وليست قومية لها حق تقرير المصير؛ نشرت صحيفة فصل المقال الأسبوعية في العدد (839)، الصادر يوم الجمعة 31 مايو/أيار 2013، على لسان أحد الناشطين في حملة الدولة الديمقراطية الواحدة، وهو الأكاديمي حيدر عيد، أن الدولة ثنائية القومية مرفوضة لأنها حسب قوله: "لا تختلف عن حل الدولتين"؛ وذلك لسببين، الأول: أن اليهودية ليست قومية بل هي دين كالإسلام والمسيحية، وبهذا لا يمكن أن تكون مكونًا رئيسًا من مكونات دولة ثنائية القومية؛ والسبب الثاني هو أن معظم اليهود الموجودين الآن في فلسطين هم مستعمرون ومستوطنون وليسوا سكانًا أصليين في فلسطين. ويؤكد حيدر عيد على أن القبول بدولة ثنائية القومية يقتضي حق تقرير المصير للقوميتين، وعلى حين أن الفلسطينيين قد كُفِلَ لهم حق تقرير المصير في الشرعية الدولية فإن اليهود ليس لهم هذا الحق بموجب تلك الشرعية من جهتين، **أولاً**: اليهود ليسوا قومية؛ **ثانيًا**: اليهود في فلسطين هم جيب استعماري ولم يحصل في التاريخ أن أُعطي جيب استعماري حق تقرير المصير. وقد تأكد هذا المعنى في وثيقة مهمة من شخصية استعمارية أخرى؛ ففي رسالة أرسلها اللورد بلفور إلى اللورد روتشيلد في أغسطس/آب عام 1917، بعد وعده ببضعة أشهر، يؤكد بلفور أنه "لا توجد أمة يهودية"، مبينًا أن اليهودية ديانة وهذا لا يعني أن من يؤمنون بها يمكن

1 عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج6، ص 24.

أن يشكّلوا قومية، "إن القول بأن اليهودي الإنجليزي واليهودي المغربي ينتميان لأمة واحدة لا يقل مجافاة للحقيقة عن القول بأن المسيحي الإنجليزي والمسيحي الفرنسي ينتميان لأمة واحدة"[1].

يقول عمر البرغوثي، وهو أحد أبرز دعاة الدولة الواحدة: "إن الاعتراف بحق المستوطنين في تقرير المصير سيعتدي بشكل مباشر على حق تقرير المصير غير القابل للتصرف للسكان الأصليين المُستَعمَرين"[2]. ترتيبًا على ذلك يمكن القول بأن الشكل الذي يمكن أن تأخذه الدولة الواحدة، كما يراها منظّروها على الجانب الفلسطيني، هو الشكل الثاني من الأشكال التي اقترحها هيرمان، أي أن يكون هناك نظام سياسي يمنح جماعة إثنية مقدارًا محددًا من الاستقلال الثقافي وربما منح أفراد تلك الجماعة حقوقًا إنسانية ومدنية، ولكنه لا يمنح تلك الجماعة حقوقًا سياسية جمعية.

يتبين من مجريات هذا الفصل أن فكرة حل الدولة الواحدة كانت في الأساس فكرة فلسطينية المنشأ، وأنها بُنيت على أساس المواطنة بغض النظر عن الدين أو اللون أو الجنس، وأن الحركة الوطنية الفلسطينية بكل أطيافها في العقد الرابع من القرن العشرين قد وافقت على فكرة حل الدولة الواحدة الواردة في الكتاب الأبيض لعام 1939. كما تبين أن بعض تيارات الصهيونية كانت تنادي بالتعايش ولكن في صيغة الدولة ثنائية القومية، في بدايات القرن

---

1 ناهض زقوت، وثائق القضية الفلسطينية (غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2003)، ج1، ص 107.

2 عمر البرغوثي، "خلق تنظيم من أجل حق تقرير المصير، وضد الأخلاقيات الصهيونية، ومقاومة التمييز العنصري" في هاني فارس، حل الدولة الواحدة للصراع العربي–الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 203.

العشرين. ورغم ذلك فقد كانت تلك الأصوات ضعيفة لم تلبث أن تنحت جانبًا لصالح الأصوات المتطرفة في الحركة الصهيونية. ويجدر القول بأن فكرة التعايش في صيغة الدولة ثنائية القومية لم تكن يومًا محل قبول من معظم من رضوا بالتعايش من الفلسطينيين منذ طُرحت الفكرة أول مرة في عشرينات القرن الماضي أو حتى عندما تم إحياؤها في أواخر الستينيات من القرن العشرين أو في الوقت الراهن. وإنما دعا معظم هؤلاء إلى دولة تقوم على المواطنة التي يتساوى فيها الجميع وتتحقق فيها نظرية الصوت الواحد للشخص الواحد وهي أقرب الصيغ للشكل الثاني من الأشكال التي يقترحها هيرمان. فهل يقبل أي إسرائيلي بذلك الطرح؟ هذا ما ستناقشه الفصول القادمة.

الفصل الثاني

الدولة الواحدة
في الفكر السياسي الفلسطيني

احتلت بريطانيا فلسطين عام 1917، وشُرعن الاحتلال بقـــرار الانتداب 1922؛ وكان هذا مصدرًا للقلاقل التي زادت بتزايد الهجرة اليهودية التي عززها وجود الانتداب البريطاني. وبدأت في تلك الأثناء تتشكل في الوعي الفلسطيني فكرة الكيان المســتقل، خاصــة بعــد التطورات التي تلت سايكس بيكو وما تلاها من تطــورت الحـــرب العالمية الأولى وعلاقات بريطانيا بفرنسا وموقف الأولى من الثانية إزاء فلسطين، والذي ترتب عليه أن أصبحت فلسطين كيانًا منفصلاً عن سوريا، وبالتالي بدأ أهل فلسطين يتشكل لديهم الــوعي بكيانيتـــهم الخاصة بهم.

ومع وجود الاحتلال البريطاني على أرض فلسطين، تحـــددت معالمها وبذلك سُميت فلسطين الانتدابية، نسبة إلى الأراضـــي الـــتي كانت تحت الاحتلال البريطاني (1917–1948)[1]. وفي تلك الســـنين وتبعًا لأوضاع الدول العربية التي كانت خاضعة للاحتلال البريطاني، بدأ الفلسطينيون ينظرون لأنفسهم على أنهم كيان مستقل آخـــذ في

1 انظر الفصل الرابع بعنوان: دولة فلسطين المستقلة: المشروع المجهض، في كتاب فلسطين الدولة لعصام سخنيني.

التشكل، وظن كثير منهم أن ما كان يتحقق في البلدان العربية الشقيقة من اتفاقيات حكم ذاتي واستقلال عبر المفاوضات مع الحكومة البريطانية سيتحقق للفلسطينيين.

غير أن ذلك الكيان المتخيل لم يكن دون عقبات لكنها كانت عقبات من نوع آخر غير تلك التي كانت تعترض الاستقلال في بقية البلدان العربية؛ فلقد كانت الهجرة الصهيونية عامل قلق كبير لدى القيادة الفلسطينية؛ وبالتالي كان هناك سؤال ملح حول مستقبل اليهود في الدولة الفلسطينية وعلاقتهم بأهل البلاد الأصليين وموقعهم في تلك الدولة المحتملة. فقد عاش اليهود أقلية لها احترامها في فلسطين قبل الاحتلال البريطاني، ولكن المشكلة بدأت تظهر عندما ازدادت الهجرة الصهيونية وأصبح الصهاينة جزءًا من المشهد على الأرض. وبرغم ذلك فقد كان التصور الفلسطيني واضحًا تجاه تلك المعضلة؛ ففي كتابه المعنون: **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، يشير عصام سخنيني إلى أن الفلسطينيين كانوا على وعي تام بالفروق بين اليهودية كدين له أتباع وأولئك اليهود الذين سكنوا في فلسطين منذ مدة طويلة من جهة، وبين الصهيونية كمشروع استعماري من جهة أخرى.

نشأة الفكرة

وترتيبًا على ذلك أوضح الفلسطينيون بشكل مبكر أن اليهود الذين عاشوا في فلسطين قبل اليشوف، هم جزء من نسيج الشعب الفلسطيني على قاعدة المواطنة. وقد كان هذا الأمر واضحًا في بيانات المؤسسات الفلسطينية الفاعلة على الساحة؛ فقد ورد في عريضة أرسلتها الجمعية الإسلامية-المسيحية إلى مؤتمر السلم بتاريخ 30

سبتمبر/أيلول 1919، أن "فلسطين كانت بلدًا عربيًا قبل المسلمين والمسيحيين واليهود"[1]. ومن هنا، فليس مستحيلاً أن يعيش الكل تحت إطار الدولة الفلسطينية المستقبلية. ويرى سخنيني أن هذه العريضة أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن الفلسطينيين رأوا في الكيان المستقل الخاص بهم، فلسطين، دولة علمانية لجميع مواطنيها: "إن هذا الفهم العلماني للوطن لا يميز بين المواطنين أو السكان بسبب انتمائهم الديني؛ وهو يؤدي بالتالي إلى قاعدة أساسية في بناء الكيان الوطني، هي إمكانية التعايش بين مختلف أتباع الديانات على قدم المساواة بالنسبة لحقوق المواطنة"[2].

فرّق الفلسطينيون بين يهود اليشوف القديم وبين يهود اليشوف الجديد؛ فالأولون تم اعتبارهم من قبل الفلسطينيين على أنهم من أهل البلاد بينما تم النظر إلى الآخرين على أنهم مستعمرون. وقد تجلّى هذا في مذكرة قدمها فلسطينيون إلى مؤتمر السلم بتاريخ 12 ديسمبر/كانون الأول 1918، ويظهر فيها "اليهود سكان الوطن الأصليون" على أنهم إخوة للفلسطينيين، ومنذ تلك اللحظة شاع في الأدبيات الفلسطينية مصطلح "اليهود الوطنيين" تمييزًا لهم عن اليهود الغرباء الذين رأى فيهم الفلسطينيون مشروعًا استيطانيًا إحلاليًّا يهدف إلى إخلاء الأرض من سكانها[3]. كان "اليهود الوطنيون" حاضرين بعد ذلك في كل مبادرة قدمها الفلسطينيون بهدف الاستقلال.

---

1 عصام سخنيني، فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني (نيقوسيا، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1985)، ص 108.

2 عصام سخنيني، فلسطين الدولة، ص 108.

3 عصام سخنيني، فلسطين الدولة، ص 108.

ففي 12 أغسطس/آب 1921، طالب الفلسطينيون بحكومة وطنية تكون مسؤولة أمام مجلس نيابي، و لم يتجاهل مقدمو الطلب اليهودَ الوطنيين، الذين سكنوا فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى؛ ولذلك كان واضحًا أن البرلمان يُنتخَب من "السكان الذين قطنوا فلسطين قبل الحرب من مسلمين ومسيحيين ويهود"[1]. وبذلك يمكن القول بأن ما يتم التنظير له الآن، وهو "دولة فلسطين الديمقراطية"، أو ما يسميها الراحل إدوارد سعيد: "دولة لكل مواطنيها" ليس فكرة جديدة في الفكر السياسي الفلسطيني وإنما تعود جذورها إلى مرحلة مبكرة من مراحل الصراع، أي قبل قرار التقسيم بعقدين تقريبًا.

ظلت تلك السردية سائدة في أوساط الفلسطينيين حتى ظهر لهم أن الواقع يسير باتجاه تمكين اليهود من إقامة وطنهم القومي في فلسطين على حساب أهل البلاد الأصليين، وكان هذا واضحًا في سياسة الإنجليز على الأرض. هذه السياسة أدت إلى توتر في الساحة السياسية الفلسطينية عام 1937، عندما رأى الفلسطينيون أن فلسطين معرضة للتقسيم للمرة الأولى منذ الاحتلال البريطاني الذي بدأ عام 1917؛ ففي عام 1936 اندلعت الثورة الفلسطينية ضد الانتداب، احتجاجًا على سياسته المتحيزة ضد المصالح العربية، فشكّلت الحكومة البريطانية، لجنة على إثر الثورة للنظر في المطالب العربية، سُميت لجنة بيل. أوصت اللجنة بأن تُقسّم فلسطين ثلاث مناطق: واحدة للفلسطينيين وأخرى لليهود وثالثة تظل تحت الانتداب.

وكانت تلك أول مرة يُقترح فيها تقسيم فلسطين من قبل جهة رسمية. لم يتم التقسيم لأن الفلسطينيين لم يقبلوا به ورفضوه مما استدعى تشكيل لجنة أخرى برئاسة اللورد ماكدونالد عام 1939.

1 عصام سخنيني، فلسطين الدولة، ص 109.

أصدرت تلك اللجنة في نهاية تحقيقها وثيقة أُطلق عليها: الكتاب الأبيض. دعا الكتاب الأبيض إلى إنشاء دولة واحدة تضم كلا الشعبين العربي واليهودي، يتمتع فيها الجميع بنفس الحقوق في ظل حكومة واحدة ودستور واحد ودولة واحدة توزع فيها الموارد والصلاحيات حسب نسبة كل فريق. وكانت تلك أول مرة منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين، يتم فيها تبني فكرة الدولة الواحدة من قبل جهة رسمية، وهي سلطات الانتداب البريطانية[1].

أشرنا في الفصل الأول إلى أن الكتاب الأبيض تم رفضه في النهاية من قبل الفلسطينيين واليهود على السواء، غير أن بريطانيا أصرت على تنفيذ بنوده، ولكنها لم تستطع بسبب انشغالها بالحرب ضد ألمانيا في نفس السنة التي أصدرت فيها الكتاب؛ وبهذا توقفت مشاريع الحلول منذ ذلك الوقت وحتى عام 1947[2]؛ ففي تلك السنة المفصلية تداعت الدول لحل المشكلة الفلسطينية وخرجت في 29 نوفمبر/تشرين الثاني بقرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين: فلسطينية ويهودية. ولما لهذا القرار وتداعياته الحاسمة في تاريخ القضية الفلسطينية من أثر في تاريخ الصراع، فإن المتابعين لم ينتبهوا لمشروع قرار آخر تم تداوله في أروقة الأمم المتحدة في نفس الوقت، ألا وهو مشروع الدولة الواحدة، كما تبين وثائق الأمم المتحدة نفسها[3].

بحلول النكبة التي كانت نتيجة لفشل كل مشاريع الحلول، وبسبب من تحيز الدول الغربية للمشروع الصهيوني، وجد

---

1 انظر الفصل الأول.

2 انظر الفصل الأول.

3 ملحق رقم 11 من تقرير اللجنة الخاصة بفلسطين للجمعية العام للأمم المتحدة في دورتها الثانية للعام 1947، الرابط:

الفلسطينيون أنه لا حل إلا بالكفاح المسلح وحده طريقة لإرجاع الحقوق المسلوبة؛ وبهذا سرى في جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج أن ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة؛ وعلى هذا الأساس بدأت تتشكل حركات مقاومة مسلحة مثل القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأخيرًا حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، التي أصبحت تقود مشروع المقاومة بعد انطلاقتها عام 1965.

بدايات لعبة طرح الحلول

زاد الخطاب الفلسطيني والعربي تصلبًا في إثر هزيمة عام 1967؛ إذ اجتمعت على إثرها الجامعة العربية في العاصمة السودانية الخرطوم، وخلصت إلى ما عُرف فيما بعد بمؤتمر اللاءات الثلاث: لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض، وبالتالي سُدّ الأفق في وجه الحلول الوسط، فضلاً عن التفكير بالاعتراف لليهود بأي حق في فلسطين، وكان ذلك تماهيًا مع المزاج العربي الجمعي السائد الذي لم يكن على جاهزية لاستقبال الحديث عن أي حلول من أي نوع سوى التحرير الكامل، اعتمادًا على الكفاح المسلح.

ومع ذلك، فإن حركة فتح، وهي رائدة الحركة الوطنية في حينه، لم تكن تتحرك في فراغ، بل كان هناك حراك داخل الحركة نتيجة لفتح خطوط تواصل بين مثقفين وسياسيين من الحركة ومثقفين وسياسيين من أنحاء مختلفة من العالم. وعليه، فقد تم اقتراح رؤى للنقاش تم تداولها داخل الحركة الوطنية الفلسطينية عن مشاريع حلول عديدة تقدمها أطراف مختلفة وكان مشروع الدولة الواحدة أحد تلك المشاريع. غير أن حدة المواجهات وحضور الخطاب المقاوم

بشدة على الساحة العربية والفلسطينية، لم يترك لأي من قيادات الشعب الفلسطيني هامشًا للتحرك باتجاه حلول من أي قبيل غير التأكيد على الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة للتحرير. ولذلك، كان على الفلسطينيين أن ينتظروا لحظة انتصار تمكّنهم من الحديث عن أي مشروع سلمي لحل الصراع من موقع قوي. ولم يمضِ وقت طويل حتى حلّت تلك اللحظة التي كان ينتظرها منظرو الحلول السلمية من موقع القوة.

ففي عام 1968 خاض الفلسطينيون، مدعومين بقوات من الجيش الأردني، معركة الكرامة ضد الجيش الإسرائيلي وأبدت فيها المقاومة الفلسطينية صنوفًا من الصمود والانتصار على الإرادة الصهيونية، وبهذا مثّلت معركة الكرامة منعطفًا إيجابيًا لصالح حركة فتح على وجه التحديد؛ ذلك أن قوات العاصفة التابعة لفتح كانت الركيزة الأساسية في هذا الانتصار، وهنا تشكلت الصورة الذهنية لفتح بين مختلف شرائح الشعب الفلسطيني على أنها رافعة المشروع الوطني وبلا منازع، وأصبحت فتح أقدر من غيرها على طرح مشاريع حلول جديدة لما كسبته من ثقة الشارع الفلسطيني والعربي نظرًا لقدرتها القتالية. وهكذا، بدأت مشاريع الحلول تجد لنفسها فراغًا نتيجة للثقة بالذات التي بثتها إنجازات المقاومة. وجاءت تصريحات عدد من قيادات حركة فتح تبشر برؤى جديدة لحل الصراع تبلورت في عدد من الوثائق التي نادى بعضها بما سُمي في حينه: "دولة فلسطين الديمقراطية"، التي تتماهى إلى حد كبير مع فكرة الدولة الواحدة التي يتم الترويج لها في الوقت الحالي.

رؤية حركة فتح

في هذا السياق، نشرت مجلة "فتح"، لسان حال الحركة في حينه، ثلاثة مقالات بينت فيها الموقف الرسمي للحركة من الفكرة، وقد كتب هذه المقالات الثلاثة محمد رشيد[1]، وصدر المقال الأول بتاريخ 2 نوفمبر/تشرين الثاني 1969، والثاني بتاريخ 1 يناير/كانون الثاني 1970، والثالث بتاريخ 19 يناير/كانون الثاني 1970[2]. ناقش رشيد فكرة "دولة فلسطين الديمقراطية" في هذه المقالات الثلاث وعرّف موقف فتح منها. وقد تمثل موقف فتح التي كانت حينئذ المؤثر الأكبر في القرار الفلسطيني من خلال كتلتها الكبيرة في منظمة التحرير في ثلاثة محاور، وهي: البلاد، المقومات، الأيديولوجية.

البلاد: فلسطين الانتدابية هي الدولة، وهذه بدورها تكون جزءًا من الوطن العربي في إشارة إلى أنها لن تُسمّى إسرائيل بحال من الأحوال. ولكي تكون كذلك فسوف تقوم هذه الدولة بقطع "شريان الصلات الحيوية القائمة حاليًا مع الولايات المتحدة"، كما أنها ستكون جزءًا من البيئة السياسية والثقافية العربية، مع التأكيد على أن لا صلح مع دولة يحكمها المستوطنون ولذلك يجب نزع الصفة الصهيونية عن النظام حتى تتم التسوية.

---

1 محمد رشيد هو الاسم المستعار للدكتور نبيل شعث حسب ما بينت صحيفة السفير، انظر الرابط:
http://palestine.assafir.com/article.asp?aid=1231 (آخر زيارة: الجمعة 3 مايو/أيار 2013).

2 هذه المقالات نُشرت باللغة الإنجليزية في حينه، وقد يشير ذلك إلى أن أحد أهداف تلك المقالات هو مخاطبة الرأي العام الغربي الذي كان ينظر إلى المقاومة الفلسطينية على أنها شكل من أشكال الإرهاب.

المقومات: ترى فتح أن لجميع سكان فلسطين حق المواطنة مع التأكيد على حق العودة للاجئين وحق اليهود العرب في البقاء مثلما كانوا قبل النكبة، وللمسيحيين العرب نفس الحقوق. وهنـــا يطـــرأ اختلاف بين طرحين؛ فالطرح الأول الـــذي تم تبنيـــه فلســـطينيًا في عشرينيات القرن العشرين (عام 1919) يصر على أن اليهود الـــذين عاشوا في فلسطين قبل النكبة هم فقط من يحق لهم الإقامة في فلسطين الدولة. أما الطرح الثاني، وهو الذي تراه فتح، فيشير إلى أن اليهـــود الذين يعيشون في إسرائيل الآن (عام 1968) لهـــم حـــق البقـــاء في فلسطين الديمقراطية شريطة أن "يقبلوا كليًا بالعيش كفلســـطينيين في المجتمع الفلسطيني"[1]، وأن ينبذوا سياسة إسرائيل العنصرية.

إذن لم يعد المعيار زمنيًا كما كان قبل أربعين عامًا (عام 1919) بل أصبح أخلاقيًا؛ فسواء كان هؤلاء من اليهود الـــذين عاشـــوا في فلسطين قبل 1914 أو بعد 1948 فإن المعيار هو نبذ عنصرية إسرائيل وليس غير ذلك. وقد أكد ذلك أبوإياد، صلاح خلـــف، في قولـــه: "المواطنية الفلسطينية لن تكون وقفًا على اليهود التقدميين والمعـــادين للصهيونية فحسب، بل ستشمل الصهيونيين الحـــاليين مـــن الـــذين يعربون عن استعدادهم للتخلي عن أيديولوجيتهم العنصرية"[2].

الأيديولوجيا: الفلسطينيون هم من يقرر النظام السياسي للدولة الواحدة، ولا مكـــان في تلـــك الدولـــة للحكـــم الثيـــوقراطي أو الإقطاعي... إلخ. ولفظة "فلسطينيون" تشمل كل سكان فلسطين بمن

---

1 محمد رشيد، نحو فلسطين ديمقراطية: الثورة الفلســـطينية واليهـــود إزاء المجتمع الديمقراطي واللاطائفي في فلسطين الغد (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، 1970)، ص 40.

2 محمد رشيد، نحو فلسطين ديمقراطية، ص 40.

فيهم "المستوطنون اليهود"، وكذلك اللاجئون الذين شُـرّدوا من أرضهم.

لقد كان ذلك تحولاً مهمًا في استراتيجيات النضال الفلسطيني لدى حركة فتح، فبعد أن كانت تتبنى الكفاح المسلح وسيلة وحيدة، أصبح لديها قناعة بأنه سوف يصل إلى طريق مسدود إن تشبث به الفلسطينيون وسيلة وحيدة؛ فعلى الفلسطينيين منذ الآن أن يبحثوا عن وسائل نضالية جديدة مستلهمين تجارب ناهضة مثل تجربة المؤتمر الوطني بجنوب إفريقيا ومقاومته للعنصرية لما لها من ثقل أخلاقي على الساحة الدولية، وبالتالي فقد بدأت فتح تدرك أن فكرة الدولة الواحدة إطار مقبول لحل الصراع. ومن هنا بدأت عملية استدخال أدبيات الدولة الواحدة في وعي الجمهور الفلسطيني؛ الأمر الذي يؤكده عصام عدوان في كتابه عن حركة فتح، وهو أن فتح لم تترك وسيلة في ذلك الوقت إلا واستخدمتها لترويج تلك الفكرة بين قواعدها، فقد كانت "تمارس دورًا تربويًا ترويضيًا على أفرادها"[1].

وكانت تهدف من وراء ذلك الترويض إلى "إقناع الفلسطيني بتقبل الآخر اليهودي في فلسطين"[2]. وتطورت الأمور تجاه ذلك المشروع إلى حد مناقشة الفكرة في أروقة أعرق مؤسسة دستورية فلسطينية في ذلك الوقت، وهي: المجلس الوطني الفلسطيني. يذكر شفيق الحوت، المفكر الفلسطيني المعروف وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، أن فكرة الدولة الواحدة بدأت تظهر في الفكر النضالي الفلسطيني منذ الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني عام

---

1 عصام عدوان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح 1969–1983 (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2010)، ص 296.

2 عصام عدوان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني، 296.

1969[1]. هذه الرؤية الفتحاوية لم تلق قبولاً تامًا عند بعض حركات المقاومة وخاصة جبهة التحرير العربية التي رأت حينها أن أهداف النضال الفلسطيني لا يمكن تحقيقها إلا بالكفاح المسلح، كما أنها رفضت إدراج كلمة "دولة" عند الحديث عن المشروع وفضّلت عليها الحديث عن "مجتمع ديمقراطي فلسطيني" على أساس توجهاتها الوحدوية مع الدول العربية الأخرى. وترى جبهة التحرير العربية أن تطبيق الفكرة مستحيل من الناحية العملية لأنها ببساطة ستكون بيد الإسرائيليين الذين يملكون الاقتصاد[2].

أما الجبهة الديمقراطية فقد وضّح موقفها أمينها العام في لقاء مع صحيفة لوموند الباريسية (12 يناير/كانون الثاني 1970)؛ إذ نادى نايف حواتمة بدولة ديمقراطية "يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق وواجبات متساوية"[3]. بعد ذلك بدأت فكرة الدولة الواحدة تخبو شيئًا فشيئًا وتختفي من خطاب منظمة التحرير ومن خطاب فتح. تشير غادة الكرمي إلى أن منظمة التحرير لم تواصل سعيها باتجاه الدولة الواحدة، وبحلول عام 1974 كانت الفكرة قد "سقطت عمليًا من النقاش الفلسطيني"[4].

---

1 شفيق الحوت، "عزمي بشارة: تحد فلسطيني لمفهوم المواطن في إسرائيل"، صحيفة النهار البيروتية، 1 فبراير/شباط 1997.

2 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ج2، ص 721.

3 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، ص 721.

4 غادة الكرمي، "بناء حركة دولية لنشر حل الدولة الواحدة"، في هاني فارس، حل الدولة الواحدة للصراع العربي-الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 403.

الإسلاميون ومسألة التعايش

في أواخر الثمانينيات، أعلن معظم أطياف الحركة الإسلامية في فلسطين، وخاصة حركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامي، أن فلسطين أرض وقف إسلامي؛ وذلك منذ أن فتحها الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه في العام السادس عشر للهجرة. جاء في ميثاق حماس في المادة الحادية عشرة: "تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية، لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة".

وفي ضوء هذا الفهم يمكن القول: إن الإسلاميين يرون أن فلسطين لا يمكن بحال اقتسامها مع اليهود تحت بند دولة ثنائية القومية لأنهم لا يمكن أن يعترفوا لليهود بأي نوع من سيادة على أرض فلسطين، وطالما هي أرض وقف فإن السيادة يجب أن تكون للمسلمين لا لغيرهم. ولكن هل يمكن أن يعيش اليهود في فلسطين في ضوء هذه السردية الواحدية، أي: إن فلسطين أرض إسلامية لا يحكمها غير المسلمين؟ الجواب عند الإسلاميين بالإيجاب؛ وذلك على أساس أنهم أهل كتاب لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين مثلما عاش اليهود في كنف المسلمين في الأندلس في القرون الوسطى الغربية. وتصر حماس في كل مناسبة على أن تؤكد

أن فلسطين للفلسطينيين؛ نَصَّ برنامج حماس للانتخابات التشريعية 2006 على أن "فلسطين التاريخية حق للشعب الفلسطيني لا يـــزول بالتقادم، ولا يغير من ذلك أية إجـــراءات عســـكرية أو قانونيـــة مزعومة"[1]. ثم تم تأكيد ذلك في "مشروع البرنامج السياسي لحكومة حماس"[2].

وبهذا يمكن القول: إن فكرة الدولة الواحدة بمرجعيتها العلمانية قد لا تجد قبولاً لدى الإسلاميين بكل أطيفاهم خاصة أنها تتعـــارض مع الشريعة كما يفهمها معظم المنادين بفلسطين أرض وقف؛ ففـــي ندوة عقدتها الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باســـيا) بمدينة القدس يبيّن أحمد أبولافي أن الفكرة مرفوضـــة مـــن الناحيـــة العقدية؛ إذ الدولة في الإسلام يجب أن تكون متوافقة مـــع الشـــريعة الإسلامية، حسب رأيه، كما تخضع كل التصرفات من حيث حلّهـــا أو حرمتها لما جاء عن الله سبحانه أو شَرَعَه نبيـــه صـــلّى الله عليـــه وسلم.

ويؤكد أبولافي أن الدولة ثنائية القومية غير مقبولة إسلاميًا لأنها -حسب ما يقول- غير متوافقة مع فكرة الدولة الإسلامية التي تحافظ على الهوية الإسلامية والتي أُسّست كي تكون الوسيلة الـــتي ترعـــى تطبيق المبادئ الإسلامية ونشرها بين الناس. كما أن الأســـس الـــتي تقوم عليها فكرة الدولة ثنائية القومية مختلفة عن الأسس التي تقـــوم عليها الدولة في الإسلام الذي لا يفصل بين الدين والدولـــة. كمـــا يركز الباحث هنا على أن واقع الدولة ثنائية القومية يناقض حكـــم الشريعة التي تقتضي أن يتخذ الناس خليفة يحكمهم؛ إذ الدولة ثنائية

1 البرنامج، الفصل الأول، البند الثاني.

2 في البند الأول والثاني.

القومية ستعني أن الرئيس قد لا يكون مسلمًا وهو أمر يأباه الشرع الذي يعد إسلام الخليفة أهم شروط الخلافة[1].

لكن حماس فيما يبدو قد غيّرت من سياستها وأصبحت أكثر براغماتية في السنوات الأخيرة، كما هو ظاهر في تصريحات بعض قادتها بأنهم يقبلون بدولة على حدود 1967 أو الدخول في هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل. وقد تم التعبير عن هذه الحالة لدى الحركة بأنها تتبنى بعض الأحيان "استراتيجية عدم الوضوح"[2]، التي تمكّنها من المناورة وتغيير سياستها حسب التغييرات على الأرض. ولذلك ليس بمستبعد أن يترتب على ذلك تعديل صيغة الفهم الحركي الإسلامي بقبول دولة واحدة لجميع مواطنيها على أساس أن تلك الدولة الواحدة ستكون صبغتها النهائية فلسطينية طالما أن العامل الديمغرافي يشير إلى أن الفلسطينيين لن يلبثوا أن يكونوا أغلبية بمجرد إعلان الدولة الواحدة.

ولعل في إشارة منير شفيق دليل على ذلك، حين صرّح بقوله: "كاد هذا الشعار (الدولة الواحدة) يراود بعض الإسلاميين"[3]. بل قال

---

1 Ahmed Abu Lafi, "Islam and the Binational State", in Mahdi Abdul Hadi, ed., Palestinian-Israeli Impasse: Exploring Alternative Solutions to the Palestinian Israeli Conflict (Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, 2005). Online: http://www.passia.org/meetings/2004/June-21-Islam-Bi-national-State.htm.

2 شاؤول مشعال وإبراهام سيلع، عصر حماس، قراءة وتعليق علي بدوان (دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، 2009)، 207.

3 منير شفيق، من اتفاق أوسلو إلى "الدولة ثنائية القومية": ردود على إدوارد سعيد وعزمي بشارة وآخرين (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009)، ص 21.

شفيق صراحة بأن مشروع الدولة ثنائية القومية "إنما يُراد منه أن يُقبل من جانب القوى الإسلامية وأساسًا حماس"[1]، كما كانت الحال مع حركة فتح التي تم استدراجها من خلال مبادرات تقوم على حل إنساني للصراع، لتجد نفسها في نفق لا نهاية له من التنازلات. وربما كان منير شفيق يشير إلى رؤية أحمد يوسف القائد في حماس الذي نشر تأييده لدولة ثنائية القومية في سلسلة مقالات نشرها في مجلة البيادر السياسي الفلسطينية في العام 2000 وكان حينها يعيش في الولايات المتحدة. يناقش أحمد يوسف حل الدولة الديمقراطية العلمانية وحل الدولة ثنائية القومية مبينًا أنه يرفض الأول ويقبل الثاني مؤكدًا أن حل الدولة ثنائية القومية "هو الخيار الذي نرجحه في ظروفنا الراهنة"[2]، ويبني قبوله بهذا الخيار على مبدأين:

1. الحفاظ على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.
2. تمحور الفلسطينيين حول الهوية والذات الحضارية للأمة الإسلامية.

أما لماذا يرفض أحمد يوسف الخيار الأول فلأنه قد يشكّل خطرًا على الكيانية الفلسطينية وعلاقتها بالهوية العربية الإسلامية، كما أنه "يهمل البعد التاريخي والحقوقي للمسألة الفلسطينية". يؤكد أحمد يوسف أن حل الدولة الديمقراطية العلمانية، كما يتبناها إدوارد سعيد، "دعوة للانسلاخ عن التاريخ والهوية لصالح الاندماج في

1 منير شفيق، من اتفاق أوسلو إلى "الدولة ثنائية القومية"، ص 22.
2 أحمد يوسف، "استشراف آفاق الحل السلمي للقضية الفلسطينية: الدولة ثنائية القومية: خيار للمداولة والنقاش، الحلقة الأولى"، البيادر السياسي، العدد 746، (22 كانون الثاني 2000)، ص 25.

المجتمع الجديد من دون خلفيات"، طالما أن الأساس الذي تُبنى عليه الدولة هنا هو "تماهي الفرد في حالة المواطنة بصفته الفردية لا الانتمائية"[1]. ويرجّح يوسف حل الدولة ثنائية القومية "باعتبارها الخيار/الحل الأقرب للعدل وكونها في الوقت نفسه تحافظ على حقوقنا التاريخية كفلسطينيين، ولا تلغي هويتنا الحضارية.. مع التأكيد على أن وحدة أرض فلسطين التاريخية ستظل قائمة، ولن تجزّئها أو تجتزئها اتفاقيات يتم التوقيع عليها في ظل اختلال التوازنات لصالح إسرائيل ووفق الشروط التي تريدها.."[2].

وهذا الشكل الذي يقبله أحمد يوسف يتناغم مع فكرة غادة الكرمي عن الدولة الواحدة، غير أنه في ضوء إصرار أنصار الدولة الواحدة على أن حق تقرير المصير حق للفلسطينيين دون اليهود في فلسطين، فيمكن القول حينئذ: أن لا خلاف هنا على أن الدولة الواحدة لا يذوب فيها الجميع تحت مظلة المواطنة. كذلك فإن المتفحص لوثيقة فتح (1968) يرى بوضوح إصرار فتح على أن المواطنة في الدولة الواحدة تقوم على الهوية الفلسطينية وليس الإسرائيلية، وأن اليهود سوف يُطلق عليهم عبارة: الفلسطينيين، على اعتبار أن الأصل فلسطين وليس أي شيء آخر.

لدينا إذن رؤيتان من داخل التيار الإسلامي، الأولى: ترفض وهي رؤية أحمد أبولافي، وأخرى تقبل بثنائية القومية وهي رؤية أحمد يوسف. ولكن هناك رؤية ثالثة أدلى بها يحيى موسى النائب

1 أحمد يوسف، "استشراف آفاق الحل السلمي للقضية الفلسطينية"، ص 25.

2 أحمد يوسف، "استشراف آفاق الحل السلمي للقضية الفلسطينية"، ص 23.

في المجلس التشريعي الفلسطيني والقيادي البارز في حركة حماس؛ يرى يحيى موسى أن التفكير في كل الاتجاهات مسموح به من أجل تحقيق المصير والحرية للشعب الفلسطيني؛ ففي مقابلة لكاتب هذه السطور (سبتمبر/أيلول 2013 بالمجلس التشريعي، غزة) معه أكد أن حل الدولة الواحدة يمكن أن يكون مظلة أخلاقية تساهم في تحقيق أماني الشعب الفلسطيني؛ فهو يرى أن هذا يعفي الفلسطينيين وخاصة الإسلاميين منهم من بعض الأسئلة الشائكة، مثل: هل ستقبل باليهود أو هل ستعترف بإسرائيل؟ إذ ليس هنا مؤسسات قائمة على نفي الآخر وهي الفكرة التي قام على أساسها الكيان الصهيوني، ولذلك "إذا انتهت هذه الفكرة ولم يعد الكيان صهيونيًا، نحن ليس لدينا مشكلة حينها في التعايش مع اليهود والمسيحيين وأن تكون قيم الديمقراطية هي التي تحكمنا"[1].

وبعد، فقد ظن المرء للوهلة الأولى أن الرأي الإسلامي موحد تجاه فكرة الدولة الواحدة ولكن يتبين من هذا النقاش أن هناك ثلاث رؤى: إحداها رافضة تمامًا وأخرى تقبل بدولة ثنائية القومية وثالثة لا ترفض الدولة الواحدة؛ مما يجعل الباب مفتوحًا في مجال التنظير الإسلامي لمزيد نقاش حول الموضوع رغم ما هو شائع من أن الحركات الإسلامية ليس لديها غير موقف واحد أحادي الاتجاه.

---

1 مقابلة شخصية مع د. يحيى موسى بتاريخ 10 سبتمبر/أيلول 2013، بمكتبه في المجلس التشريعي الفلسطيني، غزة.

إدوارد سعيد وعزمي بشارة

مواقف أربعة تخللت فكر إدوارد سعيد تجاه القضية الفلسطينية[1]: في نهاية السبعينيات نادى بحل الدولة الواحدة[2]؛ وفي نهاية الثمانينيات أيّد حل الدولتين؛ وفي منتصف التسعينيات تراجع بقوة عن حل الدولتين؛ وفي نهاية التسعينيات عاد إلى حل الدولة الواحدة وتوسع في الدعوة إليه. تجلى هذا في مقالة نشرها باللغتين العربية والإنجليزية في نفس الوقت (4 يونيو/حزيران 1998)، وقد نُشِرت النسخة العربية في صحيفة الحياة اللندنية بينما نُشِرَت النسخة الإنجليزية في صحيفة "الأهرام ويكلي" بالقاهرة[3]. هنا يدعو إدوارد سعيد إلى نهج جديد في التعامل مع المحتل؛ يتمتع هذا النهج بالمرونة والقدرة على المفاجأة؛ فالجزائر وجنوب إفريقيا قدّمتا مثال المرونة، وفيتنام قدّمت مثال المفاجأة.

فقد قرر ثوار الجزائر أن يجعلوا من الأراضي الفرنسية ساحة من ساحات النضال السلمي، فاستهدفوا المثقفين والمواطنين الفرنسيين الذين وقف عدد مهم منهم إلى جانب الجزائريين، مثل الفيلسوف جان بول سارتر وجيرارد جينه؛ مما عجّل بإنهاء الاستعمار الفرنسي للجزائر. أما جنوب إفريقيا فكان هدفًا رئيسيًا من أهداف المؤتمر

---

1 Shlaim, Avi. "Edward Said and the Palestine Question", in Adel Iskandar and Hakem Ruston, *Edward Said: A Legacy of Emancipation and Representation* (Berkely, Los Angeles and London: University of California Press, 2010), 283.

2 وذلك في كتابه: المسألة الفلسطينية الصادر عام 1979.

3 Said, Edward. *The End of the Peace Process* (New York: Vintage, 2003), 281.

الإفريقي أن يضم إليه مجموعات من البيض تناصر السود في حربهم ضد التفرقة العنصرية. ويؤكد إدوارد سعيد على أن المؤتمر الوطني الإفريقي لم يكن له أن ينجح دون مساهمة البيض في مشروعه التحرري الذي بُني منذ البداية على فكرة العدالة للجميع. أما المفاجأة في حالة فيتنام، فتمثلت في قرار قوات الثوار الفيتنامية مهاجمة "سايغون" مقر الإدارة الأميركية في فيتنام بشكل يلفت النظر ويفاجئ الأميركان؛ الأمر الذي حصل بالفعل ووصلت صور الهجمات الفيتنامية إلى المشاهدين الأميركيين الذين خرجوا بالآلاف إلى الشوارع يندون بالحملة على فيتنام.

ترتيبًا على ذلك يشير إدوارد سعيد إلى أنه لا سبيل للفلسطينيين إلى تحصيل حقوقهم ما لم تكن لديهم مرونة تمكّنهم من إشراك إسرائيليين معهم في نضالهم ضد الصهيونية. وليست هناك استراتيجية أفضل من فكرة الدولة الواحدة لجعل أكبر عدد ممكن من الإسرائيليين يتعاطون مع آمال الشعب الفلسطيني وطموحاته في رفع الظلم وتحقيق العدالة. خطوة عملية ربما تتمثل في تنظيم حملة عالمية ضد الاستيطان، أو مسيرة كبيرة يشارك فيها فلسطينيون إلى جانب إسرائيليين أو غيره من المبادرات. يؤكد إدوارد سعيد على أننا ينبغي أن نجعل اليهود يدركون أن هدفنا ليس إخراجهم من المنطقة[1].

وينبغي أن تقوم مبادرتنا على أرضية مدنية إنسانية تُحفظ فيها الحقوق للجميع. ولا ينسى إدوارد سعيد أن يؤكد أننا كفلسطينيين نرفض تمامًا فكرة السيطرة الإسرائيلية والاحتلال؛ وعليه يرى سعيد أن علينا الحديث للإسرائيليين وتعزيز تلك الفكرة عبر الحديث إلى محبي السلام الحقيقيين من الإسرائيليين تمامًا مثلما فعل نيلسون

1 Said, Edward. *The End of the Peace Process*, 280.

مانديلا الذي تحدث إلى البِيض، وأكد أكثر من مرة على حقـــوقهم كمواطنين إذا تحررت جنوب إفريقيا؛ الأمر الذي أقنع عددًا لا بأس به من البيض فانضموا للمؤتمر الوطني جنوب الإفريقي، وبدون ذلك لم يكن لجنوب إفريقيا أن تتحرر.

في هذا الصدد يرى إدوارد سعيد أن على الفلسطينيين الاعتراف بالهولوكست مع التأكيد على أن ذلك لا يعطي إسرائيل شيكًا على بياض تبتزنا بموجبه؛ "إن معركتنا"، يقول إدوارد سعيد، "هي معركة من أجل الديمقراطية والحقوق المتساوية، ومن أجل كومنولث علماني أو دولة يكون كل أفرادها مواطنين متساوين"[1]. وإنما ينادي ســـعيد بذلك على أساس أن فكرة مقاطعة كل ما هو يهـــودي "مقاطعـــة شاملة" ليس مثمرًا، بل الأجدى هو السعي لتأسيس دولـــة واحـــدة تقوم على "المواطنة" وليس على القومية.

وذلك لأن فكرة الدولتين قد انتهت وفكرة القومية لا يمكن أن تتعامل مع الواقع بإيجابية، ولكن في دولة واحدة تكون لكل مواطنيها يتوفر لكل مواطن نفس الحقوق بناء على فكرة العدالة وليس بنـــاء على دينه أو جنسه أو لونه. ولكن سعيد لا يغفل أمرًا مهمًا، وهو أن إسرائيل القائمة على الاستيطان يجب أن تنتهي، ولذلك يختم مقالتـــه بالتأكيد على أن المستوطنات الإسرائيلية غير مقبولة و"ينبغي علينا أن نركز في مقاومة المستوطنات" في نفس الوقت الذي ندعو فيه للدولة الديمقراطية.

كان من المفترض بحسب اتفاقيات أوسلو أن تنتـــهي الفتـــرة الانتقالية في 4 مايو/أيار 1999، وتبدأ مرحلة الحل النـــهائي الـــذي يؤدي إلى دولة فلسطينية، غير أن المؤشرات كانت تؤكد اســـتحالة

1 Said, Edward. *The End of the Peace Process*, 286.

تطبيق ذلك على الأرض. وكان عزمي بشارة ممن تنبّه إلى هذا الواقع، فنشر في شتاء عام 1999 مقالة عالج فيها فكرة إعلان الدولة التي كانت موضوع نقاش في تلك الفترة مبينًا أن هذا الإعلان، لو تم في حينه، فسيكون له نتائج "خطيرة" على القضية الفلسطينية؛ إذ يعني ذلك أن الإعلان "يحول ما تبقى من القضية الفلسطينية إلى قضايا هامشية، كمسألة القدس واللاجئين والأراضي الفلسطينية التي ما زالت محتلة في حينه بالإضافة إلى المستوطنات"[1].

يختم عزمي بشارة تحليله للوضع الراهن آنذاك باقتراح الالتفات إلى حل الدولة ثنائية القومية أو حل الدولة لكل مواطنيها في حين ظلت إسرائيل متعنتة: "إن إسرائيل هي الطرف الذي يجب أن يشعر بالقلق لأنه ليس من الممكن أن تحافظ على نفسها كنظام فصل عنصري في القرن الحادي والعشرين... وإذا ظلت إسرائيل تقف ضد الخيار الوطني الفلسطيني بإقامة دولة حقيقية... فإن البديل لن يكون نظام فصل عنصري بل دولة ثنائية القومية"[2].

ويظهر هنا أن عزمي بشارة يضع مقولة: "الدولة ثنائية القومية" و"الدولة لكل مواطنيها" في نفس النسق فلا يفرّق بينهما، وذلك عند قوله بأن على الفلسطينيين الذين يعيشون على جانبي الخط الأخضر أن يقوموا بتقوية علاقاتهم حتى يستطيعوا "تحويل إسرائيل"

1 Bishara, Azmi. "4 May 1999 and Palestinian Statehood: To Declare or not to Declare?" *Journal of Palestine Studies*, Vol. 28, No. 2 (1999): 5. Online: http://palestinestudies.org/journals.aspx?href=issue&jid=1&iid=110.

2 Bishara, Azmi. "4 May 1999 and Palestinian Statehood: To Declare or not to Declare?" *Journal of Palestine Studies*, Vol. 28, No. 2 (1999): 5. Online: http://palestinestudies.org/journals.aspx?href=issue&jid=1&iid=110.

إلى "دولة لكل مواطنيها"؛ وذلك على عكس ما يرى د. حيدر عيد[1] وغيره ممن يرفضون فكرة الدولة ثنائية القومية ويصرون على أنها دولة ديمقراطية لكل مواطنيها. وعلى عكس المنادين بالدولة الديمقراطية الواحدة الذين يصرون على أن تقوم تلك الدولة على كل فلسطين، ليس من الواضح أن عزمي بشارة يريد أن تقوم تلك الدولة على أرض فلسطين الانتدابية؛ ذلك أنه يشير في سياق آخر إلى أن الدولة التي يعنيها هي إسرائيل التي يعيش فيها العرب الذين لم يهاجروا عام 1948. وبالتالي لا يتضمن حل تلك الدولة الواحدة فلسطينيي قطاع غزة والضفة الغربية والشتات من وجهة نظر تلك الرؤية كما صرح عزمي بشارة على الجزيرة يوم 12 سبتمبر/أيلول 2007: "الحقيقة دولة المواطنين مطلب لعرب الداخل في دولة إسرائيل... لم يكن هدفنا من طرح الدولة لجميع المواطنين حل القضية الفلسطينية برمتها". ولكنه عاد واستدرك قائلاً: إن محاولة فلسطينيي الداخل يمكن أن تكون "بروفة" لمحاولة أشمل من قبل الفلسطينيين جميعهم[2].

منير شفيق: ردود على إدوارد سعيد وعزمي بشارة

يختلف أحمد يوسف مع إدوارد سعيد في أن الأول يقبل بدولة ثنائية القومية بينما ينادي الثاني بدولة لمواطنيها، ولكل أسبابه. وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف تصور عزمي بشارة بشأن التعايش،

---

1 فصل المقال الأسبوعية، 31 مايو/أيار 2013.

2 وقائع حلقة بعنوان "القضية الفلسطينية بين الدولتين والدولة الواحدة"، برنامج أكثر من رأي، الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/programs/pages/958fcde6-23b6-4fa2-b2a4-f76fe486363f

فإن فكرته أقرب إلى فكرة الدولة لكل مواطنيها. ولكن منير شفيق، المفكر الفلسطيني المعروف، لا يتفق مع الفكرة بوجهيها، وقد أصدر عام 1999 كتابًا يرد فيه على كل من إدوارد سعيد وعزمي بشارة. والكتاب عنوانه **من اتفاق أوسلو إلى "الدولة ثنائية القومية": ردود على إدوارد سعيد وعزمي بشارة وآخرين**. ويرى منير شفيق أن هناك لعبة اسمها "لعبة طرح الحلول"، لم تأت يومًا للفلسطينيين بشيء ملموس، وتتمثل تلك الردود في النقاط التالية:

أولاً: يتساءل منير شفيق منذ البداية: "لماذا يُطلَب من الشعب الفلسطيني تقديم التنازلات مع كل حل يُطرَح؟"[1]؛ فهو يرى أنه ما من حل تم الإيحاء به للفلسطينيين كي يقبلوه إلا "وتضمن تنازلاً جديدًا"[2]؛ فمنذ وعد بلفور ونصوص الانتداب والكتب المختلفة بالإضافة إلى قرارات الأمم المتحدة وأخيرًا اتفاقية أوسلو، فإن الفلسطينيين هم الطرف الذي عليه أن يبادر ويقترح ويتنازل. كل هذا تحت مظلة الواقعية السياسية التي تعطي إسرائيل ذرائع لتمارس سطوتها على الأرض بابتلاع مزيد منها لصالح المستوطنات ومزيد سيطرة على الموارد جوًا وبرًا وبحرًا في وقت يلتبس فيه الأمر على المجتمع الدولي الذي توحي إليه إسرائيل أن هناك سلامًا في فلسطين وذلك بضوء أخضر من الجانب الفلسطيني. فهل ستكون فكرة الدولة ثنائية القومية أو دولة مواطنيها إطارًا جديدًا يعطي الفلسطينيون من خلاله الشرعية للمحتل؟

ثانيًا: إن فكرة الدولة ثنائية القومية أو دولة مواطنيها هي واحدة من "الأوهام" التي تسربت إلى العقل السياسي الفلسطيني من خلال

1 منير شفيق، من اتفاق أوسلو إلى "الدولة ثنائية القومية"، ص 23.

2 منير شفيق، المرجع السابق، ص 16.

قراءة مبتورة لتجارب ثورية ناجحة. يرى منير شفيق أن فكرة إدوارد سعيد القائلة بالتأثير في الرأي العام الغربي وإشراك إسرائيليين غير مجدية لأن إدوارد سعيد يحاول أن يستلهم دروس فيتنام والجزائر وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة؛ وتلك أمثلة لا يمكن القياس عليها من وجهة نظر شفيق؛ ذلك أن حركات التحرر تلك كانت تُشرك الآخرين معها وفق شروطها هي و"ضمن إشراف القيادة التي تقود الاحتجاجات الشعبية وتعطيها شعاراتها وإدارتها للصراع"[1]. وذلك أمر متعذر وجوده في الحالة الفلسطينية كما يرى شفيق. كما يظهر ضعف منطق الدولة الواحدة، كما يراها إدوارد سعيد وعزمي بشارة، عندما يناقش منير شفيق خصوصية إسرائيل وعلاقتها الوطيدة بالولايات المتحدة "الأمر الذي لا يتشابه في شيء عند المقارنة بصراع الفيتناميين ضد أميركا ومن قبل ضد فرنسا، أو بصراع الجزائريين ضد فرنسا"[2].

وبالرغم من ضعف التماثل بين التجارب الثورية في العالم؛ فقد حاولت منظمة التحرير أن تستلهمها وبشكل مبكر نسبيًا من تاريخ الصراع، وما تبني منظمة التحرير الفلسطينية حل الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة في أواخر الستينيات إلا دليل على ذلك. وفي هذا السياق حاولت فتح اختراق الجبهة الإسرائيلية وامتلأت أدبياتها "حتى التخمة حول العمل السياسي داخل المجتمع الإسرائيلي والأوساط اليهودية العالمية، واستخدمت بالطريقة نفسها التجارب الثورية في هذا الصدد بما يزيد كثيرًا على أمثلة فيتنام والجزائر"[3]، وتدحرجت

1 منير شفيق، المرجع السابق، ص 28.
2 منير شفيق، المرجع السابق، ص 29.
3 منير شفيق، المرجع السابق، ص 31.

تلك الاستراتيجيات حتى "أصبحت بعض الأطراف الفلسطينية تعطي الأهمية للحوار وتوابعه، وتقلل من أهمية أشكال الكفاح الأخرى"[1].

ثالثًا: إن خطر تلك الفكرة يكمن في أنها تجعل فلسطين قضية الفلسطينيين إذ تفصلها عن محيطها العربي والإسلامي؛ فمنير شفيق ينعي على أوسلو أنها جعلت فلسطين قضية الفلسطينيين وحدهم، ولذلك فهو يرى أن حل الدولة ثنائية القومية أو دولة مواطنيها سوف يؤكد تلك الحالة من الانفصال الفلسطيني عن محيطه العربي والإسلامي. وهو في ذلك على النقيض من رؤية أحمد يوسف التي تقبل الدولة ثنائية القومية لحفاظها على الهوية بينما لا يقبل فكرة دولة لكل مواطنيها على أساس أنها تساهم في ذوبان الجزء الفلسطيني في الكل الجديد مما يضيع هوية الفلسطينيين وثقافتهم العربية الإسلامية.

رابعًا: إن حل الدولة ثنائية القومية أو الدولة الواحدة يختزل القضية الفلسطينية في الحصول على حق المواطنة في الدولة العبرية. وهنا يورد منير شفيق وجهة نظر إدوارد سعيد حين يقول الأخير بأن "الخيار هو إما أن يكون هناك فصل عنصري أو عدالة ومواطنة". يرد شفيق بأن هذه الرؤية خطرة لأنها تهمّش قضية الأرض والعودة والقدس والمستوطنات. وعلى أحسن الأحوال لو افترضنا غير ذلك، فإن هذا المشروع لن يُكتب له النجاح طالما ظلت إسرائيل قوية؛ فالمشروع الصهيوني قائم على تفريغ الأرض من السكان، وعليه فإن "قادة المشروع الصهيوني... يرفضون الوجود الفلسطيني تحت الدولة العبرية حتى بلا حق مواطنة"[2]، فكيف يمكن لهم أن يقبلوا بهذا الوجود في ظل مساواة كاملة للجميع؟

---

1 منير شفيق، المرجع السابق، ص 31.

2 منير شفيق، المرجع السابق، ص 39.

يتبين من مجريات هذا النقاش أن فكرة التعايش نشأت مبكرًا في الوعي السياسي الفلسطيني، وكان المبدأ هو التعايش في دولة واحدة أُسُّها المواطنية. ولم يكن لدى الفلسطينيين في يوم من الأيام فكرة الدولة في شكلها ثنائي القومية، لا في لحظة تبلورها في بداية القرن العشرين ولا عندما تبنتها حركة فتح ولا في الوقت الراهن. وإنما قبل بها أحمد يوسف كما نادى بها عزمي بشارة وإن كان من الواضح أنه لم يفرّق بين كونها ثنائية القومية أو دولة لكل مواطنيها، كأنه اعتبرهما نفس الشيء.

واضح أن منير شفيق لا يفرق بين وجهي فكرة التعايش (الدولة الواحدة مقابل دولة ثنائية القومية)؛ إذ أصل الفكرة مرفوض من وجهة نظره في ضوء تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية التي لم تترك سبيلاً إلى تفهيم الرأي العام الدولي إلا وانتهجته، وبالتالي فما هو الطائل من وراء تجريب المجرب أو إعادة اختراع العجلة كما يقولون؟ كما يتضح لدى المتابع أن هناك تخوفات من أن تهدد هذه الفكرة انتماء الشعب الفلسطيني للأمة العربية، كما هو واضح من تصريحات أحمد يوسف بشأن الدولة لجميع مواطنيها على مذهب إدوارد سعيد، ولنفس السبب ترفض بعض الفصائل الفلسطينية الفكرة.

التعايش في الوعي السياسي الصهيوني

بدأت فكرة الدولة الواحدة بالظهور في إسرائيل في السنوات الأخيرة، ولكن ببطء، كما أن معارضيها أكثر من مؤيديها داخل إسرائيل، ولكن تاريخ فكرة التعايش مع أصحاب الأرض نشأ مبكرًا في الوعي السياسي الإسرائيلي وذلك حين وجدَ الصهاينة الأوائل أن فلسطين مأهولة على عكس ما خُيل لهم[1]. ففي سياق المقاومة العربية لمحاولات الاستيطان الصهيونية الأولى، نشأت فكرة التعايش العربي–اليهودي لدى بعض الصهاينة الرواد الذين وجدوا أن إقامة دولة على أرض شعب آخر سيكون مصدرًا للكوارث، خاصة وأن عددًا منهم كان يدرك أن دولة لليهود لا يمكن أن تستمر دون حروب مع جيرانها الذين لن يقبلوا بها أبدًا.

وهنا تبلورت فكرة الدولة ثنائية القومية، وكان على رأس من نادى بها يهودا ماجنس ومارتن بوبر وآرنست سيمون، وأينشتاين[2] وغيرهم، وكلهم من رواد المشروع الصهيوني. وكان لابد لهذه الأفكار أن تجد مظلة تتحرك من خلالها، فتم تأسيس جماعتين للدعوة

---

1 Shlaim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (London: Penguin Books), 3.

2 آلان غريش، علام يطلق اسم فلسطين، ترجمة داليا سعودي (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 119.

للتعايش وكان شكل التعايش المرغوب هو دولة ثنائية القومية. هاتان المجموعتان هما: "بريت شالوم" و"إيحود". يستعرض هـذا الفصل جهود تلك الجماعتين وما آلت إليه تلك الجهود؛ ومـن ثم ينـاقش فكرة التعايش وموقعها في الوعي السياسي الإسـرائيلي في الوقـت الحاضر في ضوء الحراك الخاص بالدولة الواحدة.

بريت شالوم (تحالف السلام)

تأسست عام 1926 ودعت للتعايش السلمي بـين الصـهاينة والعرب ولكنها لم تُعمّر طويلاً. رأى مؤسسو تلـك الجماعـة أن الحركة الصهيونية ترتكب خطأً عندما تصر على فصل نفسها عـن السياق الثقافي والتاريخي لشعوب الشرق. ولذلك فقد دعا منظّرهـا الرئيسي آرثر روبين الصهاينة إلى التفكير جديًا بالاندماج في شعوب الشرق[1]. وقد كان تأسيس تلك الجماعة محاولة للخروج من الأزمـة التي أحاطت بتيارين رئيسيين في الحركة الصهيونية، الأول: يقـوده وايزمان الذي كان يرفض إقامة دولة يهودية في فلسطين على أساس أن الظروف غير مواتية. والثاني: هو التيار الذي كان يقـوده بـن غوريون الذي كان يصر على إعلان الدولة بمجرد انتهاء الانتـداب. وقد رأى أعضاء جماعة بريت شالوم في وايزمان زعيمًا لهـم حيـث عدّوه أكثر اعتدالاً في طرحه فيما يخص بناء الدولة. وكان الـداعي لفكرة التعايش ما لمسته جماعة بريت شالوم من التطرف الكـامن في الصهيونية التصحيحية التي انتشرت حينها في أوسـاط المسـتوطنين

---

1 أنطوان شلحت، "الدولة ثنائية القومية كحل ينقذ اليهود من أنفسهم"، قضايا إسرائيلية، السنة التاسعة، العدد 34 (2009)، ص 114.

وتخوفهم من النتائج الكارثية المحتملة في حال انتصرت أفكار المتطرفين.

لم تشكّل بريت شالوم حزبًا أو مؤسسة، فقد استقر أعضاؤها على أن تظل تيارًا تثقيفيًا داخل الحركة الصهيونية وهذا يعكس الخلفية الفكرية والتربوية لمؤسسيها، الذين كان معظمهم أكاديميين ومفكرين؛ فقد رأس أحد مؤسسيها وهو يهودا ماجنيس الجامعة العبرية، وكان مارتن بوبر يُدَرس علم اجتماع الثقافة في الجامعة، ومثلهم البرفيسور آرنست سيمون الذي حاضر في علوم التربية في الجامعة نفسها. وقد وضعت الجماعة لنفسها أهدافًا عدة ولكن الهدف الرئيسي كان "الدعاية لخلق دولة مزدوجة القومية في فلسطين بغض النظر عن التمثيل العددي"[1]. من الناحية التفصيلية، تمثلت أهداف بريت شالوم في: 1. العمل على توفير التفاهم بين العبريين والعرب. 2. إقامة حياة مشتركة في أرض إسرائيل. 3. تحقيق المساواة الكاملة للقوميتين العبرية والعربية. 4. إعطاء كل قومية حكمًا ذاتيًا. 5. التعاون بين القوميتين لمصلحة البلد العامة[2].

جلبت أفكار تلك الجماعة، التي أصرت على أن تظل في شكل تيار ثقافي يقوم على التربية والحوار، إلى نفسها وإلى أعضائها عنتًا داخل الحركة الصهيونية وفي الوسط العربي أيضًا. ففي الأوساط اليهودية اُتهم هؤلاء بالخيانة مرات عديدة؛ ذكر ماجنس في مذكراته أن زملاءه في الجامعة العبرية اتهموه بالخيانة على إثر كلمة ألقاها في جنازة بعض اليهود الذين قُتلوا مباشرة بعد مذبحة دير ياسين عام

---

1 عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (القاهرة، دار الشروق، 1999)، ج6، ص 316.

2 أنطوان شلحت، "الدولة ثنائية القومية"، ص 115.

1948، وقد رفض ماجنس في تلك الكلمة "الأعمال الوحشية الـــتي ينفذها الجانبان في البلد"[1]. أما بالنسبة للعرب فقد نظروا إلى "بريت شالوم" على أنها جزء من المشروع الصهيوني؛ ولذلك كان أقصى ما وصلت إليه تلك المنظمة هو "خلق حوارات سياسة ولكنها لم تـــؤدِّ أبدًا إلى أنشطة فعالة"[2]. لم تدم بريت شالوم طويلاً، ولكـــن يهـــودا ماجنيس لم تَلِنْ له قناة وظل يحاول جهده حتى أسس جماعة أخـــرى عام 1942 وهي جماعة إيحود.

إيحود: براغماتية لا أخلاق

مثل سابقتها، دعت جماعة إيحود إلى إيجاد "فلســـطين مســـتقلة تضم العرب واليهود معًا"[3]، مستلهمة التجربة السويسرية، مع فـــرق واحد هو أن يكون لليهود مقعد خاص في الأمم المتحـــدة بصـــفتهم قومية لها صفاتها الخاصة بها من تاريخ وثقافة ومرجعية. وربما كـــان لخلفية ماجنيس العلمية دافع مهم وراء توجهاته السياسية التي أضفاها على إيحود، فهو من "القلة الصهيونية النادرة التي تنبهت إلى المخاطر التي تنطوي عليها إقامة الوطن اليهودي؛ فقد كان يعرف أن هنـــاك شعبًا عربيًا فلسطينيًا سيقاوم وأن الدولة التي أُنشـــئت رغمًـــا عنـــه ستعيش في حالة حرب دائمة"[4]؛ ومن هنا جاء تأييده لمجموعة بريـــت شالوم وإن كان هناك شك بأنه كان من أعضائها. وبالتالي، فقد آمن

1 أنطوان شلحت، "الدولة ثنائية القومية"، ص 118.

2 عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهوديـــة والصـــهيونية، ج6، ص 316.

3 عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ج6، ص 317.

4 عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ج6، ص 318.

ماجنيس أن التفاهم هو الوسيلة الوحيدة للتعايش و لم يجـــد وســـيلة أفضل للتعايش من وجود دولة تحتوي الجميع يهودًا وعربًا تحت علم واحد فدعا إلى "وضع نظام يتسم بالتكافؤ التام بين العرب واليهود". وفي هذا السياق تقدم خطوة على زملائه من المفكرين الصهاينة باتجاه العرب حين نادى "بتقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين"[1].

غير أن جماعة إيحود لم تكن ضد المشروع الصهيوني، كما يمكن أن يُفهم، وإنما كانت ترى أن المنهج الذي تتبعه الصهيونية، قد يضر باليهود وبمشروعهم قبل أن يضر بالفلسطينيين، ولقد أكدت بشكل لا مواربة فيه أنها جزء من الحركة الصهيونية وأنها مع إقامـــة وطـــن قومي لليهود في فلسطين، ولكن ليس دون إيجاد مظلـــة مشـــتركة، يستطيع الطرفان التعايش في ظلها. ولذلك دعت بقوة لفكرة التعايش "من أجل إحياء العالم السامي"[2]. رأت إيحود أن بريت شالوم فشلت لأنها اختزلت نفسها في العمل المحلي داخل فلسطين، ولـــذلك فقـــد وسعت إيحود نطاق عملها، فاتجهت خارج فلسطين بهدف البحـــث عن مؤازرين من يهود العالم، فتواصل ماجنيس مع "اللجنة اليهوديـــة الأميركية"، والمجلس اليهودي من أجل اليهوديـــة الـــذي لم يكـــن منسجمًا مع الفكرة الصهيونية.

إن جماعة إيحود لم تكن مجرد جماعة عادية أسســـها شـــباب ناشطون، وقادة يهوون السياسة، وإنما أسسها عدد مـــن قيـــادات الطلائع الصهيونية؛ فقد كان مارتن بوبر فيلسوفًا مهمًا في حينـــه[3]،

---

1 عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ج6، ص 318.

2 أنطوان شلحت، "الدولة ثنائية القومية"، ص 115.

3 جوني منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية (رام الله، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009)، ص 114.

وهو الذي خَلَفَ يهودا ماجنس في قيادة الجماعة، وكذلك كانت المفكرة المعروفة حنا آرنت[1] وصمويل هوجو. وقد حلم هؤلاء بفكرة للتعايش مع الفلسطينيين وحملوا بشدة على فكرة الفصل التي يرون أنها لن تحل مشكلة أي من الفريقين[2]. وقد تمت ترجمة هذه الأفكار ووضعها في وثيقة صدرت عام 1947 عن "اتحاد إيهود" جاء فيها الدعوة إلى "فلسطين موحدة يعيش فيها اليهود والعرب متساوين"[3]. على أن رؤية إيحود كانت أوضح من رؤية بريت شالوم فقد كانت أهداف الأولى محددة ومساحة عملها مُرَسَّمة ضمن دوائر، وهي: يهود فلسطين، أو ما أُطلق عليه اليشوف، واليهود غير الصهانية في أميركا وأوروبا والدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا.

وقد مكنت تلك الفضاءات إيحود من المضي في طريقها فترة أطول من بريت شالوم، ولئن تميزت إيحود عن بريت شالوم بأنها أطول نفسًا وأكثر إصرارًا، فإنها لم تلقَ التأييد الكافي بين شرائح اليهود الذين التف معظمهم حول أفكار بن غوريون عن إنشاء الدولة والعلاقة التصادمية مع العرب. أما في الوسط العربي فقد لاقت أفكار إيحود صدى عند بعض المثقفين العرب ولكن المناخ العربي السائد اعتبر هذا ضربًا من الخيانة فتمت ملاحقة كل من أيّد تلك

---

1 ينسن هانسن، "قراءة حنا آرنت في الشرق الأوسط: ملاحظات أولية في الشمولية والثورة،" ترجمة ثائر ديب، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 95 (2013).

2 Abunimah, Ali. *One Country: A bold proposal to end the Israeli Palestinian Impasse* (New York: Metropolitan Book, 2006), 106.

3 Ibid, 106.

الفكرة، بل إن بعضهم قد تعرض للاغتيال[1]، مثل فــوزي الحســيني وسامي طه[2].

المرجعية النهائية لبريت شالوم وإيحود

ليس من التعسف القول إن أفكار جماعة بريت شالوم وجماعــة إيحود غمامة عابرة في سماء المشروع الصهيوني؛ فهما لم يشكّلا تيارًا قويًا؛ وبالتالي لم يكن لهما كبير تأثير داخل الحركة الصهيونية. وربما يعود ذلك إلى أن الصهيونية هي المرجعية النهائية لأعضــاء هــاتين الجماعتين؛ ففي أية لحظة وُضع أنصار التعايش هؤلاء على المحــك، كانوا يختارون ما تمليه عليهم صهيونيتهم الكامنة. ومن هنا الفــروق الفردية التي يلمسها الدارس لكل عضو من أعضاء تلك المجمــوعتين؛ فبينما كان بعضهم يؤمن بالتعايش على أساس أخلاقي مثل ماجنيس الذي طالب بالحد من الهجرة اليهودية إلى فلســطين، فقــد رفــض آخرون وقف الهجرة وأصروا على استمرارها من أجل تأمين الكيانية اليهودية القائمة على النقاء ومن هؤلاء حنا آرنت[3].

وبرغم أن كلا المجموعتين، بريت شالوم وإيحود، قــد انطلقتــا على أساس تغليب "الاعتبــارات الأخلاقيــة علــى الاعتبــارات السياسية"[4]؛ فقد فشل منظّروها أكثر من مــرة في الواقــع عنــدما

---

1 عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهوديــة والصــهيونية، ج6، ص 317.

2 Hermann, Tamar. "The Bi-national Idea in Israel/Palestine: Past and Present" in *Nations and Nationalism*, 11 (3), (2005), 385.

3 ينسن هانسن، "قراءة حنا آرنت في الشرق الأوسط"، ص 97.

4 أنطوان شلحت، "الدولة ثنائية القومية"، ص 115.

استنكفوا عن تطبيق ما تمليه عليهم الأخلاق التي كانوا ينادون بها؛ فهذا مارتن بوبر الذي ذهب أكثر من غيره في التنديد بالصهيونية، رفض أن يسلّم البيت الذي كان يسكنه في القدس بعد النكبة، مع علمه بأنه لعائلة عربية تم طردها[1]؛ وذلك رغم شعوره بالصدمة لما أحدثته الصهيونية من خراب وتهجير للفلسطينيين دفعه لأن يتهم اليهود بالأنانية[2]. أما آرثر روبين فلم تكن أهدافه يومًا ما إنسانية حسب ما تبين الوثائق الخاصة بسيرته؛ إذ كان واحدًا من أبرز رواد المشروع الاستيطاني[3].

هذا الانفصام عند الصهاينة المنادين بالتعايش أدى إلى حنق أحد مؤسسي بريت شالوم فاستقال منها وشنّ عليها هجومًا لاذعًا؛ ذلكم هو عالم الاجتماع اليهودي، هانس كوهين، الذي استقال من الصهيونية عام 1929 بعد أن أدرك أن طريقها "غير صحيحة وغير أخلاقية"[4]، وبعد أن شارك هانس كوهين في تأسيس بريت شالوم، شغل منصب أول سكرتير لها، ولكنه لم يلبث أن شعر أن الجماعة لا تلتقي مع نزعته الأخلاقية التي بنى عليها فكرة التعايش مع العرب في دولة ثنائية القومية، فاستقال منها معتبرًا "أنها ساومت في موضوعات لا يجوز المساومة فيها مطلقًا"[5]. لئن كان منشأ فكرة

---

1 عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج5، 409.

2 عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج5، 405.

3 غابرييل بيتربيرغ، المفاهيم الصهيونية للعودة: أساطير وسياسات ودراسات إسرائيلية، ترجمة سلافة حجاوي (رام الله، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009)، 112.

4 أنطوان شلحت، "المثقفون اليهود الطلائعيون والمسألة العربية"، http://www.maaber.org/issue_july10/lookout1.htm. (آخر دخول 25 مايو/أيار 2013).

5 أنطوان شلحت، "المثقفون اليهود الطلائعيون والمسألة العربية".

التعايش براجماتيًا محضًا في عقول الصهاينة الأوائل عندما تبنوه، وذلك تخوفًا من فشل المشروع الصهيوني برمته، فإن الأمر يحتاج إلى نظرة أكثر عمقًا بعد أن استقر المشروع واستوى على سوقه؛ الأمر الذي ستناقشه الصفحات التالية.

فكرة التعايش في الوقت الحاضر في إسرائيل

لا يختلف الحال كثيرًا في الوقت الراهن تجاه فكرة التعايش في ثوبها الجديد، أي حل الدولة الواحدة؛ إذ تهيمن على المجتمع الإسرائيلي الطبيعة الكولونيالية التي يُظهر جميع الإسرائيليين بموجبها "التوحد حول قضايا مجتمع المستوطنين"[1].

إن فكرة التعايش والمساواة التي ينادي بها أنصار الدولة الواحدة تتناقض تمامًا مع وجود إسرائيل؛ يقول الكاتب الإسرائيلي إيلان غور-زئيف: "في حالة إسرائيل أصبح الأمر واضحًا لدرجة أن الانحياز الصريح ضد الظلم يهدد وجود إسرائيل ذاته، وليس سياستها الحالية فقط"[2]. وعليه، فإن كسر هذا التوحد من الصعوبة بمكان، ورغم ذلك فإن هناك من ينادي بفكرة التعايش في شكل دولة واحدة لجميع مواطنيها أو في شكل دولة ثنائية القومية. ومن الملاحظ أنه على غرار الدعاة الأوائل فإن معظم الداعين الآن يأتون من المجال الأكاديمي والثقافي وليس من داخل المؤسسة الرسمية؛ فمن دعاة الدولة

1 زهير الصباغ، المثقفون الإسرائيليون والدولة الصهيونية (رام الله، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2001)، 239.

2 إيلان غور-زئيف، جدلية الوطن والمنفى: التربية الإسرائيلية والتربية على المنفوية في عهد ما بعد الحداثة (رام الله، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2006)، 11.

الواحدة إيلان بابِه المؤرخ الإسرائيلي البـــارز والمقـــيم في المملكـــة المتحدة، ومنهم ميكو بيليد الكاتب الإسرائيلي المقيم في الولايـــات المتحدة، ومنهم الصحفي السابق والكاتب دانيال جـــافرون الـــذي يؤكد أن فلسطين لا يمكن أن تُقسّم وأن الحل الوحيد الممكن هـــو "التعايش أمةً واحدة"[1]. وكذلك عالم الاجتماع الإسرائيلي يهـــودا شنهاف الذي يرى أن "صيغة دولة لكل مواطنيها لـــيس مصـــطلحًا وصيغة سياسية فحسب إنما تشكّل طرحًا وصيغة مدنية وإنســـانية"[2]. ومنهم رئيس الكنيست السابق إبراهام بورغ[3]. وقد كتـــب بـــورغ كتابًا يعد من أهم الكتب في تغيير النظرة إلى الآخر وأسماه: **لننتصـــر على هتلر**[4]. ومن دعاة الدولة ثنائية القومية المؤرخ شـــلومو ســـاند الذي نادى في كتابه: **اختراع الشعب اليهودي** بفكرة التعـــايش في دولة "ثنائية القومية تمتد من البحر المتوسط وحتى نهر الأردن"[5].

بيد أن تأثير هؤلاء لا يختلف في ضعفه عن ضعف من ســـبقهم من الصهاينة الأوائل إلا في تفاصيل بسيطة، إضـــافة إلى أن كســـر الإجماع الصهيوني في الوقت الراهن أمر متعذر وذلك لسطوة الرواية الرسمية وتأثيرها في الرأي العام. وإذا استطاع الأوائـــل أن يشـــكّلوا مجموعتين فإن المؤيدين اليهود لفكرة الدولة الواحـــدة لم يؤسســـوا

---

1 .Ali Abunimah, One Country, 172

2 صحيفة فصل المقال، 2 مايو/أيار 2013.

3 Burg, Avrum. "Now It's Your Turn", Haaretz, 23 December 2011.

4 إبراهام بورغ، لننتصر على هتلر، ترجمة بلال ضاهر وسليم سلامة (رام الله، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2010).

5 شلومو ساند، اختراع الشعب اليهودي، ترجمة سعيد عياش (رام الله، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2010)، ص 394–395.

واحدة حتى الآن، أي بعد حوالي عقد ونصف من انطلاق الفكـــرة، بينما أسس الفلسطينيون عدة مجموعات ناظمة للعمل باتجاه الدولـــة الواحدة. وهذا يعني أن فكرة التعايش لم تزايـــل الـــوعي الفـــردي النخبوي الإسرائيلي؛ ذلك أن للوعي الجمعي سطوة هائلـــة تـــدفع أولئك الذين ينشقون عنه إلى حواف المجتمع، وحتى من يجسر علـــى قول ما يؤمن به بشأن التعايش فإن عليه أن يقيد ما يطلِق وأن يحصن نفسه حتى يستطيع العيش في المجال السياسي العام؛ فهذا شلومو ساند يصر على أن يظل اليهود أغلبية في الدولة ثنائية القومية على أســـاس أن تحول اليهود إلى أقلية يُعد لديه ضربًا من "السخف والبلاهـــة"[1]، وهذا يعني إلغاء حق العودة تلقائيًا، وربما لم يشذ عن تلك القاعـــدة سوى إيلان بابه وميكو بيليد اللذين لا يساومان مطلقًا بشأن حـــق العودة الفلسطيني؛ الأمر الذي يتلكأ فيه معظم من ينادي بالتعايش من الإسرائيليين، فضلاً عمّن يشكلون الإجماع العام الذي ينطوي علـــى نقاء هوية الدولة اليهودية. إضافة إلى ذلك، فإن كل ما يصدر عـــن مؤيدي التعايش من الإسرائيليين لا يعدو أن يكون كلامًا عامًا لـــيس فيه تفاصيل، وهم في ذلك يتفقون مع الصهاينة الأوائل الذين نـــادوا بالتعايش، وكلاهما على عكس المنادين بفكرة الدولة الواحدة مـــن الفلسطينيين الذين كانوا أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بالفكرة.

إن على الجانب الإسرائيلي من النقاش بشأن الدولة الواحـــدة صعوبات لا يمكن إغفالها؛ إذ إن الأمر لا يقتصر على معارضة الفكرة من الصهاينة العنصريين، ولكنه أيضًا ينسحب على مفكرين وناشطين معروفين بمناصرتهم للقضية الفلسطينية ســـواء داخـــل إســـرائيل أو خارجها. من هؤلاء يوري أفنيري، الصحفي والناشـــط السياســـي

1 شلومو ساند، اختراع الشعب اليهودي، 395.

المخضرم، ونعوم تشومسكي ونورمان فنكلستاين. يؤكد يوري أفنيري، المناصر العتيد للحقوق الفلسطينية، أن فكرة التعايش متمثلة في الدولة ثنائية القومية لن تجد لها قبولاً لدى الطرفين، كما أنها، لو حصلت، لن تستطيع القيام بوظائف الدولة، وبالتالي ليس لدى حل الدولة الواحدة أو ثنائية القومية قدرة على حل الصراع[1]. أول الأسباب التي تقف حائلاً دون فكرة الدولة ثنائية القومية، بحسب أفنيري، المبادئ الأساسية التي بُنيت عليها الصهيونية وهي أنه لابد أن يكون لليهود وطن خاص بهم يقررون فيه مصيرهم ويحددون فيه هويتهم. ولذلك فإن دولة ثنائية القومية تحطم جوهر الفكرة الصهيونية.

وفي ضوء ما حدث لليهود من مآس فإنهم لن يستجيبوا بسهولة لهذه الفكرة على الأقل في المستقبل المنظور. ثاني الأسباب لعدم تفاؤل أفنيري هو أن الدولة لن تستطيع القيام بوظيفتها كدولة طالما أن كلاً من الفلسطينيين والإسرائيليين يتمسك بمشاعر قومية عميقة. ثالث الأسباب التي يوردها أفنيري في مرافعته ضد فكرة الدولة ثنائية القومية هو أن اليد العليا في كل شيء تقريبًا ستكون من نصيب الإسرائيليين الأمر الذي يمكّنهم، وبشكل شرعي، من السيطرة على الموارد ويظل الفلسطينيون حينها مواطنين من الدرجة الثانية، وحينها سيُضطرون لخوض معركة الحقوق من جديد على غرار جنوب إفريقيا وهذا أمر مشكوك في نجاحه.

نعم، نجحت تجربة جنوب إفريقيا سياسيًا، ولكن نظام التفرقة العنصرية ما زال قائمًا من الناحية الاقتصادية؛ إذ يسيطر البيض على

1 Avnery, Uri. "A Binational State? God Forbid!" *Journal of Palestine Studies*, Vol. 28, No. 4 (Summer 1999), 55.

كل مناحي الحياة الاقتصادية. وبمثل منطق أفنيري، يبرر جيرمي بن عامي إيمانه بأن محاولة التعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين ضرب من الوهم في هذا الزمن الذي يتسم بالحروب العرقية، ويضرب مثلاً بلبنان التي يحاول المسلمون والمسيحيون والدروز فيها العيش بسلام لكنهم لا يزالون يعانون من الفشل رغم ما يبدو من توافق سياسي بين الأطراف المعنية. وفي ضوء ذلك فلن تنجح فكرة الدولة الواحدة خاصة وأن إسرائيل هي المكان الوحيد في العالم الذي لا يعاني اليهود فيه من كونهم أقلية[1].

ويرى ليف لويس غرينبيرغ أن حل الدولة الواحدة يقوم على "نموذج الديمقراطية الليبرالية الأوروبية"[2]، وبالتالي فهو مفارق للواقع الحالي، كما أنه غير عملي لأن الفلسطينيين والإسرائيليين كل واحد منهم يفضل البقاء مستقلاً عن الآخر. ويرى أن فكرة الدولة الواحدة قد تكون جذابة من الناحية النظرية، لكنها ستؤدي إلى صراع داخلي آخر في ظل غياب مؤسسات ديمقراطية. سوف يقوم المتطرفون على الجانبين بعرقلة الفكرة بسهولة من خلال استخدام العنف وتحريض مشاعر الخوف من الآخر والنزاع على الموارد، كما يرى غرينبيرغ. وربما يكون أقصى ما تصل إليه فكرة الدولة الواحدة هو تأكيد "الطبيعة غير الديمقراطية للاحتلال العسكري الإسرائيلي

---

1 Ben-Ami, Jeremy. "Israel, the Palestinians and the One-state Illusion," *Los Anglos Times*, 6 October 2013. Can be found at: http://www.latimes.com/opinion/commentary/la-oe-benami-israel-two-state-20131006,0,4331142.story#axzz2l27uOwjs.

2 ليف لويس غرينبيرغ، "الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني"، قضايا إسرائيلية، السنة التاسعة، العدد 34 (2009)، ص 44.

والدولة اليهودية، أكثر من كونه يهدف إلى وضع قواعـــد سياســـية يمكنها احتواء الصراع في المستقبل". ويرى غرينبيرغ أن المؤسســـات الديمقراطية الرسمية ليست ضمانًا للاستقرار السياسي بل بالعكس قد تؤدي إلى أن تكون الديمقراطية "مصدرًا من مصـــادر الصـــراع" في الحالة الفلسطينية الإسرائيلية، بحيث تشـــجع الســـباق الـــديمغرافي والنـــزاعات حول الهجرة[1].

إذا كان موقف المناصرين من الإسرائيليين للقضية الفلســـطينية يتسم بالسلب تجاه فكرة الدولة الواحدة، فإن المرء لا يمكنه أن يتخيل تحولاً إيجابيًا في الرأي العام الإسرائيلي الذي يسيطر عليه المتطرفـــون. وبنفس المقياس، فإن فلسطينيي 48 يعيشون داخل إسرائيل وتعـــدهم إسرائيل من مواطنيها، ولكنها تمارس أبشع ألوان التمييز العنصـــري ضدهم؛ وبالرغم من ذلك فإنهم يُتهمون بالتآمر في أية لحظة يطالبون فيها بالمواطنة الكاملة داخل دولة إسرائيل[2]. كيف يمكن إذن أن تقبل إسرائيل بإدخال بقيـــة الشـــعب الفلســـطيني ضـــمن "منظومتـــها الديمقراطية"؟ لقد نجح الخطاب الصهيوني العنصري في استمالة جمهور المثقفين الإسرائيليين إلى جانبه عبر الزمن باستخدام أدوات مختلفـــة، وهؤلاء يساهمون بشكل رئيسي في تحديد بوصلة الرأي العام، وهـــذا واقع يعزوه زهير صباغ إلى "هيمنة الخطاب الرسمي العام للمؤسســـة الصهيونية الحاكمة التي استطاعت أدلجة وتدجين غالبيـــة المـــثقفين

1 ليف لويس غرينبيرغ، "الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني"، ص 45.

2 أنطوان شلحت ومفيد قسوم، "الدولة اليهودية فوق أي حقوق: قـــراءة عامة في ردّات الفعل الإسرائيلية" في خليل نخلة (تحرير)، مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل (رام الله، مدار، المركز الفلســـطيني للدراســـات الإسرائيلية، 2008)، ص 122.

الإسرائيليين اليهود، وشحنتهم بمواقف عنصرية لا ترى الآخر الفلسطيني سوى مجموعة من الإرهابيين يسعون لتدمير الدولة الصهيونية"[1]. وما دام ذلك الواقع مستمرًا، فإن التعايش يصبح وهمًا.

أما المثقفون الذين لا تتسق مواقفهم مع الخطاب الرسمي فإن تأثيرهم محدود جدًا؛ "حيث يعتبرهم غالبية الإسرائيليين صوتًا نشازًا"[2]، وأول من يُدرج في تلك القائمة السوداء أولئك الذين ينادون بالمساواة مع الفلسطينيين. في ضوء ذلك يمكن تفسير تردد المثقفين والليبراليين الإسرائيليين في تأييد، بله تبني، مشروع التعايش متمثلاً في الدولة الواحدة، أما اليسار الإسرائيلي الذي يمكن أن يعول عليه أنصار الدولة الواحدة فهو لا يختلف كثيرًا حيث سقط أكثر من مرة في اختبارات القيم، تمامًا كما رسب مارتن بوبر، وليس من الصعب عليه "إدارة ظهره للقيم العالمية" التي ينادي بها أنصار الدولة الواحدة إذا تعارضت مع "قبيلة المجتمع الإسرائيلي، التي تنهل أساسًا من ثقافة التلمود والغيتو اليهودية"[3]. في التحليل النهائي، ربما ينتظر أنصار الدولة الواحدة طويلاً قبل أن يجدوا لهم أعوانًا على الضفة الإسرائيلية التي يثبت الواقع أن تغيير الوعي العام فيها أمر ليس بالسهل، خاصة في أمر يتعلق بوجود الدولة الوحيدة لليهود والتي حلموا بها على مدار ألفي وخمسمائة عام.

---

1 زهير الصباغ، المثقفون الإسرائيليون والدولة الصهيونية، ص 250-251.

2 زهير الصباغ، المرجع السابق، ص 250-251.

3 أنطوان شلحت ومفيد قسوم، "الدولة اليهودية فوق أي حقوق"، ص 125.

جنوب إفريقيا وفلسطين: مشابهات واستراتيجيات

دأبت الأدبيات المنادية بحل الدولة الواحدة على استدعاء تاريخ حركة مناهضة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا؛ ذلك أن التجربتين من وجهة نظرهم متماثلتان إلى حد بعيد؛ في جنوب إفريقيا: استعمار استيطاني يعمل لصالح 6 ملايين من البيض ذوي الأصول الأوروبية، ضد الأغلبية وهم أهل البلاد الأصليون (30 مليونًا من السود وغيرهم)، مستخدمًا شتى الأساليب. وفي فلسطين استعمار استيطاني قائم بالقوة يعمل لصالح أقلية (5 ملايين يهودي) معظمهم من أصول أوروبية أيضًا، ويمارس الفصل العنصري والتطهير العرقي ضد أصحاب الأرض الأصليين (11 مليون فلسطيني)، مستخدمًا أساليب شبيهة بتلك التي طبقها نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. انتهى النظام العنصري في جنوب إفريقيا بعد حوالي ثلاثمائة عام من المعاناة؛ إذ نجحت الحركة الوطنية في جنوب إفريقيا بتقويضه، بعد أن استثمرت في مجال القوة الناعمة والساحة الدولية جهدًا لافتًا، تمثل في استراتيجيات حشد لم تصمد أمامها أركان النظام، فتهاوى عام 1994، وتمكن السود لأول مرة في تاريخهم من أن يكونوا شركاء في وطنهم بزعامة نلسون مانديلا.

ومن هنا، تقف تلك التجربة منارة لأنصار الدولة الواحدة الذين يسيرون على نفس الخط تقريبًا. يستعرض هذا الفصل بإيجاز تجربة الحركة الوطنية في جنوب إفريقيا وكيف استطاعت تفكيك النظام العنصري، ثم يناقش أوجه الشبه بين النظام العنصري في كل من جنوب إفريقيا وفلسطين بالإضافة إلى أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين تجربة الحركة الوطنية في جنوب إفريقيا وفي فلسطين، مبينًا الأسس التي ينطلق منها أنصار الدولة الواحدة عندما يستلهمون تجربة جنوب إفريقيا. إضافة إلى ذلك يستعرض الفصل الاستراتيجيات التي يستثمرها أنصار الدولة الواحدة في سبيل تحقيق التعايش المنشود.

تجربة الحركة الوطنية في جنوب إفريقيا

مثل معظم دول العالم الثالث، تحددت ملامح جنوب إفريقيا المعروفة حاليًا عام 1961؛ فأصبحت تُعرف بـ "جمهورية جنوب إفريقيا"، ولكن قصتها مع الاستعمار بدأت قبل ذلك بثلاثة قرون تقريبًا. ففي عام 1652، وقعت جنوب إفريقيا تحت الاستعمار الهولندي، الذي خلَفَه الاستعمار البريطاني للبلاد بشكل رسمي عام 1814. وعلى عكس الهولنديين، أصرّ البريطانيون على فرض نظام قضائي وشكّلوا مجلسًا تشريعيًا وشجّعوا الهجرة الإنجليزية وأعلنوا اللغة الإنجليزية لغة رسمية؛ الأمر الذي أثار البوير الذين يتبعون الكنيسة الهولندية وأدى في النهاية، بالإضافة إلى أسباب أخرى، إلى ما عُرِف في التاريخ بحرب البوير (1899–1902). انتهت حرب البوير لصالح بريطانيا، ولكن ظل الأفريكانز في المشهد السياسي وكان لهم حضور في تقرير مصير البلاد حتى جاءت سنة 1948 التي

فاز فيها الحزب الوطني بأغلبية المقاعد النيابية في انتخابات ذلك العام. وكان الحزب الوطني يهدف إلى إعادة السلطة للأفريكانــز وتحقيــق فصل عنصري بين الأجناس وهو الذي سيُعرف فيما بعــد بنظــام الأبارتيد Apartheid. وفي عام 1960، تخلصت جنوب إفريقيا مــن كل ما يربطها ببريطانيا وذلك عندما نجحت في الانســحاب مــن الكومنولث[1].

الأبارتيد

وكما كان ذلك العام (1948) مفصليًا في حياة الفلســطينيين الذين شُرّدوا من ديارهم وأُسست على أنقاض بيوتهم المهدمة وقراهم المحروقة "دولة إسرائيل"؛ فقد كان مفصليًا كذلك في جنوب إفريقيا التي أصبحت "دولة أبارتيد" منذ ذلك الحين على يد الحزب الــوطني الذي فاز في انتخابات ذلك العام[2]. تمثل نظام الأبارتيد في حرمــان السود من الانتخابات، وتطبيــق "قــوانين المــرور" Pass Laws[3]، وقانون الأراضي، وقوانين أخرى. ثار السود ضــد نظــام التفرقــة العنصرية مرات عديدة، وحاولوا المقاومة ضمن تشكيلات منظمــة

1 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية (بيروت، المؤسســة العربيــة للدراسات والنشر، 1985)، ج2، ص 102.

2 Pearlman, Wendy, *Violence. Nonviolence and the Palestinian National Movement* (Cambridge University Press, 2011), 189.

3 هيلا دايان، "أنظمة الفصل: إسرائيل/فلسطين وشبح الفصل العنصري" في: ساري حنفي وآخرون، سلطة الإقصاء الشامل: تشــريح الحكــم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بيروت، مركــز دراســات الوحدة العربية، 2009)، ص 364.

أحيانًا وغير منظمة أحيانًا أخرى؛ ففي عام 1912 اجتمعت كلمة نخبة من السود على أن يعملوا ضمن حزب فأسسوا ما عُرف لاحقًا بحزب المؤتمر الوطني، أي بعد ما يقرب من قرن من المقاومة.

كان حزب المؤتمر الوطني يفضّل المقاومة السلمية؛ وذلك عبر توقيع العرائض وتشكيل الوفود وإرسال الرسائل، وكان ينادي بالمساواة والديمقراطية. على عكس ذلك، كانت هناك مجموعات تنادي بالمواجهة العنيفة ولكنها لم تدم طويلاً، مثل اتحاد العمال الصناعيين والتجاريين الذي انهار تمامًا في الثلاثينيّات، ومثله المؤتمر الإفريقي الذي انشق في الأساس عن المؤتمر الوطني الإفريقي بسبب التوجه السلمي للمؤتمر الوطني الإفريقي في التعامل مع النظام العنصري. وبدوره فقد ضعف المؤتمر الإفريقي مع الوقت، مخليًا الساحة لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي بقيادة مانديلا[1].

نتيجة عدم استجابة نظام الفصل العنصري لمطالب السود السلمية، اضطر المؤتمر الوطني الإفريقي لتأسيس جناح عسكري عام 1961 تحت اسم "رُمح الأمة"، وتولى نيلسون مانديلا قيادته. وكان الغرض من تأسيس هذا الجناح هو إيقاع أكبر خسائر ممكنة بمنشآت نظام الفصل العنصري، بعيدًا عن الأرواح بهدف الضغط على الحكومة من أجل تحقيق المساواة لكل أبناء البلاد. ونتيجة لتصاعد المقاومة في الداخل والخارج ورفض نظام الفصل العنصري كل دعوة للتسوية والمساواة، واضطهاد السود بشراسة، أخذت عزلته الدولية تزداد مع الأيام حتى أصبح من المتعذر قبول ذلك الوضع على الساحة

---

1 Pearlman, Wendy. *Violence, Nonviolence and the Palestinian National Movement*, (Cambridge University Press, 2011), 191-193.

الدولية؛ فأصدرت الأمم المتحدة عام 1962 قرارًا بقطع العلاقات مع دولة جنوب إفريقيا لتشبثها بنظام الفصل العنصري.

في مقابل ذلك، اشتدت حملة قوات الحكومة على المؤتمر الوطني، و لم يمضِ وقت طويل حتى أُلقي القبض على مانديلا ورفاقه، وحُكم عليهم بالسجن مدى الحياة وذلك في عام 1964. فتشتت قيادات المؤتمر الوطني وهرب عدد منهم إلى المنافي، وكان عليهم أن يحافظوا على وجودهم الخارجي وتماسكهم الداخلي؛ الأمر الذي نجحوا فيه بسبب انفتاحهم السياسي، فقد كانت لهم علاقات مع أوروبا كما أنهم تمسكوا بتحالفهم مع الحزب الشيوعي بجنوب إفريقيا إلى جانب بعض من البيض المناصرين لقضيتهم، على عكس المؤتمر الإفريقي الذي كان محصورًا في السود ما أدى إلى تهميشه.

ومثل إسرائيل التي صدر ضدها أكثر من 68 قرارًا أمميًا[1] و لم تلتزم بأي منها، ضربت جنوب إفريقيا العنصرية بعُرض الحائط قرارَ الأمم المتحدة، مدعومة من القوى الكبرى (أميركا وبريطانيا)، وإسرائيل؛ فقد كثفت أميركا وبريطانيا علاقتهما التجارية مع جنوب إفريقيا؛ إذ ازداد حجم الاستثمارات الأميركية في جنوب إفريقيا مباشرة بعد القرار 10%، وقفز عدد الشركات الأميركية المستثمرة في جنوب إفريقيا من 160 قبل القرار ليصبح عام 1976 500 مؤسسة. وبلغت المؤسسات البريطانية المستثمرة في جنوب إفريقيا 111 شركة، كانت تنتج في مجموعها 40% من ذهب جنوب إفريقيا عام 1976 و30% من الفحم واليورانيوم، أما التعاون العسكري فقد كان في

1 بول فندلي، الخداع: جديد العلاقات الأميركية الإسرائيلية، ترجمة محمود زايد (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2005)، ص 225.

أشده[1]. وكان لابد لهذا الدعم من نهاية أمام صمود المقاومة وتشبيكها مع قوى مختلفة على الساحة الداخلية والخارجية.

المصالحة والحقيقة

في عام 1976 اندلعت انتفاضة سويتو فقمعتها قوات الحكومة بقسوة وقتلت حوالي 200 مواطن. كانت تلك الانتفاضة باعثًا لتوحيد المجموعات العاملة على الساحة ضد نظام الأبارتيد، كما كانت لحظة فارقة في تاريخ المؤتمر الوطني الإفريقي الذي تميز عن غيره فأسلم له المناضلون القياد وأصبح قائد الحركة الوطنية جنوب الإفريقية بلا منازع، رغم أنه ما زال في ذلك الحين محظورًا من الناحية الرسمية.

استثمر المؤتمر في مجال القوة الناعمة والدعاية بشكل لافت، وكانت فكرة المقاطعة ونزع الاستثمارات من جنوب إفريقيا تتطور، وظلت تسري داخل جنوب إفريقيا وخارجها ما جعل كثيرًا من المثقفين والرياضيين والأكاديميين يقاطعون حكومة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا؛ وهو ما اضطرها لاحقا إلى التنازل والجلوس مع المؤتمر الوطني. استمرت المفاوضات لسنوات، ثم تمخضت في النهاية عن تفكيك نظام الأبارتيد عام 1994، حينما خاض حزب المؤتمر الوطني بقيادة نلسون مانديلا الانتخابات ونجح فيها للمرة الأولى في تاريخ أهل البلاد الأصليين الذي حُرموا من ذلك الحق طيلة ثلاثة قرون ونصف.

في عام 1995 تم إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة برئاسة القس المعروف دزموند توتو، وكان هدفها تحقيق الوحدة الوطنية بين السود والبيض عن طريق الاستماع للضحايا والاستماع لاعترافات

1 بول فندلي، الخداع، ص 223.

الذين ارتكبوا جرائم من البيض ضد السود أو العكس. وحُددت مهام اللجنة بتتبع ما حصل بين عام 1960 و1994، وتفرع عن اللجنة ثلاث لجان: واحدة تفحص انتهاكات حقوق الإنسان، وثانية تخصصت في إعادة تأهيل الضحايا وتعزيز الشعور بالكرامة لديهم، ولجنة ثالثة تخصصت في مواضيع العفو عمن ارتكبوا جرائم خلال فترة الأبارتيد سواء من البيض أو من السود. ولكن العفو لم يكن دون شروط؛ إذ حُرم كل من تقدم للعفو و لم تنطبق عليه الشروط، و لم يُقبل من 7112 طلب عفو إلا 849. وبذلك فقد قدمت لجنة الحقيقة والمصالحة عفوًا لعدد لا بأس به من البيض الذين ارتكبوا جرائم ضد السود أثناء فترة الأبارتيد، ذلك أن الجرائم التي ارتُكبت على خلفية سياسية معظمها تم العفو عنه.

الأبارتيد الإسرائيلي

لاصقة الأبارتيد تزعج إسرائيل[1] لارتباط هذه المفردة بتاريخ هائل من القسوة والوحشية التي انهزمت في النهاية نتيجة لإصرار الحركة التي ناهضتها. وكان من نتاج حركة مناهضة العنصرية في جنوب إفريقيا أن المجتمع الدولي لم يجد بُدًا من تجريم الأبارتيد؛ ففي عام 1973 عرّفت الأمم المتحدة الأبارتيد بأنها "أعمال غير إنسانية، تُرتكب بهدف السيطرة المستدامة من قبل جماعة عرقية على جماعة أخرى وذلك من خلال الاضطهاد المنظم". وفي عام 2002، جعلت المادة السابعة من قانون روما الأفعال التالية من مكونات الأبارتيد: التعذيب، والقتل، والنفي القسري، والاعتقال، واضطهاد مجموعة بعينها لأسباب سياسية أو عنصرية أو

1 صحيفة اليوم السابع، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

وطنية، أو عِرقية، أو ثقافية، أو دينية، أو أية أسباب أخرى، خاصة إذا كانت هذه الإجراءات تُتخذ من قبل جماعة ضد جماعة أخرى بشكل منظم بهدف الحفاظ على الجماعة المُضطهِدة. وبالنظر إلى هذه العناصر، ليس من الصعب إيجاد أوجه الشبه بين النظامين العنصريين في جنوب إفريقيا وفي إسرائيل؛ الأمر الذي أكده مهندس نظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا، هينرك فروورد، الذي صرّح مرة بأن الصهاينة "أسسوا دولتهم وسلبوها من العرب بعد أن عاش العرب هناك لأكثر من ألف عام. وفي هذا فأنا أتفق معهم في أن إسرائيل دولة أبارتيد".

ففي جنوب إفريقيا تم اضطهاد السود على يد البيض في مجالات عدة، ومثل ذلك حاصل في فلسطين التي يعاني أهلها تمييزًا عنصريًا في التعليم وفي الصحة، فضلاً عن النفي والقتل والابتلاع المتواصل للأرض والموارد[1]؛ ففي جنوب إفريقيا وُجدَ قانون الأراضي الذي سنّته الحكومة عام 1913، وهو قانون تم بموجبه حرمان كثير من غير البيض من مزارعهم، ومثل ذلك تفعل إسرائيل من خلال قوانين تسجيل الملكية. أما النفي القسري فقصة الـ 700 ألف فلسطيني الذين هُجروا من بلادهم عام 1948 أشهر من أن تُوثَّق. وتعتقل إسرائيل حتى الآن أكثر من 5000 أسير فلسطيني، تمامًا كما اعتقل النظام في جنوب إفريقيا 8500 مناضل عام 1952، كان من بينهم نلسون مانديلا[2]. صور الاضطهاد تتمثل في قوانين المرور في جنوب إفريقيا كما تتمثل في الحواجز على الطرقات التي ينصبها الجيش الإسرائيلي على كل الطرقات في الضفة الغربية.

1 http://www.ceia-sc.org/page55/page23/page23.html

2 http://www.france24.com/ar/20120228-necro-mandela-struggle-death

تزيد إسرائيل عن جنوب إفريقيا بأن قمعهـــا للفلســـطينيين ذو ثلاثة أبعاد، على عكس قمع النظام العنصري في جنوب إفريقيـــا ذي البعد الواحد؛ أي أقلية تحكم الأرض وتتحكم في الموارد؛ فإســـرائيل نظام أبارتيد من جهة ودولة احتلال من جهة أخرى، ونظام تطهـــير عرقي من جهة ثالثة؛ فهي دولة نظام فصل عنصري إذا ما تم النظـــر إلى معاملتها للـــ20% من سكانها الفلسطينيين (عرب الـــ48)، الذين تميز ضدهم بشكل واضح. وهي كذلك قوة احتلال فيمـــا يخـــص الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. أما التطهير العرقي فبُعد حاسم حسبما بيّن إيلان بابِه في كتابه الذي يحمل نفـــس العنـــوان. جدير بالذكر أن كلا النظامين حظي (وما زالت إسرائيل) بالـــدعم الأوروبـــي وخاصة الدعم الأميركي. ولأن النظامين بينهما قاســـم مشترك فقد كان التعاون بينهما على أشـــده إبـــان فتـــرة الفصـــل العنصري، حيث استثمرت إسرائيل "احتياطي جنوب إفريقيا الضخم من اليورانيوم" لصالحها مقابل مساعدة جنـــوب إفريقيـــا بالفيزيـــاء النووية"[1]، وهذا غيض من فيض لا يتسع المقام لبسطه.

جنوب إفريقيا وفلسطين: شبه وافتراق

أوجه الشبه بين الحركة الوطنية في جنوب إفريقيـــا والحركـــة الوطنية في فلسطين تتضح بمزيد نظر في أوجه الشبه بين نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وفي فلسطين. وبما أن السبب واحد فـــإن الاستجابة واحدة في غالب الأحيان: استعمار يولّد مقاومـــة. ولأن معظم من كتب في هذا المجال قد ركز على أوجه الشبه، يُستحســـن

1 بول فندلي، الخداع، ص 166.

هنا إضاءة نقاط الافتراق بين التجربتين. وبما أن أنصار الدولة الواحدة يؤكدون أن الاستراتيجيات التي يطبقونها قد نجحت في جنوب إفريقيا لذا يمكن أن تنجح الآن؛ فإن المنطق يقتضي النظر بشكل أعمق لعلاقات القوة التي كان يتمتع بها النظام العنصري في كل من جنوب إفريقيا وفلسطين، وكيف تمت مجابهتها من قبل المقاومة في كلا البلدين؛ فالوضع يختلف في جنوب إفريقيا عنه في فلسطين من عدة نواحي:

1. الحركة الوطنية في جنوب إفريقيا كانت موحدة خلف قيادة واحدة. 2. لم يحظَ النظام العنصري في جنوب إفريقيا بنفس المستوى من الحماية الدولية والدعم الأوروبي والأميركي الذي تحظى به إسرائيل ولم يكن يتمتع بحصانة على الساحة الدولية مثل تلك التي يوفرها شعار معاداة السامية. 3. لم يكن للنظام العنصري في جنوب إفريقيا ذلك النفوذ الذي يحظى به اليهود لدى صانع القرار في كل من أوروبا وأميركا من خلال لوبيات الضغط المالية والسياسية والإعلامية. 4. لا يوجد في تاريخ النظام أي شيء يكسبه التعاطف الدولي مثلما لليهود الذين استثمروا الهلوكوست بشكل كبير. 6. الدعم الذي تمتعت به حركة مناهضة العنصرية في جنوب إفريقيا كان أكبر بكثير من الدعم الذي تلقاه فكرة الدولة الواحدة في فلسطين، وهذا متوقف في ظل البنود الخمسة السابقة. 7. البعد الديني في الصراع في جنوب إفريقيا لم يكن حاضرًا، على عكس فلسطين التي بنت الصهيونية فيها دولة بناءً على وعود توراتية.

في ظل هذه الشروط، ليس غريبًا أن تعترف واحدة من رواد فكرة الدولة الواحدة، وهي غادة الكرمي، بأن "إمكانية تأسيس حركة عالمية فعّالة لترقية حل الدولة الواحدة وفق خطوط حركة

المناهضة العنصرية، بعيدة المنال في الوضع الراهن"[1]. وتؤكد أنه لا "يستطيع أحد أن يتخيل... أن يقوم مسؤول أميركي بوصف الصهيونية بأنها "مثيرة للاشمئزاز" و"نظام كريه" كما فعل مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون الإفريقية، تشيستر كروكر، حين تحدث عن التمييز العنصري في جنوب إفريقيا عام 1985، فضلاً عن أن يقوم "ثلث الشركات الأميركية المستثمرة في إسرائيل بطلب نظام مساواة بين اليهود والعرب كشرط للإبقاء على استثماراتهم"[2]. ورغم تلك الفروق، فإن أنصار الدولة الواحدة يعولون على الزمن الذي يعتقدون أنه في صالحهم، ويطبقون في نضالهم استراتيجيات مستوحاة من حركة مناهضة العنصرية في جنوب إفريقيا، نستعرضها فيما يلي:

استراتيجيات بناء الدولة الواحدة

يستثمر أنصار حل الدولة الواحدة في ترويج أفكارهم ونشرها استراتيجيات مختلفة، من هذه الاستراتيجيات المؤتمرات العلمية والحملات الدعائية والفعاليات الفنية والمظاهرات. ومن أهم ما برعوا فيه توقيع العرائض وتوجيه الرسائل المفتوحة للمعنيين. تُظهرُ أدبيات أنصار الدولة الواحدة وتقارير نشاطاتهم أن لهم حضورًا واسعًا في الواقع وفي العالم الافتراضي، على الإنترنت. وربما يعود ذلك الحضور إلى حقيقة أنهم مجموعة من النخب التي لها روابط متداخلة مع وسائل إعلامية ومنابر أكاديمية، ومعظمهم يعيش أو يعمل في مؤسسات

---

1 غادة الكرمي، "بناء حركة دولية لنشر حل الدولة الواحدة"، في هاني فارس، حل الدولة الواحدة للصراع العربي-الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 408.

2 غادة الكرمي، المرجع السابق، ص 404.

غربية أوروبية أو أميركية؛ مما يتيح لهم فرصة توصيل أفكارهم من على منابر مختلفة باللغة الإنجليزية. ورغم أن معظم الوثائق التي تنادي بالدولة الواحدة منشور الآن بالعربية، فإن تلك الوثائق كُتبت أصلاً بالإنجليزية، مثل وثيقة لندن ومدريد وكتاب علي أبونعمة وكتاب غادة الكرمي وكتاب مازن قمصية وعمر البرغوثي، وغيرها من الوثائق. حتى كتاب **الدولة الواحدة** الذي أصدره مركز دراسات الوحدة العربية فإن 16 من فصوله الـ 21 لغتها الأصلية هي الإنجليزية، تقريبًا.

حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات

وهي حملة تقوم على ثلاثة أسس: 1. الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل أكاديميًا وثقافيًا وفنيًا. 2. دعوة الشركات والمؤسسات الدولية إلى سحب استثماراتها من إسرائيل وعدم التعاون مع الشركات التي تدعم الاحتلال. 3. الدعوة إلى فرض العقوبات على إسرائيل على أساس أنها دولة احتلال لا تستجيب للشرعية الدولية. وقد بدأت هذه الحملة في عام 2004 حين أعلن عنها مثقفون وأكاديميون بمدينة رام الله الفلسطينية، وقد اكتسب ذلك التاريخ شهرة بين مناصري الدولة الواحدة رغم أن فكرة المقاطعة قد ظهرت قبل ذلك في عام 2002 على أيدي فنانين احتجاجًا على الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية[1]، وكانوا حينها قد نادوا بمقاطعة المعارض الفنية والأنشطة الثقافية داخل إسرائيل.

في عام 2005 تطورت فكرة المقاطعة لتشمل المقاطعة وسحب الاستثمارات والدعوة إلى فرض العقوبات على إسرائيل وذلك من

1 http://www.safsaf.org/01-1206monawaat/hamlaBoikott.htm (آخر زيارة 3 أكتوبر/تشرين الأول 2013).

خلال بيان وقّعته حوالي 170 مؤسسة كما هو مثبت على موقع الحملة[1]. وللحملة ثلاثة أهداف رئيسية: 1. إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وهدم الجدار. 2. الاعتراف الإسرائيلي بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني. 3. عودة اللاجئين الفلسطينيين مع تعويضهم بموجب قرار الأمم المتحدة 194. وفي هذه السبيل تُعقد فعاليات وتقام نشاطات متنوعة ولكن من أشهرها أسبوع الأبارتيد الإسرائيلي الذي يتم تنظيمه كل عام منذ عدة سنوات، ويلقى اهتمامًا متزايدًا عامًا بعد عام، ويؤثر على صورة إسرائيل على الساحة الدولية؛ الأمر الذي دعا جهات إسرائيلية لتجنيد طواقم خاصة لمقاومة تلك الفعالية.

تعود بداية "أسبوع الأبارتيد الإسرائيلي" Israeli Apartheid Week إلى مارس/آذار عام 2005، وهو مجموعة من المناشط يتم تنظيمها على مدار أسبوع في العديد من مدن العالم، وبلغ عدد المدن التي استضافت هذه الفعالية أكثر من 200 مدينة حول العالم، بما فيها الحرم الجامعي في كثير من الجامعات[2]. في هذا الأسبوع تُعقد محاضرات وفعاليات فنية وعروض لأفلام وثائقية وتُنظَّم مسيرات ونقاشات بغرض فضح طبيعة نظام الفصل العنصري في إسرائيل واستراتيجياته وكيفية مقاومته وذلك بهدف الترويج لفكرة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات[3]، وقد نجحت هذه الفعالية في إظهار وجه الاحتلال الحقيقي في معظم المدن التي نظمت فيها.

---

1 http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=31 (آخر زيارة 4 أكتوبر/تشرين الأول 2013).

2 http://www.bdsmovement.net/victories (آخر زيارة 7 أكتوبر/تشرين الأول 2013).

3 http://apartheidweek.org/about (آخر زيارة 7 أكتوبر/تشرين الأول 2013).

ويتبدى تأثير هذه الفعالية على الصورة الذهنية لإسرائيل في ردة فعل الدبلوماسية الإسرائيلية التي تبذل جهدًا لمواجهة هذه الاستراتيجية؛ فقد كتب الصحفي لاهاف هاركوف في صحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية (عدد 19 فبراير/شباط 2002) تحت عنوان: "مبعوثون لمناهضة أسبوع الأبارتيد الإسرائيلي في الجامعات"؛ وأشار في هذا التقرير إلى أن وزارة الدبلوماسية الشعبية في إسرائيل ستوفد 20 مجموعة تحتوي مائة مبعوث من ممثلين ورجال ونساء ويهود إثيوبيين بل وحتى شواذ كي يقاوموا ما أسماه Apartheid Label "وصمة الأبارتيد"[1].

على مستوى المقاطعة الثقافية وخاصة من الأكاديميين والجامعات؛ فقد أعلنت عدة مؤسسات ونقابات أكاديمية مقاطعتها لمثيلاتها الإسرائيلية التي لا تعلن استنكارها لممارسات الاحتلال. وفي هذا السياق، أعلنت جامعة جوهانسبرغ جنوب الإفريقية في عام 2011 قطع علاقاتها مع جامعة بن غوريون، وذلك على إثر حملة قادها القس دزموند توتو بعضوية أكثر من 400 أكاديمي جنوب إفريقي، وذلك بحسب مركز الشرق الأوسط الدولي للإعلام[2]. كما صوّتَ اتحاد الأكاديميين البريطانيين لصالح مقاطعة إسرائيل أكاديميًّا ومثله اتحاد أكاديميي كندا.

لم تتوقف حملة المقاطعة على المؤسسات الأكاديمية، بل تعدتها إلى الشركات التجارية التي تركز عليها الحملة بهدف قطع العلاقات

---

1 http://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/Envoys-to-fight-Israel-Apartheid-Week-on-campus (آخر زيارة 7 أكتوبر 2013).

2 http://www.imemc.org/article/60928 (آخر زيارة 7 أكتوبر/تشرين الأول 2013).

التجارية مع إسرائيل، وقد نجحت الحملة في عدة محاولات لسحب الاستثمارات؛ ففي عام 2011، تمت مقاطعة شركة أغرِكسكو الإسرائيلية وهي من أكبر شركات الإنتاج الزراعي في إسرائيل، وذلك بعد حملة تم تنظيمها ضد منتجات تلك الشركة في أكثر من 13 دولة في أوروبا. كما حصل نفس الشيء مع شركة أهافا، وهي شركة إسرائيلية معروفة مختصة في أدوات التجميل، وقد تم إغلاق مقرها في المملكة المتحدة كما وقعت مقاطعة منتوجات تلك الشركة في بعض الدول منها النرويج واليابان حسب ما جاء في موقع حملة المقاطعة تحت عنوان[1] BDS Victories.

شجعت تلك المبادرات والتحركات عددًا من الشركات الكبرى في العالم على أن تقطع علاقاتها بالشركات الإسرائيلية. وتشمل قائمة المؤسسات تلك شركات هولندية وأخرى أميركية وبريطانية وجنوب إفريقية. جاء في موقع الانتفاضة الإلكترونية يوم 9 يونيو/حزيران 2013 أن شركة Royal Kaskoning DHV الهولندية المختصة في الأعمال الهندسية قررت الانسحاب من مشروع معالجة الصرف الصحي في القدس الشرقية وذلك لأنها ترى أن الاستمرار في هذا المشروع "انتهاك للقانون الدولي"؛ مما مثّل صفعة لإسرائيل ونجاحًا لأنصار المقاطعة[2]. وفي سبتمبر/أيلول أعلنت إحدى مؤسسات الكويكرز في أميركا مصادقتها على مقاطعة الشركات الإسرائيلية

---

1 http://www.bdsmovement.net/victories
(آخر زيارة 7 أكتوبر/تشرين الأول 2013).

2 http://electronicintifada.net/blogs/adri-nieuwhof/dutch-firm-withdraws-sewage-plant-settlers-east-jerusalem
(آخر زيارة 7 أكتوبر/تشرين الأول 2013).

وسحب استثماراتها من هذه الشـــركات الـــتي تـــدعم الاحـــتلال الإسرائيلي[1]. أما في جنوب إفريقيا صاحبة التجربة الملهمة بالنســـبة لأنصار الدولة الواحدة؛ فقد كان هناك محاولات عـــدة ناجحـــة في فرض المقاطعة بأنواعها على إسرائيل؛ إذ قرر أكـــبر اتحـــاد لرجـــال الأعمال في جنوب إفريقيا مقاطعة إسرائيل في العام 2012[2]، بالإضافة إلى مؤسسات كثيرة في جنوب إفريقيا حتى وصل الأمـــر إلى وزارة السياحة جنوب الإفريقية التي رفضت المشاركة في مؤتمر عن السياحة يتم استضافته في إسرائيل؛ ولم تكن وزارة السياحة جنوب الإفريقيـــة وحدها التي قاطعت هذا المؤتمر بل قاطعته بريطانيا وإسبانيا وتركيا[3].

أما من ناحية فرض العقوبات الدولية على إســـرائيل، وهـــي الوسيلة الثالثة التي تستثمرها حملة أنصار الدولة الواحدة، فلم تصـــل حتى الآن إلى الحد المأمول، وإن كان ثمة تقدم على المستوى الـــدولي فيمكن أن يكون ما صدر عن الاتحاد الأوروبـــي في العام 2013 من بيانات أبدى فيها استنكاره للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربيـــة تطورًا مهمًا. في هذا السياق أوردت وكالة أنباء موسكو بتاريخ 24 يوليو/تموز 2013 أن وزيرة الخارجية الأوروبية كاثرين أشتون طالبت بوضع ملصقات تبين منشأ المنتجات القادمة من إسرائيل وتطبيقها في الدول الـــ 28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبـــي؛ الأمر الـــذي ســـاء إسرائيل وبالتالي رفضته.

---

1 http://www.endtheoccupation.org/article.php?id=3678 (آخر زيارة 7 أكتوبر/تشرين الأول 2013).

2 http://www.cosatu.org.za/show.php?ID=6415 (آخر زيارة 7 أكتوبر/تشرين الأول 2013).

3 http://www.cosatu.org.za/show.php?ID=4116 (آخر زيارة 7 أكتوبر/تشرين الأول 2013).

وكانت أشتون قد أكدت أن وضع ملصقات لمنتجات المستوطنات "مرتبط ارتباط وثيقًا بموقف الاتحاد الأوروبي الذي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة"[1]. وتطورت مواقف الاتحاد الأوروبي إلى أن اتخذ موقفًا أكثر حزمًا في عام 2013، تمثل في وثيقة تعليمات وجهتها المفوضية الأوروبية لكل دول الاتحاد الأوروبي حظرت فيها دعم، أو التعاون مع، أي مشاريع إسرائيلية سواء تجارية أو بحثية مع المؤسسات التي تقام في المستوطنات التي بُنيت في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وذلك حسب ما ورد في "الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي" الصادرة يوم 19 يوليو/تموز 2013، وبينت الجريدة أن هذه التعليمات تشمل الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان.

يأتي قرار الاتحاد الأوروبي هذا في ضوء النشاط المتزايد للمناصرين للقضية الفلسطينية على الساحة الأوروبية بما فيهم مجموعة الدولة الديمقراطية الواحدة التي تنبثق عنها مجموعات المقاطعة الأكاديمية والثقافية والتجارية وسحب الاستثمارات من إسرائيل. ذكر موقع المقاطعة الرسمي[2] أن هذا القرار الجريء صدر بعد ضغط تمثل في رسالة وجهها 250 ناشطًا من الأكاديميين من عدة دول أوروبية في عام 2012 تذكّر الاتحاد الأوروبي بمسؤولياته القانونية تجاه المستوطنات الإسرائيلية وتدعوه إلى خطوات عملية.

---

1 http://anbamoscow.com/world/20130724/384238299.html (آخر زيارة 7 أكتوبر/تشرين الأول 2013).

2 http://www.bdsmovement.net/2013/500-academics-eu-letter-11329

تعد تلك الخطوة من جانب الاتحاد الأوروبي مفصلية في تاريخ العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، بل قد تشكّل ضغطًا أوروبيًا لم يُسبَق على إسرائيل من نواحٍ عديدة؛ فقد بيّن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) أثر ذلك القرار على إسرائيل إذ نشرَ تقريرًا يوم 23 يوليو/تموز 2013، تعرض فيه لمقال كتبه عوديد عيران، وهو أحد كبار الباحثين في معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب. أكد عيران في هذا المقال الذي نشره على موقع المعهد (بالعبرية) أن تلك التعليمات "يمكن أن تُلحق ضررًا فادحًا باقتصاد إسرائيل"؛ فهي "مؤلمة إلى حد بعيد" كما أن دلالاتها على الأرض ستكون أبعد مما رمى مصمموها[1]. فهناك مشاريع بملايين الدولارات سوف تتعرض للتوقف نتيجة لهذه التعليمات قد يكون على رأسها مشروع بحثي مشترك بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل سوف يتعرض للتوقف لأن الذي وضعه باحث إسرائيلي من مستوطنة أرئيل، شمال الضفة الغربية.

ما يميز الاستراتيجيات التي يتبناها أنصار حل الدولة الواحدة، أنها إلى حد بعيد على نفس الخط مع القوانين الدولية وقرارات الشرعية الدولية فيما يخص فلسطين ناهيك عن انسجامها مع كثير من القيم الكونية التي يؤمن بها سكان المعمورة اليوم. فلا أحد من أبناء القرن الحادي والعشرين يمكن أن يجادل في شرعية قرارات الأمم المتحدة التي مُرِّر 65 منها ضد إسرائيل، كما لا يجادل أحد في جوهرية تحقيق العدالة وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير. وكل هذا يجعل أنصار الدولة الواحدة يكسبون المعركة من أول جولة إذ هم

1 http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=23651&catid=21

يؤكدون هذه المعاني فيما يختص بفلسطين، خاصة وأن إسرائيل هي الاحتلال الوحيد الباقي على وجه الأرض منذ انتهاء الحقبة الاستعمارية في بدايات القرن العشرين. إن إسرائيل تعد قوة احتلال بموجب القوانين الدولية، وهي تستخدم القوة المفرطة ضد شعب أعزل بعد أن سلبته أرضه وحقوقه. ثم إن هذه الحركة منسجمة مع معظم دعاة الحرية والعدالة في العالم من مثقفين وأكاديميين وفنانين ورياضيين، وبالتالي ليس من المستحيل استقطاب مثل هؤلاء لصالح حل الدولة الواحدة التي يعيش فيها الجميع جنبًا إلى جنب في ضوء مفهوم المواطنة الذي تسير حياة سكان كثير من دول العالم بموجبه الآن.

شكّلت حملة المقاطعة نجاحات ولكن الدعم الأميركي ما زال قويًا لإسرائيل كما أن صادراتها ما زالت تصل إلى كل العالم الخارجي تقريبًا بما فيها الدول التي تشكّل قوة داعمة لمحاولات نزع الشرعية عن إسرائيل مثل تركيا؛ فقد كانت صادرات البضائع الإسرائيلية إلى تركيا في الربع الأول من 2011 بنسبة 71%، لتصبح تركيا "السوق الثالثة من حيث حجم الصادرات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة وهولندا"[1].

على عكس الفلسطينيين الذين اكتفوا بإرسال رسائل في بداية القرن الماضي وعلى عكس فتح التي أصدرت بعض الوثائق في الستينيَّات، واليهود الذين قاموا ببعض المحاولات في بداية القرن، فإن أنصار الدولة الواحدة اليوم يبذلون جهودًا كبيرة تتسم بالاتساق

1 التقديرات الاستراتيجية لإسرائيل العام 2011، ترجمة سعدي الرجوب (رام الله، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012)، ص 119.

والمثابرة والنَّفَس الطويل في شتى المحافل في الـــداخل الفلســـطيني وفي الخارج، ويستثمرون وجود كثير منهم في مراكز متقدمة ومتنوعـــة على الساحة العالمية؛ ذلك أن منهم الكاتب ومنهم الأكاديمي ومنهم الذي يعيش في الغرب ومنهم الذي يعيش في فلسطين؛ فهم متنوعون وإن كان الثقل الأكبر بينهم للأكاديميين والناشـــطين السياســـيين في أوروبا وأميركا. ولذلك فربما يكون الأثر الذي يحدثونه في الإعـــلام أكبر من واقعهم على الأرض. إن هذه الاستراتيجيات الـــتي يتبعهـــا أنصار الدولة الواحدة الآن هي في الواقع استراتيجيات تم اســـتخدام معظمها من قبل في تجربة تُعد مصدرَ إلهام بالنسبة لمعتنقـــي فكـــرة الدولة الواحدة؛ تلك التجربة هي تجربة إنهاء نظام الفصل العنصـــري في جنوب إفريقيا الذي دام ثلاثة قرون ثم انتهى إلى التفكك بســـببٍ من استراتيجيات شبيهة بتلك التي يتبناها أنصار الدولة الواحدة. ومن هنا، فإن الأمل يحدوهم لأن يعيدوا تحقيق ما تحقق في جنوب إفريقيا بعد ثلاثة قرون.

تعايش الذئب والحمل:
حل الدولة الواحدة والأسئلة الصعبة

رغم ما تحمله فكرة الدولة الواحدة من قيم، فإن البعض يرى أنها فكرة طوباوية على أحسن الأحوال وعدمية على أسوأها؛ فالجمع بين الفلسطينيين والإسرائيليين غير ممكن في ظل تمسك الفلسطينيين بثوابتهم وفي ظل اختلال ميزان القوى لصالح إسرائيل وصلفها، وضعف المشهد العربي العام. وهنا تصبح فكرة التعايش كمثل الجمع بين حَمَل وذئب في مكان واحد، كما يشير يوري أفنيري[1]، أو هي ضياع لهوية الفلسطينيين كما يرى منير شفيق، أو تهديد وجودي للمشروع الصهيوني كما يرى صنّاع السياسة في إسرائيل ولذلك فإن القبول بها يعني الفناء بالنسبة لأطراف مهمة على الجانبين.

من يمكنه أن يجعل الفلسطينيين يفكرون، فضلاً عن أن يقتنعوا، بأن يعيشوا في سلام مع جلادهم المتفوق عليهم في كل شيء تقريبًا وخاصة من الناحية الاقتصادية والعسكرية؟ وإذا قبل الفلسطينيون، فهل سيقبل الإسرائيليون الذين حلموا لمدة ألفي عام بكيان يجمعهم ويجعل منهم أمة، ثم لما أصبح ذلك الحلم حقيقة، "يُخربون" بأيديهم

1 Avnery, Uri. "The Bi-national State: The Wolf Shall Dwell with the Lamb", *Counterpunch*, 15 July 2003.

المنظومة التي جعلت منهم أمة، أي الصهيونية التي ينادي أنصار الدولة الواحدة بتفكيكها كشرط أولي لبناء الدولة الواحدة؟ وأيضًا: هل سيقبل العرب والمسلمون بأن تصبح فلسطين شيئًا غير الذي غُرِس في وجداهم لمئات السنين؟ هل العالم العربي والإسلامي جاهز لمثل تلك المقولة في زمن تتجلى فيه الهوية الإسلامية أكثر من أي شيء في المنطقة العربية والإسلامية؟ ثم هل المجتمع الدولي والقوى الكبرى يمكن أن تسلّم بهذه السردية؟ وإن سلّمت بها كيف سيكون مستقبل مصالحها؟

أين أميركا من كل ذلك وهي الحليف الاستراتيجي لإسرائيل الصهيونية والتي عبّر زعماؤها مرارًا أن العلاقة بين إسرائيل وأميركا لا يمكن أن تهتز فضلاً عن أن تكسر؟ في ضوء هذه التساؤلات، يناقش هذا الفصل الثوابت الوطنية الفلسطينية وموقف أنصار الدولة الواحدة منها، وهي عودة اللاجئين والقدس والمستوطنات، ثم ينتقل إلى الإشكاليات الكامنة في حل الدولة الواحدة، ومن ثم استشراف مستقبل تلك الفكرة. من المهم الإشارة قبل البدء إلى أن قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، رغم أهميتها، لم تحظَ بالنقاش الذي حظيت به بقية الثوابت كما سنرى.

الدولة الواحدة والثوابت الوطنية الفلسطينية

الثوابت الوطنية الفلسطينية محل إجماع لدى الفلسطينيين بكل أطيافهم، وتشمل تلك الثوابت عودة اللاجئين والقدس والمستوطنات والأسرى. وقد كانت تلك الثوابت مصدر اختلاف كبير بين المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومن هنا تم تأجيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي في اتفاقيات أوسلو؛ ذلك أن الفلسطينيين في معظمهم لا يزالون يرفضون كل حل لا يعيد لهم حقوقهم كلها.

ولئن قَبلَ أبوعمار باتفاقية أوسلو فقد رفض كامب ديفيد (2000) عندما شعر أن الثوابت في خطر، وخاصة القدس. يقول منير شفيق في معرض رده على إدوارد سعيد وعزمي بشارة: "إن مشروع الطريق الثالث (حل الدولة الواحدة) يتهاوى عند الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالأرض وحق تقرير المصير، وبالاحتلال والمستوطنات، وبالقدس وقضية اللاجئين وعن الأخرى المتعلقة بالهوية والانتماء والولاء، ومثلها المتعلقة بالأمن القومي عربيًا وإسلاميًا، ثم تلك المتعلقة بالتحالفات الدولية والموقع الدولي"[1].

يؤكد أنصار الدولة الواحدة على أن مشروعهم يحافظ على الثوابت الفلسطينية، معتمدين على أن الثوابت الفلسطينية جزء من القانون الدولي الذي ينص صراحة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما تؤكد المواثيق الدولية حق العودة للاجئين الفلسطينيين. أيضًا هناك آراء لدى أنصار الدولة الواحدة فيما يخص القدس والمستوطنات نتبينها في هذا الفصل.

اللاجئون

عودة اللاجئين الفلسطينيين واحد من أكثر المواضيع حساسية في القضية الفلسطينية؛ فالـ 957 ألف فلسطيني الذين هُجّروا من فلسطين عام 1948 أصبح عددهم الآن يفوق 11 مليون لاجئ[2]،

1 منير شفيق، من اتفاق أوسلو إلى "الدولة ثنائية القومية": ردود على إدوارد سعيد وعزمي بشارة وآخرين (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009)، ص 42.

2 انظر التفاصيل على موقع المركز الفلسطيني للإحصاء: http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=820&mid=3265&wversion=Staging

موزعين في أنحاء مختلفة من العالم. ويجدر القول: إن قضية اللاجئين الفلسطينيين وعودتهم شكّلت عقبة أمام أوسلو التي لم يكن فيها إشارة إلى عودة اللاجئين وإنما تُرِكَ هذا الأمر لمفاوضات الحل النهائي، شأنها شأن القضايا الكبرى. في بداية الحديث عن الدولة الواحدة لم يكن أصحاب تلك الفكرة قد بلوروا رأيًا بشأن معظم القضايا ولا حتى بشأن شكل الدولة نفسها. ومن يطّلع على مقالات إدوارد سعيد وعزمي بشارة المؤسِسَة للفكرة لا يكاد يجد غير التأكيد على فكرة المساواة والمواطنة.

غير أنه مع الوقت أصبح لدى أنصار الدولة الواحدة تصورات لعدة قضايا؛ من هذه القضايا قضية اللاجئين التي أصبحت حاضرة بقوة في أدبيات أنصار الدولة الواحدة في الوقت الراهن. يستند أنصار الدولة الواحدة في إصرارهم على عودة اللاجئين إلى نقطتين، الأولى: أن العودة حق شرعي للاجئين بموجب القوانين والأعراف الدولية وهي كذلك ممكنة على الأرض، حسب نظرية سلمان أبوستة. وهناك تجارب حصلت في العقود الأخيرة تؤكد أن المجتمع الدولي ساعد لاجئين في مناطق مختلفة من العالم على العودة لأن عودتهم كانت حقًّا لهم بموجب القانون الدولي وكانت ممكنة من الناحية الديمغرافية والسياسية. ويذكر علي أبونعمة أنه قد تم إعادة ما يقارب نصف مليون لاجئ بوسني بموجب معاهدة دايتون 1995 التي أنهت الحرب في البوسنة، وذلك بمساعدة دولية[1].

---

1 Abunimah, Ali. "A Curious Case of Exceptionalism: Non-partitionist Approaches to Ethnic Conflict Regulation and the Question of Palestine," *Ethnopolitics*, 10, 3-4, (September-November 2011), 437.

في هذا السياق أصدر مركز بديل بالضفة الغربيـــة عـــام 2007 دراسة قامت بها الباحثة غيل بولينغ، تؤكد تلك الدراسة على أن حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم مثبت في أربع مجموعات منفصلة ضمن القانون الدولي: 1. قانون الجنسية في حال نشوء دولة على أنقـــاض أخرى. 2. القانون الدولي الإنساني. 3. حقوق الإنسان. 4. قـــانون اللاجئين[1]. ومن آن لآخر يتم الربط بين فكرة الدولة الواحدة وعودة اللاجئين كما هو واضح في أدبيات الفكرة؛ ففي عام 2008 أصدرت مجموعة أجراس العودة، وهي إحدى المجموعات الداعمـــة لفكـــرة الدولة الواحدة، عريضة بعنوان: "عريضة أجراس دفاعًا عـــن حـــق العودة والدولة الديمقراطية". نصت تلك العريضة على تمسك الشعب الفلسطيني "بأرضه وبهويته العربية" كما أكدت على "حق الشـــعب الفلسطيني في العودة والاتحاد فوق أرضه من خلال إقامـــة الدولـــة الديمقراطية على كامل أرض فلسطين التاريخية، دون اعتبار لجـــنس أودين مواطني هذه الدولة". وقّع على هذه العريضـــة حـــوالي 700 ناشط ومثقف وأكاديمي من دعاة الدولة الواحدة في فلســـطين. ولا تصر هذه الوثيقة فقط على عودة اللاجئين بل ترفض أيـــة "محاولـــة للتخلي عن الحقوق الوطنية الفلسطينية ومنها حق العودة"[2].

وكذلك لا يترك أنصار الدولة الواحدة فرصة إلا وأكدوا فيهـــا حق اللاجئين في العودة، فبتاريخ 21-20 يونيو/حزيران 2008 انعقد في فلسطين مؤتمر تحت عنوان "مؤتمر حيفا لأجل العـــودة والدولـــة

---

1 غيل بولينغ، لاجئو العام 1948 الفلسطينيون وحق العـــودة الفـــردي: دراسة تحليلية في القانون الدولي (بيت لحم، بديل، المركـــز الفلســـطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2007/2001)، ص 8.

2 http://www.ajras.org/?Id=1&page=show_petition&table=petition.

الديمقراطية العلمانية في فلسطين". واضح أن العنوان يدل على تمسك أنصار الدولة الواحدة بحق العودة الظاهر بجلاء في العنوان. وقد أكد معظم المشاركين في هذا المؤتمر من أكاديميين وناشطين على أن حق العودة للاجئين الفلسطينيين من أهم الشروط الواجب توافرها في الدولة الواحدة. وحتى في أكثر تفسيرات القانون الدولي ميلاً لصالح حق اليهود في إقامة "وطن" لهم في فلسطين، فإن ذلك لا يعني "أن الحقوق اليهودية تفوق الحقوق الفلسطينية، كما لا يعني أن تقرير المصير اليهودي يتضارب مع حق اللاجئين في العودة"، بحسب ما يشير مايكل كيجان[1].

وفي عام 2008، أصدرت مجموعة الدولة الديمقراطية الواحدة عريضة أخرى وقّع عليها حوالي 300 ناشط وأكاديمي. كان التركيز على عودة اللاجئين وتعويضهم أول سطر في هذه العريضة: "نؤكد بقوة على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني خاصة حقه في العودة إلى دياره وممتلكاته في فلسطين التاريخية وكذلك حقه في التعويض عن معاناته المفروضة عليه منذ بداية المشروع الصهيوني". وفي كتاب الدولة الواحدة الذي أصدره مركز دراسات الوحدة العربية، أكّد أحد فصول الكتاب حق عودة اللاجئين، كما أكد على أن المكان الذي يحق للفلسطينيين العودة إليه محدد في القرار 194، "وهي منازلهم وأراضيهم نفسها"[2]، إضافة إلى إعادة أملاكهم إليهم

1 مايكل كيجان، "بين تقرير المصير اليهودي وحق العودة"، حق العودة، السنة الثالثة، العدد 13-14 (2005)، ص 13.

2 سوزان م. أكرم، "حقوق اللاجئين الفلسطينيين والحلول الجغرافية في فلسطين التاريخية"، في هاني فارس، حل الدولة الواحدة للصراع العربي-الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 218.

كما هو واضح في الفقرة 11 من القرار 194. ولكن هل عودة اللاجئين الفلسطينيين معجزة؟ وهل تعطّل حل الدولة الواحدة؟ يرى أنصار الدولة الواحدة أن عودة اللاجئين الفلسطينيين ليست مشكلة إذا ما كان هناك إرادة؛ وهنا تورد سوزان كرم أنه "عاد أو أُعيد زهاء 12 مليون لاجئ إلى أوطانهم في مختلف أنحاء العالم"[1] في العقد الأخير. ولذلك يؤمن أنصار الدولة الواحدة بأن قضية عودة اللاجئين ليست مستحيلة ويشجعهم على ذلك أن الوضع على الأرض يخدم هذه الغاية؛ فأرض فلسطين التاريخية تتسع لكل من اليهود والفلسطينيين، وليس هناك ما يمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم، حسب ما يرى سلمان أبوستة؛ فطبقًا لدراساته[2] المستفيضة حول الموضوع، يؤمن أبوستة بأن اللاجئين سواء الذين خارج فلسطين أو داخلها، مثل لاجئي قطاع غزة والضفة الغربية، يمكنهم العودة إلى بيوتهم إذ إن بيوت كثير من هؤلاء اللاجئين وقراهم ما زالت خالية ولم تُستعمر بعد.

وهنا يرفض أبوستة السردية الإسرائيلية القائلة: إن العودة مستحيلة لأن "أمكنة سكن اللاجئين الأصلية يعيش فيها مواطنون إسرائيليون يهود، وليس من الممكن جغرافيًا إعادة ولو عددًا بسيطًا مما يزيد على خمسة ملايين لاجئ إلى مواطنهم الأصلية"[3]. فمن

1 سوزان م. أكرم، "حقوق اللاجئين الفلسطينيين والحلول الجغرافية في فلسطين التاريخية"، ص 221.

2 Salman Abu Sitta, From Refugees to Citizens at Home, (London: Palestine Land Society, 2001).

3 سلمان أبوستة، "المحددات الجغرافية والديمغرافية لدولة واحدة"، في هاني فارس، حل الدولة الواحدة للصراع العربي–الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 2234–235.

الناحية العلمية والعملية يؤكد أن هذه السردية باطلة مبينًا إمكانية عودة عدد كبير من اللاجئين إن لم يكن كلهم؛ إذ هناك أماكن سلبها الاحتلال من أهلها ما زالت غير مأهولة مما يسهّل عملية إعادة أصحابها إليها. أما المثال على ذلك فهو المنطقة الواقعة بين ممر يافا- تل أبيب-القدس في الشمال، وغزة في الجنوب. فهذه المنطقة خضعت لعملية تطهير عرقي عام 1948 وطُرد أهلها منها. يثبت أبوستة أن "هذه المنطقة الشاسعة من الأرض ليس فيها سوى عدد قليل من السكان (الإسرائيليين) ومحصول زراعي هامشي، ولا تشكّل أية أهمية خاصة اجتماعية أو اقتصادية بالنسبة إلى الإسرائيليين"[1].

وليس من الصعب تحديد أماكن سكنى اللاجئين الأصلية حال العودة؛ إذ يمكن إعادة كثير منهم إلى بيوتهم أو بيوت أجدادهم، ذلك أن تفاصيل هؤلاء اللاجئين موثقة بما فيها المكان الذي جاؤوا منه وبعضهم ما زال يملك عنوان البيت وأوراقه الثبوتية ومفاتيحه. ويضرب أبوستة مثالاً بصفورية، قرية في الجليل، التي لجأ سكانها إلى مدينة الناصرة المجاورة لها، ولا يزال أهالي تلك القرية معروفين هم ونسلهم، ولذلك فإن عودتهم إلى أماكنهم الأصلية لا تحتاج إلى جهد كبير. أما المثال الثاني على وفرة التفاصيل الخاصة باللاجئين فهو قرية نجد التي هُجِّرَ أهلها إلى قطاع غزة وبُنيت عليها مستوطنة سدورت ويعيش الآن أهل نجد على بعد كيلومترين منها في قطاع غزة المحاصر. وهنا يشير أبوستة إلى أن اللاجئين ليسوا فقط "قريبين جدًا من منازلهم"، بل إن "أعدادهم قابلة للتدبر" أيضًا. أما من الناحية العملية التطبيقية فإن العودة يمكن أن تتم على سبع مراحل، نصف مليون في كل مرحلة.

1 سلمان أبوستة، "المحددات الجغرافية والديمغرافية لدولة واحدة"، ص 238.

المستوطنات

إن الاستيطان هو أساس الفكرة الصهيونية التي تقوم على أن فلسطين أرض بلا شعب، وهو من الأهمية بمكان في المشروع الصهيوني لدرجة أنه أصبح وسيلة يكسب من خلالها السياسيون أصوات الناخبين الإسرائيليين. ولقد أظهر التقرير الاستراتيجي للعام 2012 الذي أصدره المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، أن عام 2012 "عام الاستيطان بامتياز". ومن هنا ندرك أنه رغم أن المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي، ورغم أن حلفاء إسرائيل لا يُجمعون على شيء بشأن إسرائيل إجماعهم على عدم شرعية المستوطنات، فإن إسرائيل لا تصر على شيء في سياساتها أكثر من إصرارها على المضي قدمًا في التوسع الاستيطاني.

ومن هنا، يتفق معظم الباحثين على أن الاستيطان الآن هو من أكبر العقبات في طريق السلام، وهو أكبر عقبة في طريق المفاوضات. ويكادون يتفقون أيضًا على أن المستوطنات جعلت من فلسطين وحدة واحدة لا يمكن تقسيمها إلى دولتين، ويقول أنصار الدولة الواحدة: إن ذلك من دواعي الإصرار على مشروعهم؛ إذ لم يعد بالإمكان تقسيم فلسطين إلى دولتين؛ فكيف يمكن معالجة قضية الاستيطان في حال تم التوافق على حل الدولة الواحدة؟ يناقش أنصار الدولة الواحدة في أدبياتهم تلك القضية الشائكة على النحو التالي.

في كتابها: "الدولة الواحدة: قفزة من أجل السلام لكسر الجمود الإسرائيلي الفلسطيني"، تبين فرجينيا تلي أن هناك "مخاوف متعددة

إزاء أي تفاؤل سهل" فيما يخص عودة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في موارد الدولة التي فارقوها قبل أكثر من ستين عامًا و لم تعد ملكهم في الواقع؛ ذلك أن "حق الفلسطينيين في موارد الدولـــة، وإصــــلاح قوانين الهجرة ربما تعني للإسرائيليين أنهم سوف يتم بسرعة إحــــلال العائدين الفلسطينيين، الذين سيطالبون بالعودة إلى بيوت أهلـــيهم في الأحياء التي طُردوا منها، مكانَهم". وهنا تبرز مخاوف المســـتوطنين، ولذلك فإن "عودة الفلسطينيين إلى مستوطنات اليهود أنفسهم أكثر هذه القضايا إثارةً للنــــزاع، خاصة وأن عودة الفلسطينيين إلى تلـــك المناطق ستكون قانونية".

إذن، ربما تعني عودة الفلسطينيين أن اليهود ليس لهم الحــــق في البقاء في بيوتهم لأنها تعود في الأصل إلى فلسطينيين هُجّـــروا منــــها. والحل كما ترى فرجينيا تلي هو أنه "ينبغي أن يكون هنـــاك اتفـــاق مسبَق يؤمّن مساكن الناس"، وترى أن ذلك لا يكون إلا بالتفـــاوض والتراضي. وتقترح تلي تصميم مشروع شبيه بما حصل في جنـــوب إفريقيا من أجل تخفيف "التدفق الديمغرافي"؛ وذلك عبر تخيير الأفـــراد بالمناطق التي يودون السكن فيها، أو ما سُمي في جنـــوب إفريقيـــا بـــ "مناطق الاختيار"[1].

أما أنصار الدولة الواحدة من الطرف الفلسطيني فيؤكدون على أن من حق اللاجئين العودة إلى ديارهم أينما كانت وبغـــضّ النظـــر عمن يسكنها. يتساءل عمر البرغوثي، وهو أحد أبرز الداعين لحــــل الدولة الواحدة، عن مصير المستوطنات في حال تم تطبيق حل الدولة

---

1 Tilley, Virginia. *The One-state Solution: A Breakthrough for Peace in the Israeli-Palestinian Deadlock* (Manchester: Manchester University Press, 2005), 235.

الواحدة، ويجيب بوضوح: إن المستوطنات اليهودية "سواء في الجليل أو القدس أو النقب أو الخليل... يجب أن تُخلَى"[1]. ويذهب سلمان أبوستة إلى مدى أبعد حين يؤكد أن عودة اللاجئين إلى بيوتهم لا تؤثر على مستقبل الإسرائيليين؛ إذ إن "معظم مواقع القرى الفلسطينية المدمرة خال"[2]؛ مما يعني أن عودة أصحاب هذه القرى إليها ليست بالصعوبة التي تتصورها تلي، أو يروجها الإسرائيليون.

إذا كانت فرضية سلمان أبوستة بإعادة الفلسطينيين لأراضيهم التي طُردوا منها عام 1948 غير مقبولة من قبل الإسرائيليين، فإنه أيضًا من الصعب على الإسرائيليين إجلاء ما يزيد عن نصف مليون مستوطن يتوزعون على 120 مستوطنة في الضفة الغربية، بَنَتها إسرائيل منذ عام 1967. أما القدس التي تشكّل العنصر الأهم في الوجدان الصهيوني من حيث إنهم يعتبرونها عاصمة الدولة الموحدة والأبدية للدولة؛ فكيف يمكن إقناع الإسرائيليين بإجلاء ما يزيد على مائة ألف مستوطن يتوزعون على 12 حيًّا كبيرًا فيها، كلها مستوطنات في نظر القانون الدولي[3]؟ وإذا كان ذلك صعبًا حصوله؛ فكيف يمكن إجلاء يهود الجليل وصفد وغيرها؟ غير أن إسرائيل

1 عمر البرغوثي، "خلق تنظيم من أجل حق تقرير المصير، وضد الأخلاقيات الصهيونية، ومقاومة التمييز العنصري" في هاني فارس، حل الدولة الواحدة للصراع العربي-الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 205.

2 سلمان أبوستة، "المحددات الجغرافية والديمغرافية لدولة واحدة"، ص 238.

3 بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "المستوطنات ومصادرة الأراضي"، 13 أغسطس/آب 2012. يمكن الوصول إليها عبر الرآبط التالي:
http://www.btselem.org/arabic/settlements/statistics.

كجيب استعماري يمكن تفكيكه، كما يرى آخرون ومنهم عبدالوهاب المسيري الذي يؤكد أن "فك الجيب الاستيطاني الإحلالي ليس أمرًا فريدًا؛ فجميع الجيوب الاستيطانية الأخرى تم فكها، وانتهت الظاهرة الاستيطانية الغربية البغيضة، إما برحيل المستوطنين أو دمجهم في السكان من أصحاب البلاد الأصليين"[1].

القدس

شكّلت القدس قضية محورية في كل مراحل المفاوضات بين منظمة التحرير وإسرائيل. وربما كانت القدس هي السبب في فشل مفاوضات كامب ديفيد بين الرئيس عرفات وإيهود باراك في العام 2000. ورغم أنها حاضرة في أدبيات أنصار الدولة الواحدة؛ فإن هذا الحضور لا يتناسب مع مكانة القدس لدى الفلسطينيين مسلمِهم ومسيحِيِّهم. ولئن كان أنصار الدولة الواحدة يولون أهمية خاصة لتطبيق القرارات الدولية، ومن هنا التركيز على قضية اللاجئين التي يعدونها قضية عادلة بامتياز وفقًا للقانون الدولي، ومثلها الاستيطان؛ فإن القدس لا تحظى بمثل هذا الاهتمام في أدبيات أنصار الدولة الواحدة. وبنفس الطريقة تظهر القدس في أدبيات فتح المنادية بدولة فلسطين الديمقراطية. غير أن هناك إشارات في وثائق فتح، التي تحدثت فيها عن مشروعها لدولة فلسطين الديمقراطية، إلى أن المجتمع الجديد هو "مجتمع فلسطيني لا طائفي" بمعنى أنه لن يتم تأسيس هذا المجتمع "حول ثلاث ديانات للدولة"[2]. وهذا

---

1 عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي (بيروت ودمشق: دار الفكر المعاصر ودار الفكر2002)، ص 190.

2 محمد رشيد، نحو فلسطين ديمقراطية: الثورة الفلسطينية واليهود إزاء المجتمع الديمقراطي واللاطائفي في فلسطين الغد (بيروت، مركز الأبحاث الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، 1970)، ص 43.

أفضل لتعايش الديانات الرئيسية الثلاثة؛ إذ إن برنامج الدولة سوف يعمل على أمرين:

1. تأمين التحرر من الاستعباد الديني لفئة ما على يد فئة أخرى.
2. ضمان حرية العبادة الدينية دون تمييز.

يرى أنصار الدولة الواحدة أن قضية القدس يمكن حلها في حال تم تحقيق حل الدولة الواحدة؛ فهي مكان مقدس للأديان الثلاثة، وعليه يمكن ترك أصحاب كل دين يسيطرون على أماكن عبادتهم الخاصة بهم ويديرونها. ولكن الأمر فيما يبدو أصعب مما يتصور أنصار الدولة الواحدة خاصة في ظل الممارسات الإسرائيلية التي تعمل على تغييب الوجود الفلسطيني في القدس حتى وصلت نسبة الفلسطينيين إلى 28%. وربما تعود صعوبة حل قضية القدس إلى حقيقة أن إسرائيل تعتبر تلك المدينة المقدسة عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية. إذن كيف لإسرائيل أن تفرّط بها في الوقت الذي تتضاعف جهود الدولة لإلغاء الطابع العربي للمدينة من خلال حزم من القوانين تصدر بين الحين والآخر تحرم العرب في تلك المدينة من أبسط حقوقهم.

إن تماسك الدولة ثنائية القومية في بلجيكا يعود إلى أن بروكسل، وهي العاصمة الموحدة للدولة، مختلطة. وعليه، ربما يكون أمر القدس في فلسطين كدولة واحدة لجميع مواطنيها شبيهًا ببروكسل إذ يُبقي حل الدولة الواحدة على الاختلاط الحاصل في القدس مع احتفاظ أصحاب الديانات كل بأماكنه المقدسة الخاصة به، وتكون القدس، كما اقترحت إحدى المناديات بالدولة الواحدة وهي غادة الكرمي، ذات وضع خاص، "فيما يتعلق

بأهميتها الفريدة للأديان الثلاثة، من خلال تشكيل إدارة مناسبة للأماكن المقدسة"[1].

وهذا هو موقف أنصار الدولة الواحدة الذين يؤكدون ما جاء في إعلان الدولة الواحدة الصادر عام 2007 من أن الدولة ستكون "غير طائفية" وليس فيها أية "أفضلية لحقوق مجموعة إثنية أو دينية على حساب غيرها"[2].

إن الفلسطينيين بكل فئاتهم وشرائحهم لا يزالون يتمسكون بالثوابت الفلسطينية، فلستَ ترى فلسطينيًا يمكن أن يفرط بحق اللاجئين في العودة أو بأهمية تفكيك الاحتلال كفكرة استيطانية إحلالية أو يقبل بالتفريط في القدس التي يعدها السواد الأعظم من الفلسطينيين جزءًا من عقيدتهم إذ هي قبلتهم الأولى وثالث الحرمين الشريفين. وبالمقابل، فإن إسرائيل قامت على إنكار كل هذه الحقوق على الفلسطينيين، وبما أن ذلك كذلك فإنه ليس من المتوقع أن تقبل إسرائيل بأي حل يمكن أن يعرّض وجودها للخطر جرّاء تحقيق حلم الفلسطينيين بالعودة وتفكيك الاستيطان. أما القدس فتعتبرها إسرائيل عاصمتها الموحدة ولا يُتوقع أن تترك المسيحيين والمسلمين يديرون أماكنهم المقدسة طالما كان باستطاعة إسرائيل الحيلولة دون تحقيق ذلك. وإنما يراهن أنصار الدولة الواحدة على الوقت الذي يرون أنه في صالحهم، وهذا وجيه لو أن إسرائيل لا تتمتع بدعم القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة التي ترى في إسرائيل رأس حربتها في

1 غادة الكرمي، "بناء حركة دولية لنشر حل الدولة الواحدة"، في هاني فارس، حل الدولة الواحدة للصراع العربي-الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 411.

2 عمر البرغوثي، "خلق تنظيم من أجل حق تقرير المصير"، ص 205.

المنطقة، وتعرقل كل القرارات الدولية التي تُدين إسرائيل فيما يتعلق بهذه الثوابت. ومن هنا، يجوز القول: إن الثوابت الفلسطينية تشكّل عقبة كؤودًا في طريق قبول إسرائيل حل الدولة الواحدة في نسختها الحالية وليس قبل "تلطيف" تلك النسخة يمكن أن تقبل إسرائيل بهذا الحل، هذا إن قبلت به أصلاً. إن حل الدولتين، الذي هو أفضل لإسرائيل مرات عديدة من حل الدولة فيما يتعلق بالثوابت، أصبح غير مقبول لديها، فكيف يمكن أن تقبل بحل الدولة الواحدة الذي يؤكد أنصاره على عدم التنازل عن الثوابت مرة تلو الأخرى؟

الفصل السادس

مستقبل حل الدولة الواحدة

رغم ما تمثله فكرة الدولة الواحدة من قيم إنسانية رفيعة، ورغم ما تحظى به من قَبول ودعم من شخصيات اعتبارية حول العالم، ورغم حيويتها الظاهرة في عدد العرائض والمقالات والتقارير والكتب والمؤتمرات والفعاليات التي تحاول جاهدة أن تنشر الفكرة في كل زاوية يمكن أن تؤثر إيجابًا لصالح حل الدولة الواحدة، فإن هناك إشكاليات تحول دون رفع سقف التوقعات بشأن تلك الفكرة في الأمد المنظور على الأقل؛ ذلك أن الإشكاليات التي تحيط بحل الدولة الواحدة عديدة من جهة ولا يمكن تجاوزها بسهولة من جهة أخرى؛ فهي وإن كانت مقبولة من الناحية المثالية، فعلى الأرض عقبات من كل نوع: عقبات تتعلق بالفلسطينيين وأخرى تتعلق بالإسرائيليين وثالثة بالعالم العربي والإسلامي ورابعة بالمجتمع الدولي. يناقش هذا الفصل هذه العقبات ثم يستشرف مستقبل الفكرة في ضوء ذلك.
يعرض أمل جمال في مقال له بعنوان: "حل الدولة الواحدة: آفاقه ومحدودياته" خمسة عوامل يمكن أن تقف حائلاً دون حل الدولة الواحدة:

1. علاقات القوة القائمة التي تعمل في الوقت الحالي لصالح المشروع الصهيوني.

2. سيكولوجية الخوف في العقلية والنفسية اليهودية النابعة من التجربة التاريخية الصعبة لليهود في أماكن مختلفة من العالم عبر تاريخهم.
3. العامل الاقتصادي المتمثل في الفروق الكبيرة بين مستويات الحياة في إسرائيل ومستوياتها في المجتمع الفلسطيني؛ فإسرائيل -كما يرى أمل جمال- ليست دولة قومية اعتيادية، بل مشروعًا اقتصاديًا جماعيًا ذا موارد هائلة ودخول يعيش أصحابها حياة متطورة.
4. تطور نخبة سياسية فلسطينية تعكس العقائد السياسية المسيطرة في النظام السياسي الصهيوني؛ الأمر الذي يشكّل عقبة أمام تحول الدولة الواحدة إلى مشروع سياسي فاعل.
5. الدعم الدولي غير المشروط لإسرائيل وخاصة من أوروبا وأميركا وكندا التي تفتح أبوابها على مصراعيها للاستثمار واندماج الاقتصاد الإسرائيلي فيها، رغم ما تبديه من تحفظات على بعض ممارسات إسرائيل وخاصة فيما يتعلق بالاستيطان[1].

هذه عقبات كبيرة بلا شك، ولكنها ليست كل شيء، فهناك أيضًا إشكاليات أخرى تلُفّ الفكرة من جميع جوانبها: فلسطينيًا، وعربيًا، وإسلاميًا، وإسرائيليًا، ودوليًا. تنبع الإشكاليات على الجانب الفلسطيني من أن حل الدولة الواحدة يبرز بعد تجارب عديدة خاضتها الحركة الوطنية الفلسطينية تعرضت خلالها لانتكاسات مختلفة أدت بها إلى الوضع الحالي. لقد فشل حل الدولة الواحدة رغم

1 أمل جمال، "حل الدولة الواحدة: آفاقه ومحدودياته"، الآداب، عدد نوفمبر – ديسمبر/تشرين الثاني – كانون الأول (2009)، ص 15-16.

أنه تبنته أكبر حركة وطنية فلسطينية وهي فتح، التي كان الشعب موحدًا خلفها في حينه، فكيف يمكن أن ينجح هذا الحل الآن والشعب الفلسطيني يعاني من أكبر انقسام حصل له في تاريخه وهو الواقع المتمثل في سلطة في رام الله وأخرى في غزة، ولكل واحدة أشياعها؟

أين موقع كتلة الدولة الواحدة على الجانب الفلسطيني ضمن هاتين الكتلتين الكبيرتين، حماس وفتح، اللتين ترفضان الفكرة لأسباب تخص كلاً منهما. أما فتح فقد آمنت منذ زمن بحل الدولتين، ولا ترى بديلاً غيره؛ وأما حماس فبرغم إشارة بعض قادها بقبول حل الدولتين فإنها ما زالت تؤكد رسميًا أن فلسطين أرض وقف إسلامي وهي للفلسطينيين من نهرها إلى بحرها[1]. وعلى كل حال فحل الدولة الواحدة بصيغته المطروحة حاليًا لم يُطرَح من قبل، وليس مطروحًا الآن للنقاش، في حركة حماس التي تؤكد أدبياتها أن زوال إسرائيل قريب؛ ومن هنا فإن أقصى ما يمكن أن تقدمه حماس تنظيريًا في الوقت الراهن فيما يخص التعايش هي الصيغة الإسلامية التقليدية، أي أن يعيش اليهود في فلسطين تحت الحكم الإسلامي، لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم.

في نهاية كتابه "الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/فلسطين"، ينوّه البروفيسور الإسرائيلي أورن يتفاحئيل إلى أن سيناريو فلسطين الكبرى قد عاد إلى الساحة من جديد بحلول

---

1 أكد هذا التوجه خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في خطابه التاريخي أمام جماهير حماس بغزة يوم 14 ديسمبر/كانون الأول 2012، وذلك في احتفالات الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة الحركة.

انتفاضة الأقصى وخاصة في قطاع غزة وفي الشتات الفلسطيني. ويشير إلى أن تلك الدولة "يُسمَح لليهود بالبقاء فيها كأقلية ويمارسون حكمًا ذاتيًا ثقافيًا"[1]. ثم إن أنصار الفكرة من الفلسطينيين، يقيم كثير منهم خارج فلسطين؛ مما يعني أنه ليس لتلك الفكرة أنصار بما يكفي داخل فلسطين[2]، وهذا يعني أنه قد يمر وقت طويل أيضًا قبل أن تجد فكرة الدولة الواحدة لها أنصارًا على الأرض، على عكس الحال في جنوب إفريقيا.

إن الفلسطينيين ليسوا وحدهم من يقرر مصير فلسطين؛ فالعرب والمسلمون لهم تأثير غير منكور على القضية الفلسطينية في كل مراحلها. وحتى الآن لا أصوات من الوطن العربي ولا الإسلامي تبنت الفكرة سواء من المستوى الرسمي أو المثقفين في الوطن العربي، فضلاً عن الرأي العام العربي والإسلامي. أما المستوى الرسمي فلا يزال يراهن على حل الدولتين، وأما المثقفون العرب فهم إما مع فكرة حل الدولتين أو مع فكرة التحرير الكامل التي لا تزال شرائح كبيرة من أبناء الأمة العربية والإسلامية تؤمن بها. هل ستقبل الجماهير الإسلامية في العالم الإسلامي والتي غُذيت منذ قرون على الشغف بالمسجد الأقصى، ونشأت أجيالها على أن أرض فلسطين ملك للمسلمين، هل ستقبل هذه الجماهير بأن ترى فلسطين دولة ديمقراطية، العلمانية مرجعيتها النهائية، ومن ثم تصبح هويتها الدينية ثانوية؟

1 أورن يتفاحئيل، الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل فلسطين، ترجمة سلافة حجاوي (رام الله، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012)، ص 377.

2 غادة الكرمي، "بناء حركة دولية لنشر حل الدولة الواحدة"، في هاني فارس، حل الدولة الواحدة للصراع العربي-الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 401.

هل ستقبل الحركات الإسلامية فكرة أن فلسطين يمكن أن تخرج من ثوبها الإسلامي؟ هذه الأسئلة يمكن الإجابة عنها عندما نقرأ أدبيات الإسلاميين التي تؤكد باستمرار أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي لا يحق لأحد التنازل عنه. والذين يصرون على أن تكون المرجعية النهائية للدولة الواحدة علمانية، ينسون أن هناك مئات الملايين من المسلمين قد لا يقبلون بذلك. "إن الربط الواضح بين العلمانية كفكرة وثنائية القومية، من وجهة نظر بشير نافع، يَشي بأن تلك هي مرجعية الفكرة النهائية ولا يمكن لأحد أن يجادل في سلطتها، بل ولا أن يتصور حلاً دون حضور تلك المفاهيم"[1]. فهل يقبل المسلمون بهذه المرجعية في بلد تربطهم به روابط دينية راسخة؟

إن فكرة الدولة الواحدة تقوم على تفكيك جوهر الصهيونية، وهو أن يكون لليهود مكان يحكمون فيه أنفسهم ولا يتدخل في شؤونهم أحد؛ فهل يمكن أن يقبل الإسرائيليون بفكرة قد تضع حلمهم بالاستقلال في مهب الريح؟ لقد ظل اليهود ينتظرون تلك الدولة أكثر من ألفي عام، كما يؤكدون في أدبياتهم، فهل يمكن أن يتخلوا عنها بعد أن أصبحت حقيقة نافذة. إن إسرائيل مرهقة من وجود فلسطينيي 48، لأسباب ديمغرافية، فكيف يمكن أن تضيف لهم قطاع غزة والضفة الغربية في الوقت الذي تحاول فيها جهدها أن تجعل من إسرائيل دولة يهودية وتكافح من أجل ذلك؟ في ظل هذه السردية، هل يمكن إيجاد شريك إسرائيلي لفكرة الدولة الواحدة؟ والذين يستلهمون تجربة

1 بشير نافع، "الإشكاليات المثارة حول فكرة الدولة الواحدة"، القدس العربي، 13 ديسمبر/كانون الأول 2007. متوفر على موقع مجلة العصر، 13 ديسمبر/كانون الأول 2007. الرابط:
http://alasr.ws/articles/view/9646.

جنوب إفريقيا ينسون أن نجاح الفكرة في جنوب إفريقيا يعود في جزء كبير منه إلى دعم قطاع عريض من البيض لفكرة المساواة بين كل سكان البلاد. يقول محمد بركة النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي: "لا يوجد شريك إسرائيلي لهذا الشعار "الدولة الواحدة"، ولا يمكن إنتاجه في المدى المنظور أو المتوقع. ولذلك فإن الترويج لشعار "الدولة الواحدة" الآن هو عمليًا دعوة للشعب الفلسطيني للتنازل عن مطالبه وعن معركته وعن حقه في تقرير المصير بدون وعد وبدون أرض ميعاد وبدون أي ميعاد مع المستقبل"[1].

وحتى الذين يؤمنون من الإسرائيليين واليهود بحق الفلسطينيين في تقرير المصير لا يؤيدون فكرة الدولة الواحدة؛ من هؤلاء يوري أفنيري وهو ناشط سياسي مخضرم وداعية سلام شهير يعيش داخل إسرائيل ولا يرى في حل الدولة الواحدة إلا مزيدًا من الكوارث تحل بالشعبين. ومثله الكاتب الأميركي اليهود نورمان فنكلستاين الذي يعتقد أن حل الدولة الواحدة يهدف بالأساس إلى تدمير إسرائيل بالكلية؛ الأمر الذي يرفضه فنكلستاين رغم معاداته لسياسات إسرائيل الحالية. أما الأميركي اليهودي نعوم تشومسكي، والذي يقف ضد سياسات بلاده أميركا فيما يتعلق بالشرق الأوسط على وجه العموم وسياساتها في فلسطين وتحيزها غير المبرر أخلاقيًا لإسرائيل، فلا يحبذ حل الدولة الواحدة لأسباب شبيهة بأسباب فنكلستاين.

على أننا لو عدنا لتاريخ الذين رَضوا بالتعايش من الصهاينة ونادوا بالدولة ثنائية القومية لم يكن دافعهم أخلاقيًا بالدرجة الأولى، وإنما براغماتي قائم على أن عدم الحل سيؤدي إلى صراع محموم مستمر وهو

---

1 محمد بركة، "بين الدولة الواحدة وشعار الدولتين"، حق العودة، السنة الثالثة، العدد 13-14(2005)، ص 15.

أمر لا تطيقه الصهيونية؛ حتى بن غوريون نفسه، "في لحظة ضعف"، مال إلى طرح الدولة ثنائية القومية، وذلك عندما قويت المقاومة العربية للهجرات الصهيونية وشعر قادة الصهيونية أن مشروعهم برمته في خطر[1]. ثم بعد أن استقرت الدولة الصهيونية في فلسطين ظهر من بين اليهود من ينادي بالدولة ثنائية القومية ويؤكد على حق اليهود في امتيازات تجعل منهم اليد العليا. فهذا ماير ياري، الذي كان زعيمًا للمابام، ورئيسًا للحزب الشيوعي، وقد كان من الذين بشّروا بدولة ثنائية القومية، وهو من أكثر السياسيين الإسرائيليين تفهمًا لمشكلة اللاجئين، إلا أنه يقبل فقط بعودة عدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين؛ ذلك أن إسرائيل في رأيه يجب أن تظل مفتوحة للهجرة اليهودية التي تحافظ فيها الدولة اليهودية على طابعها الصهيوني، ولذلك فإذا لم يكن هناك متسع في الدولة للجميع فالأولوية لليهود[2]. يشير أورن يتفاحئيل إلى أن ما يحصل من تطهير عرقي للفلسطينيين على يد إسرائيل "يعمل كله ضد تقوية فكرة الشعب كأساس لمجتمع مدني فاعل وشامل لجميع السكان"، ولذلك فإن "ترسيخ الاحتلال" هو السيناريو "الأكثر احتمالاً في المستقبل القريب"[3].

1 Hattis, R Susan. "Roundtable-Bi-Nationalism", *Jerusalem*: Passia (2000). Can be found at http://www.passia.org/meetings/2000/biNation.html (آخر زيارة 14 سبتمبر/أيلول 2013).

2 Stone, I. F. "For A New Approach to The Israeli-Arab Conflict," in *The New York Review of Books* (Reprint), (3 August 1967), 14.

3 أورن يتفاحئيل، الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل فلسطين، ترجمة سلافة حجاوي (رام الله، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012)، ص 373-374.

وعليه، فلا يُتوقع أن يقف رئيس وزراء إسرائيلي في القريب ليعلن مثل "إف دبليو دي كلارك"، رئيس جنوب إفريقيا السابق عندما سلّم الحكم لمانديلا. قال كلارك حينها: إن الطريق الذي سلكه البيض في جنوب إفريقيا ربما أَوْدى بالبلاد كلها إلى وهدة الهلاك لو تم الإصرار عليه[1]. إن اللحظة التي سيسلّم فيها رئيس وزراء إسرائيلي الحكم لفلسطيني جاء عن طريق الانتخابات ستكون لحظة فقْد إسرائيل معناها كجيب استيطاني غربي ولم يعد المشروع الإمبريالي بحاجة إليها من الناحية العملية، حينها يمكن أن نتخيل فلسطين خالية من إسرائيل العنصرية؛ وحينها فقط.

تلعب الإرادة الدولية دورًا كبيرًا في حل المشاكل بشكل جذري، ولا يحصل ذلك إلا إذا توفرت القناعة لدى الأطراف الدولية المعنية بالحل. ويبدو أن القوى الكبرى ليست معنية بإيجاد أي حل في فلسطين لأغراضها الخاصة. ولا يمكن لتلك الأطراف أن تدّعي أنها لا تستطيع أن تفرض أي حل تريده على إسرائيل، وقد فرضت من قبل حلولاً على دول عدة إما بالحرب أو الدبلوماسية. وإذا كان المجتمع الدولي ليس لديه الإرادة لحل الصراع العربي-الإسرائيلي في وجود عدد لا بأس به من القرارات الدولية التي تم اتخاذها بشأن فلسطين، فكيف يمكن البداية من جديد الآن بعد كل هذا الشوط الطويل؟!

إن إسرائيل لا تتعرض للضغط من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية فيما هو أسهل بكثير من حل الدولة الواحدة التي تهدد الكيان الصهيوني وفكرته برمتها، فمتى يمكن أن تتعرض للضغط بشأن

1 Abunimah, Ali. *One Country: A Bold Proposal to End the Israeli Palestinian Impasse* (New York: Metropolitan Book, 2006), 134.

التعايش والمساواة والدولة الواحدة التي تقوض المشروع الصهيوني من أساسه؟ وإذا استطاعت الولايات المتحدة أن تعطل فكرة حل الدولة الواحدة وهي لا تزال ناشئة، فربما هي اليوم أقدر على تعطيل ذلك الحل. وتنهض تصريحات أوباما وأركان إدارته دالة على ذلك، فقد شدّد أوباما في عدة خطابات له على أن الولايات المتحدة ستقف بالمرصاد لكل محاولة لنزع الشرعية عن إسرائيل حيث ستواجهها بمعارضة لا هوادة فيها مؤكدًا أنها ستبوء بالفشل[1]. ومعروف أن نزع الشرعية استراتيجية رئيسة لدى أنصار الدولة الواحدة، كما كانت لدى حركة مناهضة العنصرية في جنوب إفريقيا. لا يوجد هناك من بين الدول من يشجع فكرة الدولة الواحدة، بل ولم يتم طرحه منذ ظهر على الساحة الفلسطينية والدولية في العقدين الأخيرين في محفل دولي رسمي، مثل الأمم المتحدة.

اختلاف المعنى والاسم

على المستوى الفلسطيني، يجوز القول: إن فكرة الدولة الواحدة يمكنها أن توحد الشعب الفلسطيني في الداخل بمن فيه فلسطينيو 48 مع الشتات، للتركيز الكامن فيها على وحدة الشعب والتراب. وهنا يتميز حل الدولة الواحدة عن حل الدولتين الذي أخذ في الاعتبار جزءًا من الشعب الفلسطيني (غزة والضفة الغربية) بعيدًا عن بقية الشعب؛ فلو توفرت قيادة توحد الجميع تحت هذا الهدف، فلربما

1 التقديرات الاستراتيجية لإسرائيل العام 2011، ترجمة سعدي الرجوب (رام الله، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012)، ص 107.

أنجزت الحركة الوطنية شيئًا كبيرًا. ولكن أين هي القيادة الآن في ظل أكبر انقسام حصل للشعب الفلسطيني في تاريخه؟ وحتى لو توحد الشعب كله خلف قيادة واحدة، فكيف يمكن أن تتصرف هذه القيادة منفردة عن مرجعيتها العربية والإسلامية.

كما يجوز القول: إن التبني الفلسطيني لهذه الفكرة قد يكون خطوة صحيحة حتى إن لم تكن هناك نافذة لتحولها قريبًا إلى واقع سياسي، كما يشير بشير نافع، أولاً: لأن أية حركة تحرر وطني لابد أن تطرح على شعبها والعالم هدفها الاستراتيجي الذي تسعى إلى تحقيقه؛ وثانيًا: لأن فكرة الدولة الواحدة تحمل أبعادًا إنسانية واضحة، وليس من السهل للدولة العبرية وامتداداتها العالمية مواجهة المنطق الذي ترتكز عليه تلك الفكرة. وهذا المنطق فيه وجاهة غير أن المجتمع الدولي غير جاهز الآن ولا في المستقبل المنظور لهذا المنطق، وإلا لكان استمع له والحركة الوطنية في أوج قوتها عام 1968، عندما نادت فتح بدولة فلسطين الديمقراطية (العلمانية).

أما الحركات الإسلامية فلها رؤيتها الخاصة التي قد تقف حائلاً دون تطبيق فكرة دولة "علمانية" في فلسطين. على أنه من غير المتوقع أن تتنازل الحركات الإسلامية عن السردية القائلة بأن فلسطين يجب أن تكون دولة عربية إسلامية يعيش فيها اليهود جنبًا إلى جنب مع غيرهم من المسيحيين والمسلمين، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم. غير أن السيادة النهائية تكون للمسلمين، كما تؤكد أدبيات معظم حركات الإسلام السياسي؛ وهذا يذهب بنا إلى أن فكرة الدولة الواحدة في الحقيقة أكثر من فكرة وليس هناك اتفاق على محتواها بل ولا على اسمها؛ فتجد من يسميها: "الدولة الديمقراطية الواحدة" أو "دولة لكل مواطنيها" أو "الدولة العلمانية" أو "دولة فلسطين

الديمقراطية" أو "دولة ثنائية القومية"، أو فلسطين "أرض الوقف الإسلامية"، وهكذا.

وإذا كان هؤلاء يختلفون في الاسم فمن باب أولى الاختلاف على المسمى؛ هذا اختلاف داخل المنادين بالفكرة من الفلسطينيين، ولكن هناك اختلاف بين هؤلاء مجتمعين وبين غيرهم؛ هل هي فلسطين أم إسرائيل أم فلسطين/إسرائيل؟ فهل ستقبل إسرائيل بالدولة الواحدة وهي تعي كل هذه المخاطر؟ فالإسرائيليون يرون أن فكرة الدولة الواحدة "دعوة للانتحار"[1]. وبالتالي، فإنهم يرفضونها جملة وتفصيلاً. ويعتقد بنفينستي بأن الإسرائيليين يخافون الفكرة لأنها من وجهة نظرهم بمثابة المعادل الموضوعي لنهاية تمكين اليهود من تقرير مصيرهم[2]. ومما يزيد تخوف الإسرائيليين، ربما، هو أن المنادين بفكرة الدولة الواحدة ليس لديهم "استراتيجية للتواصل مع الإسرائيليين لمشاطرتهم هذه الرؤية"، على حد تعبير غادة الكرمي، بالإضافة إلى أنه ليس هناك "خطط علنية لاستيعاب اليهود الإسرائيليين في فلسطين الجديدة، ولا رؤية لحقوق متساوية تشمل الجميع داخل الدولة"[3]. في ضوء ذلك وفي ضوء عدم وجود مناصرين في إسرائيل لحل الدولة الواحدة، وتبلور رأي عام عربي وإسلامي وعالمي يدعم هذه الفكرة، فمن الصعب توقع أن تتحول الفكرة في المستقبل القريب أو المتوسط إلى برنامج عملي لحل الصراع.

---

1 Abunimah, Ali. *One Country: A Bold Proposal to End the Israeli Palestinian Impasse* (New York: Metropolitan Book, 2006), 170.

2 Ibid., p. 171.

3 غادة الكرمي، "بناء حركة دولية لنشر حل الدولة الواحدة"، ص 407.

صحيح أن البعد الإنساني القيمي الواضح بقوة في فكرة الدولة الواحدة، يمكن أن يكون رافعة حاسمة باتجاه الدولة الواحدة، لما له من ثقل في الموازين الدولية والرأي العام العالمي، ومن هنا يمكن لفكـــرة الدولة الواحدة أن تجد لها صدى بين شرائح مختلفة في جميـــع أنحـــاء العالم مما يعزز فرص نجاحها وتطبيقهـــا، ولكـــن الواقـــع مختلـــف، فالوجدان الغربـــي (الممثل للمجتمع الدولي!) لديه تجـــاه إســـرائيل شيء مختلف عما كان لديه تجاه نظام الفصل العنصري في جنـــوب إفريقيا؛ ففي اللحظة التي ندّد الوجدان الغربـــي بالنظام في جنـــوب إفريقيا، نجده لا يزال يشعر بالذنب تجـــاه اليهـــود لمـــا عـــانوه في الهولوكوست، فهل سيقبل هذا الوجـــدان أن يتعـــرض اليهـــود في إسرائيل لأي انحسار؟

إن فكرة الدولة الواحدة تحصر اليهود في فلسطين وتجعل منـــهم أقلية، ولا يُتوقع أن يكون هذا الأمر مقبولاً لدى الغـــربيين قبـــل أن يُجرّد من كل بند يضر بدولة إسرائيل في شكلها الحـــالي. المجتمـــع الدولي لن يقبل بهذه الفكرة ما لم تحصل على دعم شعبـــي يؤثر أولاً في الرأي العام الغربـــي والذي بدوره سوف يضغط علـــى صـــانع القرار في الغرب تمامًا كما حصل مع تجربة جنوب إفريقيـــا، وهـــذا مستبعد إلى حد كبير. لا يمكن القبول بالدولة الواحدة من قبل الدول الكبرى إلا في حالة واحدة؛ وهي أن تصـــبح إســـرائيل مشـــروعًا استثماريًا غربيًا خاسرًا، أو دولة وظيفية فاقدة لمعناها. هناك ثلاثـــة عوامل حددها أسامة الغزالي حرب، يمكن أن يرتكز عليها وجود أي تجمع استيطاني وتماسكه:

الأول: تماسك المجتمع الاستيطاني نفسه، وقدرته على التغلـــب على جذور التفكك الكامنة فيه.

الثاني: علاقة المجتمع الاستيطاني بالأوطان الأصلية التي ينتمي لها أبناء المجتمع الاستيطاني ومع مصادر الدعم الخارجي له.

الثالث: استجابة الوسط الإقليمي للتحدي الذي يفرضه وجود الكيان الاستيطاني المستزرع داخله[1].

بالنظر إلى هذه المحددات الثلاثة، وهي بلا شك متداخلة، فإن إسرائيل ما زالت متماسكة كدولة رغم تشرذم مكوناتها المجتمعية. وهي كذلك ما زالت تحظى بدعم الأوطان الأصلية التي ينتمي أبناؤها لها. أما الوسط الإقليمي فلا يبدو أنه سيتغير ضد إسرائيل من ناحية علاقات القوة في المدى المنظور، وما دام ذلك كذلك فإن حل الدولة الواحدة ربما ينتظر طويلاً قبل أن يصبح قريبًا من الواقع. ما هو البديل إذن؟ يقرر عبد الإله بلقزيز أن بيد العرب "ذخيرة استراتيجية" هي الزمن الذي يسير لصالحهم وليس عليهم إلا أن يثابروا ويجتهدوا لأن الزمن "يلعب ضد مصلحة إسرائيل"[2]. وما دمنا نريد أن ننتظر وما دام أنصار الدولة الواحدة يعولون على الزمن فلماذا لا يتفق الجميع على أن تعود فلسطين كاملة لأصحابها دون تنازل عن أي ثابت، ودون مواربة تقتضيها فكرة التعايش التي لن يقبل بها الآخر طالما أنها ليست لصالحه بحال.

---

1 أسامة الغزالي حرب، مستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 59.

2 عبد الإله بلقزيز، "ممكنات ومستحيلات الصراع العربي-الإسرائيلي: نحو رؤية مستقبلية" في كتاب العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 1597.

خاتمة

ظهرت فكرة التعايش (أو الدولة الواحدة) أول مرة في تاريخ الصراع في العقد الثاني من القرن العشرين على يد فلسطينيين نادوا بدولة واحدة لجميع مواطنيها، ثم في العشرينيات من القرن العشرين إذ دعت مجموعتان (إيحود وبريت شالوم) من اليهود الصهاينة إلى دولة ثنائية القومية، على أساس أن موازين القوى لا تخدم المشروع الصهيوني؛ وبالتالي فإن قبول الصهاينة كان مرحليًا ونتيجة لشعورهم بأن بريطانيا والقوى الكبرى كان يمكن أن تتخلى عنهم. وقد كان من بين هؤلاء صهاينة كبار منهم ديفيد بن غوريون نفسه، ثم عادت فكرة التعايش إلى الظهور في أكثر من شكل أكثر من مرة في تاريخ الصراع.

في معظم المرات التي عادت فيها فكرة التعايش إلى الظهور، كان التوجه الفلسطيني يؤكد على فكرة الدولة الواحدة أو دولة مواطنيها، وهذا يعني أن هوية البلاد عربية فلسطينية بالضرورة. في كل المراحل، الذين نادوا من الفلسطينيين بالدولة ثنائية القومية قلّة قياسًا بالذين أكدوا فكرة الدولة الواحدة لجميع مواطنيها، وبعضهم نادى بالثنائية و لم يفرّق بين دولة ثنائية القومية وبين الدولة الواحدة. والفرق أن الدولة ثنائية القومية تعني أن يكون لليهود حق في تقرير المصير وهذا أمر لم يتم لأي مستَعمِر من قبل، بينما الدولة الواحدة في

نظر منظّريها الفلسطينيين لا تعطي حق تقرير المصير إلا لأهل البلاد أي الفلسطينيين. من هنا فضّل الصهاينة الذين نادوا بالتعايش الدولة ثنائية القومية مع حفظ حقهم بأن يكون لهم مقعد في الأمم المتحدة إضافة إلى الحقوق الأخرى التي تتعلق بكونهم أمة مستقلة بذاتها.

إجمالاً، ليس في أدبيات الحركات الإسلامية ما يُنبئ بأنها يمكن أن تقبل بحل الدولة الواحدة في الوقت الراهن، رغم بعض الأصوات الإسلامية المنفتحة على خيارات أوسع من خيارات التيار الرئيسي في تلك الحركات. ويزيد الحركات الإسلامية تمسكًا بمواقفها المسبقة أمران؛ الأول: كامن في أن إجماع المنادين بالدولة الواحدة حاليًا منعقد على المرجعية العلمانية لها؛ الأمر الذي يمكن أن يضع الحركات الإسلامية الفلسطينية في نضال على جبهة يمكن أن تسبّب إشكالات عديدة. أما الأمر الثاني؛ فهو قضية الاعتراف بإسرائيل، وهذا أمر ما زالت ترفضه الحركات الإسلامية بشدة.

مقارنة الحركة الوطنية الفلسطينية بحركة مناهضة العنصرية في جنوب إفريقيا لا تخلو من جوانب إيجابية، ولكنها لا تخلو من ثغرات. وعليه، فإن استلهام أنصار الدولة الواحدة لتجربة حركة مناهضة العنصرية يمكن أن يصبح فخًا، لاسيما أن الحركة الوطنية الفلسطينية حاولت استلهام تجارب مثيلة من قبل مثل فيتنام وجنوب إفريقيا نفسها ولكنها لم تلق القبول لا محليًا ولا في "الولاية الأخرى" (داخل إسرائيل مثلاً)، ولا دوليًا. ثم إن هناك عاملاً مهمًا في الصراع ويؤثر تأثيرًا جوهريًا فيه؛ هذا العامل لم يكن موجودًا في حالة جنوب إفريقيا، وهو العامل الديني عند كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. أضف إلى ذلك أن الصراع في جنوب إفريقيا كان ذا بُعد واحد (أقلية بيضاء تحكم أغلبية سوداء) ولكن في حالة الصراع العربي–

الإسرائيلي، فإن هناك تطهيرًا عرقيًا ارتُكب بحق الفلسطينيين كما أن هناك خمسة ملايين لاجئ يشكّلون ما يقرب من نصف الشعب الفلسطيني ولا يُتوقع أن تقبل إسرائيل بعودهم ما استطاعت؛ وثالثًا: أن وضع إسرائيل القانوني مختلف في الضفة والقطاع عنه في أراضي الـ 48؛ مما يزيد الأمور تعقيدًا في حال كان هناك محاولة للمساواة وتحقيق حلم الدولة الواحدة.

عندما نادت حركة فتح بـ "دولة فلسطين الديمقراطية" (العلمانية)، في نهاية الستينيات كانت تسيطر على الإجماع الوطني تقريبًا بمعنى أن الشعب كان موحدًا خلفها، وبرغم ذلك لم تنجح في فرض تلك الفكرة لا محليًا ولا عربيًا ولا إسلاميًا ولا دوليًا. ولم تختلف فتح في تنظيرها بشأن "دولة فلسطين الديمقراطية" كثيرًا عن أنصار الدولة الواحدة في تنظيرهم بشأن الدولة الواحدة؛ إذ كلاهما يؤكدان أن الدولة ليست ثنائية القومية غير أن فتح تؤكد على العمق العربي لدولة فلسطين الديمقراطية (العلمانية)، كما تؤكد قطع صلات تلك الدولة بالإمبريالية. أنصار الدولة الواحدة الآن يسكتون فيما يخص علاقات الدولة الواحدة بمحيطها والعالم، وسكوهم هذا إما يعني أن رؤيتهم لا تزال غير واضحة أو أنهم سيتركون هذا لمرحلة ما بعد تحقيق حلم الدولة الواحدة، وإما أنهم يرون أن تلك الدولة ستسير وفق الأعراف الدولية المعمول بها في الوقت الحالي، على غرار جنوب إفريقيا.

المشهد الدولي مختلف الآن إذ يميل بقوة لصالح إسرائيل كمشروع استعماري غربي، لا يمكن للغرب أن يتخلى عنه بسهولة. إن إسرائيل بحكم الدعم الذي تتمتع به من القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة، تضرب بعُرض الحائط قرارات أهم منبر

دولي (الأمم المتحدة)؛ وهذا يعني أنه حتى لو أن الأمم المتحدة وصلت إلى مرحلة تقتنع فيها بحل الدولة الواحدة، فقد لا تستطيع إقناع إسرائيل بها. كيف الحال إذن والمنبر الدولي الأكثر تأثيرًا في السياسة الدولية لم يصل بعدُ إلى مناقشة حل الدولة الواحدة! ذلك أن حل الدولتين لا يزال خيارًا قائمًا بالنسبة لكل دول المنظمة الدولية التي صادقت عليه أكثر من مرة على مدار 65 سنة.

إن إسرائيل لن تقبل بحل الدولة الواحدة طالما أنها تتمتع بالدعم الكامل وغير المشروط من المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة التي لا يُتوقع أن تتخذ مواقف أكثر حزمًا مع إسرائيل في المستقبل القريب أو المتوسط. أضف إلى ذلك، أن المحيط الإقليمي بما فيه الدول العربية غير جاهز، أو غير قادر، للضغط على إسرائيل فضلاً عن مقاطعتها في ظل محاولات التطبيع والعلاقات التجارية وغير التجارية بين بعض الأنظمة العربية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى.

أخيرًا، تنهض الثوابت الفلسطينية عقبة كبيرة في وجه فكرة الدولة الواحدة؛ فكيف يمكن أن يقبل الفلسطينيون بغير العودة كاملةً إلى بيوتهم، ونفس التساؤل يمكن أن يُطرح في الشكل التالي: كيف يمكن لإسرائيل أن تقبل بعودة اللاجئين وهي أصلاً تتخوف على مستقبلها من فلسطينيي الـ48؟ أما الأسرى فليس لهم كثير ذكر في أدبيات الدولة الواحدة. الاستيطان الذي هو أُسّ الحركة الصهيونية هو الآخر قضية شائكة، إن إسرائيل ترفض وقف بناء مزيد من المستوطنات، فضلاً عن تفكيكها، كشرط أولي لعودة المفاوضات؛ فكيف يمكن أن تقبل بتفكيكها أو إخلائها؛ الأمر الذي يؤكد عليه أنصار الدولة الواحدة؟!

في ضوء كل هذه المعطيات، وفي التحليل النهائي، فـــإن حـــل الدولة الواحدة رغم جاذبيته ورغم إنسانيته، ورغم قوة منطق مـــن ينادون به وثقلهم الأدبـــي على الساحة الدولية، سينتظر طويلاً قبل أن يُترجم إلى أفعال على الأرض؛ هذا إن حصل.

الكاتب

د. محمود محمد الحرثاني، محاضر الدراسات الثقافية والترجمة بجامعة الأقصى في غزة، فلسطين. عمل محاضراً للأدب الإنجليزي والترجمة بالجامعة الإسلامية في غزة (2002–2004). حاصل على الدكتوراه في الدراسات الثقافية من جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة عام 2009. بعد عودته إلى فلسطين، عملَ رئيساً لمجلس إدارة مركز الدراسات السياسية والتنموية بغزة حتى 2013. ترجم ونشر العديد من المقالات في الصحف والمجلات حول الشأن السياسي الفلسطيني. آخر أعماله ترجمة كتاب "ابن الجنرال"، للكاتب الإسرائيلي الأميركي ميكو بيليد.